الدقم الاقتصادية
Duqm Economist

العـدد الرابع والأربعـون - يوليو 2026م

مجلة فصلية تصدرها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

استثمر في عُمان OMAN

فرصة استثمارية واعدة

2.9
مليار ريال عماني
لتأسيس مشروعات استراتيجية جديدة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

أكثر من
200
مليون ريال عماني
مشاريع استثمارية جديدة بالمناطق الاقتصادية والحرة

96.2
مليون ريال عماني
مشروع كوري لإنتاج السيارات الكهربائية وخلايا البطاريات بالدقم

73.9
مليون ريال عماني
اتفاقيات إنشاء الميناء البري ومجمع المباني الإدارية والتجارية بالظاهرة

181
مليون ريال عماني
استثمارات مدينة الغذاء في "خزائن" الاقتصادية

كلمات مضيئة

إنّ تطويرَ البيئةِ الاستثماريةِ والتجاريةِ تُعدُّ ضرورةً أساسيّةً لدفعِ عجلةِ التنميةِ بالبلاد ولذلك فقد وجّهنا الحكومةَ بتقديمِ المزيدِ من التسهيلاتِ اللازمة والحوافزِ التنافسية والبيئةِ الداعمةِ للاستثمار بما يسهل ممارسةَ الأعمالِ التجاريةِ لضمانِ تنويعِ اقتصادِنا الوطني وتحقيقِ نموٍّ مستدامٍ ولتوفيرِ المزيدِ من فرصِ العملِ في القطاعاتِ الاقتصاديّةِ والخدميّةِ المختلفة وبما يجعلُ البلادَ وجهةً استثماريّةً جاذبةً وأكثرَ اندماجًا في منظومةِ الاقتصادِ العالمي ولتحقيقِ هذا الاندماجِ فقد سعتْ حكومتُنا لبناءِ شبكةٍ واسعةٍ من الموانئ والمناطقِ الحرّةِ والمناطقِ الاقتصاديةِ الخاصةِ والمناطقِ الصناعيةِ المتكاملةِ وتقديمِ الدّعمِ لبرامجِ الابتكارِ وريادةِ الأعمال وصناديقِ الاستثمار الوطنيةِ منها والمشتركة مع الدولِ الشّقيقةِ والصّديقة..

من الخطاب السامي

صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم

حفظه الله ورعاه

مرسوم سلطاني

رقم 50 / 2026

بإنشاء منطقة الذكاء الاصطناعي الخاصة في محافظة مسقط

نحن هيثم بن طارق سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة

وعلى المرسوم السلطاني رقم 105 / 2020 بإنشاء الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة وتحديد اختصاصاتها،

وعلى قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2025/38،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة،

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى

تنشأ منطقة اقتصادية خاصة في محافظة مسقط تسمى منطقة الذكاء الاصطناعي الخاصة على مساحة الأرض المحددة وفقا للمخطط المرفق.

المادة الثانية

يتولى مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تعيين من يقوم بإدارة وتشغيل وتطوير منطقة الذكاء الاصطناعي الخاصة بالتنسيق مع وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات.

المادة الثالثة

تمنح المشروعات المقامة في منطقة الذكاء الاصطناعي الخاصة الحوافز والمزايا والإعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها في قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة المشار إليه.

المادة الرابعة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر في : 12 من ذي القعدة سنة 1447هـ

الموافق: 30 من أبريل سنة 2026م

هيثم بن طارق

سلطان عمان

11 بحث تعزيز التعاون مع المناطق الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية

28 لماذا تستثمر في ميناء صحار والمنطقة الحرة؟

36 سعادة الدكتور عبدالله العمري: 8,882 تصريحًا بيئيًا في 2025 تعكس توسع النشاط الاستثماري في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية

40 فـرص استثماريـة متنوعة في قطاع الصناعات الدوائية

الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
Public Authority for Special Economic Zones and Free Zones
Sultanate of Oman سلطنة عمان

الدقم للاقتصاد
Duqm Economy

مجلة فصلية متخصصة في شؤون المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية

تصدر عن:
الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

المشرف العام
سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب

رئيس التحرير
صالح بن نبهان بن سيف المعمري

التحـريـر
آمنة بنت سالم بن ربيع السلطية

الاعداد والتصميم
الهوية الأولى للعلاقات والدعاية والإعلان والنشر

@brandone_PR

المراسلات والإعلانات توجه
باسم : رئيس التحرير
ص. ب: 77
الرمز البريدي: 100
مسقط - سلطنة عمان

الهاتف:
+ 968 24507540

البريد الالكتروني:
magazine@duqm.gov.om

تابعونا على:
www.duqm.gov.om
www.opaz.gov.om

omanopaz
sezaduqm

+ 968 71144433

الآراء المنشـورة فـي المجلـة تعبـر عـن وجهـة نظـر أصحابهـا، ولا تعبّـر بالضـرورة عـن رأي المجلـة

المجلة ترحب بالمقالات والبحوث المتخصصة والدراسات الأكاديمية

استثمر في عمان OMAN

فرص استثمارية واعدة في بيئة اقتصادية جاذبة

لم تعد المنافسة بين الدول في الوقت الراهن قائمة على حجم الموارد الطبيعية فحسب، بل باتت ترتكز بصورة متزايدة على قدرتها في تهيئة بيئة استثمارية جاذبة، وتوفير منظومات اقتصادية متكاملة قادرة على استقطاب رؤوس الأموال النوعية وتحويلها إلى مشاريع إنتاجية ذات أثر مستدام. وفي هذا الإطار، تكتسب المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية في سلطنة عُمان أهمية استراتيجية متنامية بوصفها أحد أهم المحركات الداعمة للتنويع الاقتصادي وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وتعكس الفرص الاستثمارية المطروحة في هذه المناطق رؤية واضحة تستهدف توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية الرامية إلى بناء اقتصاد متنوع قائم على الصناعة والتقنية والابتكار والخدمات اللوجستية المتقدمة. فالتنوع الكبير في هذه الفرص، والذي يمتد من الصناعات التحويلية والغذائية إلى الطاقة المتجددة والتقنيات الحديثة والخدمات اللوجستية، يؤكد وجود قاعدة اقتصادية واعدة قادرة على استيعاب مختلف أنواع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وما يلفت الانتباه أن هذه الفرص لم تعد تقتصر على الأنشطة التقليدية، وإنما تتجه بصورة متسارعة نحو القطاعات المستقبلية التي تشكل عصب الاقتصاد العالمي الجديد ومحركات النمو خلال العقود القادمة. فالاستثمار في الصناعات الخضراء، والهيدروجين منخفض الكربون، وأشباه الموصلات، والأمن السيبراني، والطاقة المتجددة، يعكس قدرة سلطنة عُمان على مواكبة التحولات الاقتصادية الدولية واستشراف متطلبات الأسواق خلال العقود المقبلة.

كما أن التوزيع الجغرافي لهذه الفرص بين مختلف المحافظات والمناطق الاقتصادية يمنحها بُعدًا تنمويًا إضافيًا، إذ يسهم في تحقيق قدر أكبر من التوازن الاقتصادي، وتعزيز التنمية المحلية، وإيجاد فرص العمل في مختلف ولايات السلطنة. فلكل منطقة مزاياها النسبية التي تؤهلها لاستقطاب أنشطة اقتصادية محددة، سواء من حيث الموقع الجغرافي أو البنية الأساسية أو قربها من الموانئ والمطارات أو توافر الموارد الطبيعية.

وتبرز المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم مثالًا واضحًا على هذا التوجه، حيث تتوافر فرص استثمارية واعدة في قطاعات الطاقة والصناعات الثقيلة والخدمات اللوجستية والسياحة والصناعات التعدينية، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي المطل على أهم خطوط التجارة البحرية الدولية. كما تمثل المنطقة الحرة بصلالة مركزًا جاذبًا للاستثمارات في الصناعات الدوائية والغذائية والتقنيات المتقدمة ومشروعات الهيدروجين الأخضر، فيما تواصل المنطقة الحرة بصحار تعزيز مكانتها كمحور صناعي ولوجستي متكامل يستفيد من قربه من الأسواق الإقليمية وشبكات النقل البحري العالمية. كذلك توفر المنطقة الحرة بالمزيونة فرصًا استثمارية متنوعة تدعم حركة التجارة والصناعة والخدمات اللوجستية المرتبطة بالأسواق المجاورة، بينما تبرز مدينة خزائن الاقتصادية بوصفها منصة متكاملة للصناعات الغذائية والخدمات اللوجستية والمشروعات الخدمية والعقارية، بما يعزز منظومة الأمن الغذائي وسلاسل التوريد في سلطنة عُمان.

وفي موازاة ذلك، تتجه المدن الصناعية المنتشرة في مختلف محافظات السلطنة إلى استقطاب الصناعات التحويلية والصناعات الصغيرة والمتوسطة، بما يسهم في تعميق القاعدة الإنتاجية الوطنية، وتعزيز التكامل بين الأنشطة الصناعية المختلفة، ورفع مستويات التصنيع المحلي، فضلًا عن دعم سلاسل الإمداد الوطنية وإيجاد فرص عمل مستدامة، الأمر الذي يعزز من قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق قيمة مضافة أكبر وتنويع مصادر الدخل على المدى البعيد.

ومن الأهمية بمكان النظر إلى هذه الفرص بوصفها استثمارات في المستقبل، وليست مجرد مشاريع اقتصادية آنية. فكل مصنع جديد أو مشروع لوجستي أو منشأة تقنية متقدمة يمثل إضافة حقيقية إلى منظومة الإنتاج الوطني، ويسهم في نقل المعرفة، وتعزيز المحتوى المحلي، وتطوير الكفاءات الوطنية، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد العُماني على المستويين الإقليمي والدولي.

إن ما تشهده المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية من تنوع في الفرص الاستثمارية يؤكد أن سلطنة عُمان تمضي بخطى واثقة نحو بناء اقتصاد أكثر مرونة وقدرة على مواجهة المتغيرات العالمية. وهي فرصة مواتية أمام المستثمرين للاستفادة من بيئة أعمال تتطور باستمرار، وأمام الاقتصاد الوطني لتعزيز مسيرة النمو المستدام وتحقيق مستهدفات التنمية الشاملة خلال السنوات المقبلة.

أسرة التحرير

الفرص الاستثمارية في المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية لم تعد تقتصر على الأنشطة التقليدية وإنما تتجه بصورة متسارعة نحو القطاعات المستقبلية التي تشكل عصب الاقتصاد العالمي الجديد ومحركات النمو خلال العقود القادمة

189

فرصة استثمارية واعدة في المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية

مسقط - الدقم :

تطرح المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية في سلطنة عُمان تحو 189 فرصة استثمارية متنوعة في قطاعات الصناعة والخدمات اللوجستية والطاقة المتجددة والتقنيات المتقدمة والصناعات الغذائية والتحويلية، ضمن بيئة أعمال متكاملة مدعومة ببنية أساسية حديثة وحوافز تنافسية وإجراءات ميسرة، بما يعزز جاذبية الاستثمار ويدعم نمو المشروعات وتوسعها في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

وتوفر المدن الصناعية التابعة لـ المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن"74 فرصة استثمارية، فيما تتيح المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم فرصًا واعدة ضمن 8 قطاعات استراتيجية تشمل الصناعات الثقيلة والطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية والسياحة والصناعات التحويلية.

كما تطرح المنطقة الحرة بصلالة 5 فرص استثمارية رئيسية، بينما توفر المنطقة الحرة بصحار 37 فرصة استثمارية، في حين تطرح المنطقة الحرة بالمزيونة 11 فرصة استثمارية، وتتيح مدينة خزائن الاقتصادية 62 فرصة استثمارية، بما يعكس تنوع الفرص المتاحة واتساع نطاق القطاعات المستهدفة للاستثمار.

الفرص الاستثمارية في عدد من المدن الصناعية لـ «مدائن»

74 فرصة استثمارية

مدينة صحار الصناعية (26 فرصة استثمارية)

- تصنيع صفائح البولسترين المبثوقة
- تصنيع الاكياس المنسوجة من مادة البولي بروبلين
- تصنيع أدوات المائدة الخزفية
- مصنع علب معدنية
- تصنيع الماستر باتش
- تصنيع مصغرات قوارير (بريفورم) البولي ايثلين
- تصنيع عبوات /أوعية المنيوم شبة الصلب
- تصنيع البراغي والصواميل
- صناعة قوارب الفيبر جلاس
- تصنيع منتجات الجير المكلس
- تصنيع كربونات الكالسيوم
- الدولوميت المكلس
- أغشية التناضح العكسي
- تصنيع بلاط كوارتز الهندسي
- تصنيع ألواح الألمنيوم المركب
- مصنع الحديد والصلب
- دور رعاية أطفال العاملات
- مركز التدريب المهني
- مصنع انتاج الإطارات
- تصنيع الثلاجات
- مصنع تصنيع أجهزة التكييف
- مصنع لإنتاج منتجات الألياف الزجاجية النهائية
- انتاج الياف البولستر من زجاجات البلاستيك من نوع البولي ايثلين (PET)
- مصنع البيتومين (غشاء العزل المائي)
- عازل الصوف الزجاجي
- مصنع سيليكات الصوديوم

مدينة عبري الصناعية (15 فرصة استثمارية)

- مصنع للمنتجات القطنية الطبية
- مصنع إنتاج بودرة الرخام (كربونات الكالسيوم)
- مصنع خلط جاف
- مصنع ومحجر الرخام
- إنتاج الرخام من رمل السيليكا
- تصنيع مواد لاصقة من مخلفات الرخام
- تصنيع أغشية التناضح العكسي
- مصنع الأدوات الكهربائية
- مصنع موصلات كهربائية
- مصنع المقابس والمفاتيح الكهربائية
- استثمار الخدمات اللوجستية
- مخزن مبرد للمنتجات الغذائية والدوائية
- مبنى خدمات تجارية
- مجمع سكني (المرحلة الأولى)
- مصنع صناعة المقابس والمفاتيح الكهربائية

مدينة سمائل الصناعية (12 فرصة استثمارية)

- مصنع خلط جاف
- الدولوميت المكلس
- مصنع ومحجر الرخام
- أغشية التناضح العكسي
- مصنع أدوات كهربائية
- مصنع موصلات كهربائية
- مصنع المقابس والمفاتيح الكهربائية
- مصنع أدوات مكتبية
- مصنع حواسيب وملحقاتها
- بدائل مستدامة لأعلاف الأسماك
- مستلزمات الزي العسكري
- مجمع مخازن تجارية

واحة المعرفة مسقط (6 فرص استثمارية)

- مركز رعاية أطفال العاملات
- معمل استعادة البيانات
- والتخلص الآمن من الأجهزة
- خدمات تجميع واختبار أشباه الموصلات (OSAT)
- شركة تصميم أشباه الموصلات
- الأمن السيبراني كخدمة (CaaS)
- مختبر الجدار الناري والأمن السيبراني

مدينة محاس الصناعية (فرصتان استثماريتان)

- إنشاء محطة وقود للمركبات
- القرية العمالية

مدينة نزوى الصناعية (فرصتان استثماريتان)

- تصنيع أدوات المائدة الخزفية
- تصنيع سيليكات الصوديوم

مدينة صور الصناعية (3 فرص استثمارية)

- صناعة قوارب الفيبر جلاس
- تصنيع صفائح البولي إيثيلين المبثوقة
- عيادة طبية

مدينة البريمي الصناعية (6 فرص استثمارية)

- مصنع تغليف المنتجات الغذائية
- مصنع مواد التعبئة والتغليف
- مصنع علب مشروبات وأوعية طعام المنيوم
- مصنع متكامل لإنتاج العسل ومشتقاته
- مصنع إعادة تدوير خردة النحاس
- عيادة طبية

مدينة ريسوت الصناعية (فرصتان استثماريتان)

- تصنيع سيليكات الصوديوم
- عيادة طبية

الفرص الاستثمارية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

الدقم DUQM
المنطقة الاقتصادية الخاصة
SPECIAL ECONOMIC ZONE

- 37 كم² للمصافي والبتروكيماويات
- 24 كم² لتخزين النفط ومشتقاته
- 9 كم² للبتروكيماويات بجانب مصفاة الدقم
- 35 كم² لمنطقة المعادن الخضراء
- 31 كم² للمشاريع السياحية
- 48 كم² للصناعات التعدينية

صناعات المصافي والبتروكيماويات وتخزين النفط:

- فرص لإنشاء مشاريع المصافي والبتروكيماويات وتخزين النفط
- تخصيص 37 كم² للمصافي والبتروكيماويات في رأس مركز
- تخصيص 24 كم² لتخزين النفط ومشتقاته في رأس مركز
- تخصيص 9 كم² للبتروكيماويات بجانب مصفاة الدقم

الطاقة المتجددة والصناعات الخضراء:

- مشاريع إنتاج وتصنيع مكونات الطاقة المتجددة
- تجميع الألواح الشمسية وتوربينات الرياح
- تخصيص مناطق للصناعات الخضراء بمساحات متنوعة

صناعات الحديد والمعادن:

- فرص لإنشاء مشاريع الحديد والصلب والألومنيوم
- تخصيص 35 كم² لمنطقة المعادن الخضراء

صناعة وتجميع السيارات:

- إنشاء مصانع السيارات الكهربائية والهيدروجينية والتقليدية
- فرص لتصنيع قطع غيار المركبات
- تخصيص منطقة لصناعات السيارات ضمن الصناعات المتوسطة
- توفر المواد الخام والبنية الأساسية الصناعية

الصناعات السمكية والغذائية:

- مشاريع إنتاج الصناعات السمكية ومشتقاتها
- الاستفادة من المخزون السمكي الكبير والمتنوع
- فرص للتصدير للأسواق الخليجية والعالمية

القطاع السياحي:

تخصيص 31 كم² للمشاريع السياحية

- فرص لإنشاء:
- مدن سياحية متكاملة
- فنادق ومنتجعات
- منتزهات
- شواطئ ومماشئ
- مطاعم ومقاهي
- مرافق ترفيهية وخدمية

الصناعات التعدينية والإسمنتية:

- تخصيص 48 كم² للصناعات التعدينية والإسمنتية
- توفر المواد الخام اللازمة للصناعات التعدينية
- فرص للتصنيع والتصدير المباشر عبر الموانئ

الخدمات اللوجستية والنقل:

- فرص للاستثمار في الشحن والخدمات اللوجستية
- الاستفادة من مرافق ميناء الدقم ومطار الدقم
- فرص لشركات الشحن والنقل الدولي
- دعم سلاسل الإمداد والتخزين والتوزيع الإقليمي

أبرز ملامح الدقم

1. تنوع واسع بين الطاقة والصناعة والسياحة والخدمات اللوجستية
2. مساحات مخصصة تدعم قيام سلاسل قيمة متكاملة
3. الربط بين الميناء والمطار يعزز فرص التصدير

الفرص الاستثمارية في المنطقة الحرة بصلالة

المنطقة الحرة بصلالة
Salalah Free Zone
The World Within Your Hands

5 فرص استثمارية رئيسية

الصناعات الدوائية:

- إنشاء مصانع للأدوية والمستحضرات الحيوية واللقاحات والمكملات الغذائية
- دعم الأمن الدوائي والتصدير للأسواق العالمية
- الأسواق المستهدفة: الخليج، أفريقيا، اليمن، شبه القارة الهندية
- **المرافق:**
- أراضٍ صناعية
- مستودعات جاهزة
- قرب مباشر من ميناء ومطار صلالة

الصناعات الغذائية:

- مصانع الألبان واللأغذية المجمدة والعصائر والمنتجات السمكية
- تعزيز الأمن الغذائي والتصدير
- الأسواق المستهدفة: الخليج وشرق أفريقيا واليمن
- **المرافق:**
- مخازن ومرافق تبريد
- توفر الغاز والكهرباء
- خدمات لوجستية متكاملة

التقنيات المتقدمة:

- مراكز البيانات والذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات
- دعم الاقتصاد الرقمي والصناعات المستقبلية
- القطاعات المستهدفة:
- الأمن السيبراني
- الاتصالات المتقدمة
- الإلكترونيات الذكية

الهيدروجين الأخضر ومشتقاته:

- مشاريع الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء
- إنتاج وقود الطيران المستدام والصلب الأخضر
- الأسواق المستهدفة: أوروبا وآسيا
- **المرافق:**
- أراضٍ صناعية واسعة
- قرب مباشر من الميناء
- مرافق تخزين ونقل متخصصة

الصناعات التحويلية القائمة على المعادن:

- مصانع الأسمنت والجبس ومواد البناء
- الاستفادة من الموارد الطبيعية في ظفار
- **أبرز القطاعات:**
- التعدين
- مواد البناء
- الصناعات التحويلية

أبرز ملامح صلالة

1. تجمع بين الصناعة والتقنية والطاقة النظيفة
2. قرب مبارة من ميناء ومطار صلالة يدعم التصدير
3. تنوع الأسواق المستهدفة يعزز الجاذبية الاستثمارية

الفرص الاستثمارية في المنطقة الحرة بصحار

SOHAR PORT / FREEZONE

37 فرصة استثمارية

الصناعات البلاستيكية والبتروكيماوية | الصناعات المعدنية والهندسية المتقدمة | الصناعات الغذائية | الصناعات الدوائية | مواد البناء والمعادن اللافلزية | الصناعات الزجاجية والمركبة | الشحن والتخزين

قطاع الصناعات البلاستيكية والبتروكيماوية:

- تصنيع صفائح البولسترين المبثوقة
- تصنيع الأكياس المنسوجة من مادة البولي بروبلين
- تصنيع الماستر باتش
- تصنيع مصغرات قوارير (بريفورم) البولي إيثيلين
- أغشية التناضح العكسي
- إنتاج ألياف البوليستر من زجاجات البلاستيك من نوع بولي إيثيلين تيرفثالات (PET)
- تصنيع الأدوات والأجهزة الطبية

قطاع الصناعات المعدنية والهندسية المتقدمة:

- مصنع علب معدنية
- رقائق الألمنيوم
- تصنيع عبوات/أوعية ألمنيوم شبه صلب
- تصنيع البراغي والصواميل
- تصنيع ألواح الألمنيوم المركب
- مصنع الحديد والصلب
- مصنع إنتاج الإطارات
- تصنيع منتجات البطاريات الكهربائية
- تصنيع الثلاجات

قطاع الصناعات الغذائية:

- الصناعات المرتبطة بمنتجات السكر الأبيض
- الصناعات المرتبطة بمنتجات الطحين
- الصناعات المرتبطة بمنتجات المكسرات

قطاع الصناعات الزجاجية والمركبة:

- صناعة الفيبر جلاس
- مصنع لإنتاج منتجات الألياف الزجاجية النهائية لصناعة الألواح الشمسية

قطاع الصناعات الدوائية:

- المواد الوسيطة الفعالة للمضادات الحيوية من نوع β-
- الأغطية، وأغطية السدادات، والحاويات
- الزجاجات، والبطانات الداخلية، وأفلام التغليف
- العبوات الدوائية والحاويات الصلبة
- رقائق التغليف الدوائي والأنابيب
- التعبئة والتغليف بالغاز
- الكريمات الجلدية

قطاع مواد البناء والمعادن اللافلزية:

- تصنيع منتجات الجير المكلس
- تصنيع قوالب النحاس المنقى
- تصنيع كربونات الكالسيوم
- الدولوميت المكلس
- تصنيع بلاط الكوارتز الهندسي
- مصنع البيتومين (غشاء العزل المائي)
- عازل الصوف الزجاجي
- مصنع سيليكات الصوديوم

قطاع الشحن والتخزين:

- مساحات تخزينية جاهزة جافة أو مبردة

تنوع صناعي واسع بين البتروكيماويات والمعادن والدواء والغذاء

حضور قوي للصناعات التحويلية والتغليف وسلاسل الإمدار

توفر حلول تخزين جافة ومبردة يدعم الأنشطة اللوجستية والصناعية

الفرص الاستثمارية في مدينة خزائن الاقتصادية

خزائن Khazaen

62 فرصة استثمارية

مساحات المشاريع: تبدأ من 5,000 م² وتصل إلى أكثر من 163,000 م²
- تنوع المساحات يلائم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة

إجمالي المساحة:
564,626 متر مربع

القطاع الصناعي:
النسبة الأكبر من الفرص (خاصة في الصناعات الغذائية)

القطاع الخدمي:
يشمل مرافق تجارية وخدمية متنوعة

القطاع العقاري:
يشمل مشروع مجمع سكني

الصناعات الغذائية (مدينة الغذاء):

- تجهيز وتجميد الفواكة والخضراوات الطازجة
- إنتاج الشوكولاتة وزبدة الفول السوداني
- تصنيع الآيس كريم
- تصنيع الجلاتين
- تصنيع التوابل والأعشاب
- تصنيع الحليب المكثف
- تصنيع الحمص المعلب وصلصة الطحينية
- تصنيع العصائر الطبيعية والمركزة
- تصنيع الخل
- تصنيع المربى والجيلي
- تصنيع المشروبات الساخنة
- تصنيع النودلز
- تصنيع بدائل الالبان
- تصنيع البوب كورن
- تصنيع حبوب الافطار
- مصنع متكامل لتصنيع حليب الاطفال
- تصنيع حليب البودر
- تصنيع الشوربات الجاهزة
- تصنيع منتجات اللحوم
- مصنع لتصنيع المنتجات السمكية الجاهزة للطهي
- مجمع الصناعات الغذائية
- مجمع الصناعات البحرية

أبرز أنواع المشاريع:

- ورش جاهزة ومخازن
- مصانع مياه الشرب والعصائر والمشروبات الغازية
- مصانع الأثاث
- فندق ثلاث نجوم
- ممشى تجاري (مطاعم، محلات، مكاتب، شقق)
- مجمع سكني

مشاريع خدمية ولوجستية

مركز خدمة سيارات | مركز خدمات الشاحنات | مركز توزيع اللحوم والدواجن والمواد الغذائية المجمدة

الفرص الاستثمارية في المنطقة الحرة بالمزيونة

عدد الفرص الاستثمارية المطروحة: **11** فرصة

نوع الاستثمار: **فرص استثمارية مباشرة**

مراحل التطوير: **المرحلتان الأولى والثانية**

المساحات المتاحة: **من 2000 إلى 5000 م²**

القطاع الصناعي

- حفظ وتجميد وتغليف وتصنيع المنتجات السمكية
- حفظ وتجميد وتغليف اللحوم ومشتقاتها
- حفظ وتجميد وتبريد وتغليف الفواكه والخضروات
- تصنيع معجون الطماطم والكاتشب
- تصنيع المنظفات السائلة والمسحوقة
- مصانع المواد الغذائية الخفيفة
- مصانع منتجات حديدية
- تجميع وتغليف زيوت المحركات ومشتقاتها
- أنشطة أخرى خاصة بتصنيع الأعلاف الحيوانية والطيور

القطاع اللوجستي والمخازن

- بيع وتخزين مواد البناء
- تجارة وتخزين أنظمة الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة

بحث تعزيز التعاون مع المناطق الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية

متابعة الموقف التنفيذي لمشروع المنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة

الرياض - الدقم Duqm Economy :

بحث معالي قيس بن محمد اليوسف رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة خلال زيارته الرسمية للمملكة العربية السعودية، تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين الشقيقين في قطاع المناطق الاقتصادية والقطاعات الصناعية واللوجستية.

والتقى معاليه والوفد المرافق له خلال الزيارة بمعالي فهد بن عبد الجليل آل سيف وزير الاستثمار ورئيس مجلس إدارة هيئة المدن والمناطق الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية وبحضور سعادة مازن الصالح الأمين العام المكلف لهيئة المدن والمناطق الاقتصادية، وتم خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية خاصة في قطاع المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية، كما ناقش الجانبان أهم مستجدات المنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة التي تقع بالقرب من الحدود العُمانية - السعودية والتي تحقق نسب إنجاز مرتفعة في أعمال البنية الأساسية، وأكد الجانبان خلال اللقاء الدور المتوقع للمنطقة في تعزيز الحركة الاقتصادية بين البلدين في ظل ما يتم بذله حاليا لجعل المنطقة محورا لوجستيا وصناعيا.

كما التقى معالي قيس بن محمد اليوسف خلال زيارته للمملكة العربية السعودية بمعالي بندر بن إبراهيم الخريّف وزير الصناعة والثروة المعدنية رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية "مدن"، وتم خلال اللقاء مناقشة تعزيز التعاون المشترك في القطاع الصناعي، كما التقى معالي رئيس الهيئة بمعالي سلطان المرشد الرئيس التنفيذي للصندوق السعودي للتنمية وتم خلال اللقاء مناقشة التعاون بين الجانبين في المشروعات الإنمائية التي يمولها الصندوق، كما التقى معالي قيس بن محمد اليوسف بسعادة عبدالله بن محمد السدحان نائب العمليات في هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

الهيئة تشارك في مؤتمر المنظمة العالمية للمناطق الحرة في بنما... وقيس اليوسف يستعرض الفرص الاستثمارية

بنما - الدقم Duqm Economy :

شاركت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في أعمال المؤتمر العالمي الثاني عشر للمنظمة العالمية للمناطق الحرة، الذي استضافته جمهورية بنما، وجاء تحت شعار: "المناطق الحرة في نموذج التشغيل العالمي الجديد: التحديات والفرص".

ترأس الوفد معالي قيس بن محمد اليوسف رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، الذي أكد خلال مشاركته في الطاولة الوزارية المستديرة ضمن المؤتمر، أن المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية تفرض نموذجًا جديدًا لعمل المناطق الاقتصادية والحرة يقوم على المرونة التشغيلية، وكفاءة الخدمات، وتعزيز موثوقية سلاسل الإمداد.

وأشار معاليه إلى أن سلطنة عُمان تعمل على تطوير مناطقها الاقتصادية لتكون منصات متكاملة تدعم التجارة والاستثمار وتوفر بيئة أعمال قادرة على التكيف مع التحولات العالمية المتسارعة.

وأوضح معاليه أن ما تمتلكه سلطنة عُمان من موقع استراتيجي وبنية أساسية متقدمة وموانئ ومناطق اقتصادية وحرة وصناعية متطورة، إلى جانب السياسات الداعمة للاستثمار، يعزز مكانتها كمركز إقليمي موثوق للاقتصاد والتجارة والخدمات اللوجستية والصناعات ذات القيمة المضافة، مؤكدًا حرص الهيئة على توسيع الشراكات الدولية والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية بما يسهم في رفع تنافسية المناطق الاقتصادية والحرة ودعم مستهدفات التنويع الاقتصادي.

كما شاركت الهيئة في اجتماعات الجمعية العمومية السنوية لمنظمة المناطق الحرة العالمية التي ناقشت أولويات المنظمة في ظل التحولات العالمية الجديدة والأوضاع الجيوسياسية، وتم خلالها اعتماد مبادرات وبرامج عديدة تنعكس إيجابًا على أعضاء المنظمة.

وتأتي مشاركة الهيئة في المؤتمر تأكيدًا على حضورها المتنامي في قطاع المناطق الاقتصادية والحرة، واستعراضًا للفرص الاستثمارية التي توفرها المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية وما تتمتع به من بنية أساسية.

سلطنة عُمان والإمارات تبحثان تعزيز التعاون في المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية

أبوظبي - الدقم :

التقى معالي قيس بن محمد اليوسف رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس ديوان الرئاسة، في العاصمة الإماراتية أبوظبي؛ لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري في المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية.

جرى خلال اللقاء استعراض أوجه التعاون الاقتصادي وفرص التكامل بين المناطق الاقتصادية والحرة في البلدين الشقيقين، إضافة إلى مناقشة فرص الاستثمار في القطاعات الصناعية واللوجستية والتقنيات المتقدمة.

كما التقى معاليه كلًّا من معالي عبد الله بن طوق المري وزير الاقتصاد والسياحة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وسمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم رئيس هيئة دبي للطيران المدني، إلى جانب عدد من المسؤولين والمستثمرين ورواد الأعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وبحثت اللقاءات فرص تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري، وتبادل الخبرات والمعرفة في مجالات تطوير المناطق الاقتصادية والحرة، وتقنيات الصناعة المتقدمة، وأنماط الحياة في المدن الاقتصادية، وأفضل الممارسات في تحسين بيئة الأعمال، بما يدعم تنافسية المناطق الاقتصادية ويعزز جذب الاستثمارات النوعية وسلاسل الإمداد الإقليمية.

كما تم عقد لقاء مع الشركة المشغلة للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة لمناقشة مستجدات المشروع وبحث

الاطلاع على جاهزية البنية الأساسية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة

بحث الفرص الاستثمارية والمزايا التنافسية التي توفرها المنطقة للمستثمرين

محضة - الدقم :

قام معالي قيس بن محمد اليوسف، رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، بزيارة ميدانية إلى مشروع المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة في محافظة البريمي، التقى خلالها بسعادة السيد الدكتور حمد بن أحمد البوسعيدي، محافظ البريمي، وذلك في إطار متابعة سير العمل بالمشروعات التنموية وتعزيز جهود استقطاب الاستثمارات النوعية بالمحافظة.

وشهد اللقاء تقديم عرض مرئي تناول واقع الحركة الاقتصادية بمحافظة البريمي، وما تشهده من نمو في الأنشطة التجارية وتطور في بيئة الأعمال، إلى جانب استعراض الجهود المشتركة الرامية إلى تمكين القطاع الخاص وتعزيز جاذبية المحافظة للاستثمارات، بما يواكب توجهات الحكومة نحو دعم التنمية الاقتصادية الشاملة في مختلف المحافظات.

كما تضمنت الزيارة جولة ميدانية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة، بمشاركة وفد استثماري من إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وبحضور عبدالله الهاشمي الرئيس التنفيذي للعمليات في موانئ دبي العالمية.

واطلع معاليه والوفد المرافق على مستوى الجاهزية الإنشائية للبنية الأساسية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة، إلى جانب التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية، التي تتمتع بمزايا نسبية تعزز من جاذبية المنطقة للمستثمرين، نظراً لموقعها الاستراتيجي، وذلك من خلال عرض قدمته شركة محضة للتطوير.

حضر اللقاء والزيارة عدد من أصحاب السعادة الولاة، والمشايخ، والأعيان بمحافظة البريمي، في إطار تعزيز المشاركة المجتمعية وإطلاعهم على مستجدات مشروع المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة ومراحل تنفيذه.

الهيئة تشارك في منتدى قازان الدولي

تم خلال المنتدى الترويج لبيئة الاستثمار واستعراض المزايا والحوافز

قازان - الدقم :

شاركت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في أعمال المنتدى الاقتصادي الدولي (روسيا – العالم الإسلامي - منتدى قازان 2026) الذي عقد بمدينة قازان بجمهورية تتارستان الروسية.

وترأس وفد الهيئة إلى المنتدى سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب نائب رئيس الهيئة، وتأتي مشاركة الهيئة في المنتدى بهدف الترويج لبيئة الاستثمار في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية والتعريف بالمزايا والحوافز التي تقدمها الهيئة للمستثمرين الدوليين، كما تستهدف المشاركة تعزيز الشراكات الاستراتيجية وفتح آفاق جديدة للتعاون مع الجانب الروسي وخاصة جمهورية تتارستان، بالإضافة إلى تبادل المعرفة والاستفادة من الخبرات الروسية في مجالات البنية الأساسية التقنية والإدارة المتخصصة للمناطق الاقتصادية.

وأكد سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب خلال مشاركته في الجلسات الحوارية أن سلطنة عُمان توفر العديد من الفرص الاستثمارية للمستثمرين من مختلف دول العالم، مشيرا خلال حديثه في جلسة "التعاون الصناعي الدولي" إلى أن سلطنة عُمان تتمتع ببنية أساسية داعمة للمشروعات الصناعية كما تتميز بوجود شبكة من الموانئ التي تسهم في نمو الصادرات الصناعية، وسلط سعادته في حديثه الضوء على حلول البنية الأساسية التي تقدمها المناطق والفرص الاستثمارية المتاحة وأهمية التكامل اللوجستي.

وخلال مشاركته في الجلسات الحوارية واللقاءات في ندوة الأعمال "العمانية – الروسية" الذي نظمتها غرفة تجارة وصناعة عمان لاستعراض الفرص الاستثمارية المشتركة والذي حضره فخامة الرئيس رستم مينيخانوف - رئيس جمهورية تتارستان، ألقى سعادة المهندس نائب رئيس الهيئة كلمة تضمنت استعراضا للفرص الاستثمارية الواعدة في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية في سلطنة عُمان وما تقدمه هذه المناطق من إمكانيات صناعية ولوجستية والبيئة الاستثمارية الداعمة لسلاسل القيمة، مؤكدا أن نمو الاستثمارات في هذه المناطق فاق الـ 50% خلال الاعوام الخمسة الماضية.

استكشاف فرص استقطاب الصناعات الدوائية والتعاون اللوجستي وتخزين المشتقات النفطية مع الصين

بكين - الدقم :

اطلع وفدٌ من الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة خلال زيارته إلى جمهورية الصين الشعبية على الصناعات ذات التقنيات العالية في مجال الأدوية والأجهزة الطبية وتعزيز التعاون مع شركات القطاع اللوجستي وتخزين المشتقات النفطية.

ترأس الوفد سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب نائب رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وعضوية عدد من المسؤولين بالمناطق الاقتصادية ومدينة خزائن الاقتصادية وميناء صحار.

وقام الوفد بزيارة عدد من المدن الصينية التقى خلالها بعدد من المسؤولين الحكوميين وشركات مختصة بالأدوية الحيوية، ومرافق تخزين المواد النفطية والبترولية، إضافة إلى زيارات ميدانية لمناطق اقتصادية ومصانع متقدمة لإنتاج المعدات الطبية. وأبدت الشركات الصينية اهتمامًا إيجابيًّا بالاستثمار في سلطنة عُمان والتعرف على الحوافز المقدمة بالمناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية.

2.9 مليار ريال عُماني لتأسيس مشروعات استراتيجية جديدة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

الدقم -

وقعت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة على 10 اتفاقيات استثمارية ومذكرات تعاون لتأسيس مشروعات جديدة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، بقيمة تبلغ 2.9 مليار ريال عُماني أي ما يعادل حوالي 7.5 مليار دولار أمريكي.

وتضمنت الاتفاقيات: تنفيذ الشق السفلي للمرحلتين الثانية والثالثة لمشروع شركة "أكمي" للهيدروجين الأخضر باستثمارات تبلغ 1.6 مليار ريال عُماني ما يعادل 4.2 مليار دولار أمريكي، ومشروع تصميم وتنفيذ وتشغيل محطة توليد الكهرباء من قبل شركة "الساحل للطاقة" بالتعاقد مع الشركة العُمانية لشراء الطاقة والمياه بتكلفة استثمارية تبلغ 350 مليون ريال عُماني ما يعادل 910 ملايين دولار أمريكي، وتأسيس مشروع صناعة مواد الأنود الخاصة بالبطاريات المستخدمة في السيارات الكهربائية بقيمة استثمارية تصل إلى نحو 192.2 مليون ريال عُماني (500 مليون دولار أمريكي)، وإنشاء المدينة السكنية لموظفي شركة جندال للحديد تضم 500 وحدة سكنية وبقيمة استثمارية تصل إلى 30 مليون ريال عُماني (78 مليون دولار أمريكي).

تضمنت الاتفاقيات إنشاء محطة لإنتاج الكهرباء ومشروعات للأمونيا والمواد الكيميائية ومجمعات صناعية وسياحية وسكنية متكاملة

وشملت الاتفاقيات إنشاء مصنع لصناعة المنتجات الكيميائية باستثمارات تبلغ 12.3 مليون ريال عُماني (32 مليون دولار أمريكي) من قبل شركة الدقم الكيميائية لصناعة المواد الكيميائية، ومشروع صناعة الهياكل الحديدية باستثمارات تبلغ 10 ملايين ريال عُماني (26 مليون دولار أمريكي) من قبل شركة "دي اس دي فيرروميتالكو"، ومشروع صناعة القوالب الاسمنتية الجاهزة للمشروعات

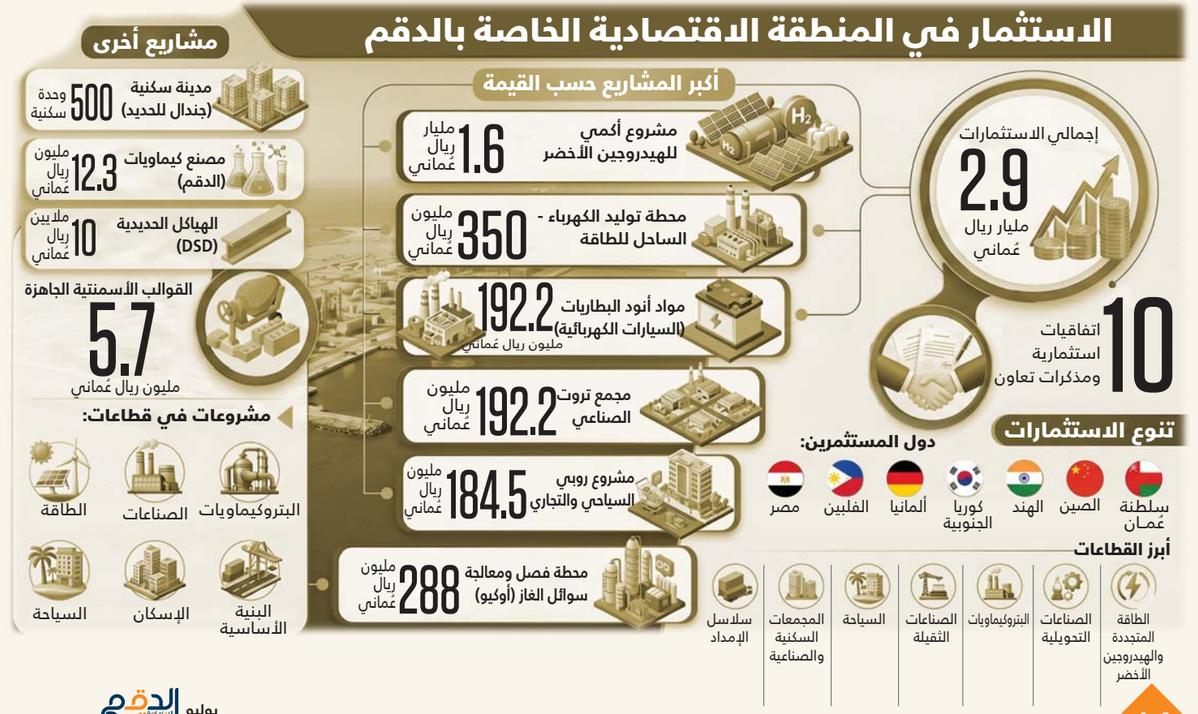

باستثمارات تبلغ 5.7 مليون ريال عُماني (15 مليون دولار أمريكي) من قبل شركة القيادة للتقنية الإنشائية.

كما تم التوقيع على 3 مذكرات تعاون؛ الأولى مع مجموعة أوكيو وتتعلق بمشروع محطة فصل ومعالجة سوائل الغاز الطبيعي في منطقة الصناعات البتروكيماوية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بتكلفة استثمارية تقدر بـ 288 مليون ريال عُماني ما يعادل (750 مليون دولار أمريكي)، والثانية مع شركة "تروت القابضة" وتتضمن إنشاء مجمع صناعي متكامل على مساحة مليون متر مربع وباستثمارات تبلغ 192.2 مليون ريال عُماني (500 مليون دولار أمريكي)، والثالثة مع شركة "روبي للاستثمار والتطوير" لإقامة المجمع السياحي والتقني المتكامل يتضمن فندقين من فئة 2 و3 نجوم ومجمع تسوق تجاري بقيمة استثمارية تصل إلى 184.5 مليون ريال عُماني (480 مليون دولار أمريكي) وعلى أرض بمساحة 200 ألف متر مربع.

وأكد معالي قيس بن محمد اليوسف رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة أن التوقيع على هذه الاتفاقيات ومذكرات التعاون يأتي في إطار الحرص السامي لتعزيز بيئة الاستثمار في سلطنة عُمان، مضيفًا أن الاتفاقيات تعكس ثقة الشركات المحلية والعالمية في المناخ الاستثماري لسلطنة عُمان بشكل عام والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بشكل خاص والبنية الأساسية والدور المتوقع للمنطقة في التجارة الإقليمية والعالمية وسلاسل الإمداد.

وقال معاليه: إن المشروعات الجديدة تواكب التوجهات العالمية للاستثمار في الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة ومكونات بطاريات السيارات الكهربائية، كما تعزز من جودة الحياة في الدقم عبر المشروعات السياحية والمجمعات الإسكانية للموظفين والتي تعتبر إضافة نوعية للمشروعات القائمة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ومن المتوقع أن تنعكس إيجابًا على النشاط الاقتصادي في المنطقة والقيمة المحلية المضافة وفرص التشغيل والتوظيف.

ونوه معاليه بالتنوع في المشروعات والجنسيات المستثمرة، مشيرًا إلى أن الاتفاقيات التي تم توقيعها اليوم تشمل استثمارات من الصين والهند وكوريا الجنوبية والفلبين وألمانيا ومصر بالإضافة إلى استثمارات من الشركات الحكومية والخاصة في سلطنة عُمان.

وأكد معاليه أن الهيئة مستمرة في الترويج للفرص الاستثمارية المتوفرة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمناطق الاقتصادية والحرة التي تشرف عليها، مشيدًا بالجهود المبذولة من قبل مختلف الجهات الحكومية التي كان لها دور في استقطاب هذه الاستثمارات من بينها وزارة الخارجية ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار وجهاز الاستثمار العُماني و"استثمر عُمان" وفريق التفاوض الوطني، ومرحبًا بالشركات المحلية والعالمية التي اختارت الدقم مقرًا لعملياتها الإنتاجية ومصانعها الجديدة.

من جانبه قال المهندس أحمد بن علي عكعاك الرئيس التنفيذي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم: إن المشروعات الجديدة تنسجم مع استراتيجية المنطقة ورؤيتها لاستقطاب مزيد من المشروعات النوعية، مؤكدًا أن الاتفاقيات تعكس ثقة المستثمرين في الدقم وجاهزية المنطقة للدخول في مرحلة أكثر تقدمًا من النمو الصناعي والاستثماري.

وأضاف في كلمته: إن توقيع هذه الاتفاقيات ومذكرات التعاون التي تتجاوز قيمتها الاستثمارية 7.5 مليار دولار أمريكي، يعكس بوضوح أن الدقم لم تعد مشروعًا واعدًا في طور التشكل، بل أصبحت منصة اقتصادية متكاملة، قادرة على استقطاب استثمارات نوعية في قطاعات متعددة، تشمل الطاقة الخضراء، والصناعات التحويلية، والصناعات المرتبطة بسلاسل الإمداد، والصناعات الكيميائية، والتقنيات الإنشائية، والمجمعات الصناعية، والقطاع السياحي والخدمي.

وأكد أن إدارة المنطقة ستواصل دعم المستثمرين، وتذليل التحديات التي تواجههم، وتسريع الإجراءات، وضمان تحول هذه المشروعات إلى واقع ملموس يضيف قيمة حقيقية للاقتصاد الوطني.

من جهتها أعربت الشركات المحلية والعالمية عن تقديرها للجهود التي شهدتها الفترة الماضية من قبل الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة وإدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لتسريع توقيع اتفاقيات المشروعات الجديدة، مؤكدة أن اختيارها للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم يأتي في ظل ثقتها بالبيئة الاستثمارية في المنطقة والمزايا والمقومات التنافسية والمرافق الصناعية واللوجستية التي تتمتع بها الدقم.

معالي قيس اليوسف: الاتفاقيات تعكس ثقة الشركات المحلية والعالمية في مناخ الاستثمار بسلطنة عُمان

المهندس أحمد عكعاك: المنطقة منصة اقتصادية متكاملة قادرة على استقطاب استثمارات نوعية

تنفيذ الشق السفلي لمشروع "أكمي" للهيدروجين ومحطة لتوليد الكهرباء ومصنع للبطاريات

تدعم التنويع الاقتصادي وتعزز القيمة المضافة

مشاريع استثمارية جديدة في المناطق الاقتصادية والحرة بتكلفة استثمارية بأكثر من 200 مليون ريال عماني

مسقط - الدقم :

في خطوة تعكس تسارع وتيرة جذب الاستثمارات النوعية، شهدت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة توقيع اتفاقيات استثمار لإنشاء مجموعة من المشروعات الجديدة في كل من المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمنطقة الحرة بصلالة ومدينة خزائن الاقتصادية بتكلفة استثمارية تبلغ أكثر من 200 مليون ريال عماني.

ونصت اتفاقيات الاستثمار على إنشاء مشاريع في عدد من القطاعات الاقتصادية الحيوية من بينها بطاريات السيارات الكهربائية ومصانع متخصصة في قطاعات الصلب والاسمنت والأنابيب وإنتاج الغراء وتقطيع وتجهيز البلاط بالإضافة إلى مستودع للأدوية.

وتعكس الاتفاقيات جهود الهيئة لاستقطاب استثمارات جديدة وتوطين مجموعة من المشروعات النوعية التي تُسهم في التنويع الاقتصادي وتعزيز القيمة المضافة للصناعات العُمانية بما يتماشى مع مستهدفات رؤية عُمان 2040.

تعزيز التنويع الاقتصادي

وأكد معالي قيس بن محمد اليوسف رئيس الهيئة أن توقيع هذه الاتفاقيات التي تقدر تكلفتها الاستثمارية بأكثر من 200 مليون ريال عماني يُعد خطوة مهمة في مسار تعزيز التنويع الاقتصادي في المحافظات وترسيخ مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي جاذب للاستثمارات النوعية.

وأوضح معاليه أن هذه المشاريع، التي تتوزع على قطاعات حيوية في مختلف المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية، تعكس ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في البيئة الاستثمارية التنافسية.

وأضاف معاليه أن الهيئة مستمرة في تطوير منظومة متكاملة من الحوافز والتشريعات المرنة والبنية الأساسية الحديثة، بما يعزز من القيمة المضافة للصناعات الوطنية ويسهم في توطين التقنيات المتقدمة وإيجاد فرص أعمال مستدامة، وذلك بما يتماشى مع مستهدفات رؤية عُمان 2040.

وأشار معاليه إلى أن هذه الاتفاقيات تمثل امتدادًا للجهود المتواصلة لاستقطاب الاستثمارات النوعية وتعزيز الشراكات الاستراتيجية، مؤكدًا أن المرحلة المقبلة ستشهد تسارعًا في تنفيذ المشاريع الصناعية ذات الأثر الاقتصادي المرتفع.

التشريعات المرنة والحوافز الاستثمارية

وقال الدكتور سعيد بن خليفة القريني مدير عام تطوير قطاع الاستثمار في الهيئة أصبحت المناطق الاقتصادية والحرة أحد أبرز المُمَكِّنات الاقتصادية، نتيجة للتشريعات المرنة، إلى جانب الحوافز الاستثمارية، وسهولة تأسيس المشروعات الاقتصادية

معالي قيس اليوسف: الاتفاقيات تعزز التنويع الاقتصادي في المحافظات وترسيخ مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي جاذب للاستثمارات النوعية

مع وجود الدعم المتواصل من الهيئة والمناطق للمستثمرين في مختلف مراحل الاستثمار، بدءا من مرحلة تأسيس المشروع وتستمر إلى ما بعد تدشين العمليات التجارية "رعاية ما بعد الخدمة"، حيث تعتبر الشراكة مع المستثمرين أحد أبرز العناصر التي تركز عليها الهيئة.

مصنع قوالب الصلب في الدقم

وشملت الاتفاقيات الموقعة إنشاء مصنع لقوالب الصلب بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من قبل مجموعة الشايع باستثمارات تصل إلى 41 مليون ريال عماني وبحجم إنتاج يبلغ حوالي 306 آلاف طن متري سنويًا في المرحلة الأولى. وقع الاتفاقية نيابة عن الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة معالي قيس بن محمد اليوسف رئيس الهيئة وعن مجموعة الشايع عبد اللطيف محمد الشايع الرئيس التنفيذي للمجموعة.

وقال المهندس أحمد بن علي عكعاك الرئيس التنفيذي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم إن المشروع الجديد يعتبر إضافة نوعية لمشروعات الصلب التي يتم تنفيذها بالمنطقة من قبل عدد من الشركات العالمية، مثمنا قيام مجموعة الشايع باختيار المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لتنفيذ مشروعها.

وأكد عقب توقيع الاتفاقية أهمية المشروع في تعزيز الصناعات التحويلية في قطاع المعادن بالمنطقة ودعم سلاسل القيمة في الشق السفلي بما يسهم في تنويع القاعدة الصناعية وتقليل الاعتماد على الواردات، مشيرا إلى أن المنطقة خصصت أرضا بمساحة تبلغ حوالي 107 آلاف متر مربع لإنشاء المشروع الجديد.

من جهته قال عبد اللطيف محمد الشايع: اخترنا المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لإنشاء المشروع نظرا لموقعها الاستراتيجي كمركز صناعي متعدد القطاعات مرتبط بميناء الدقم المطل على بحر العرب والمحيط الهندي وتوفر بنية أساسية صناعية متكاملة وحوافز استثمارية عديدة، مؤكدا أن الدقم توفر مزايا هيكلية في التكلفة ومرونة لوجستية وتضع المشروع في موقع جيد للاستفادة من مبادرات الهيدروجين الأخضر المتوقعة في المستقبل.

وأوضح أن المشروع يستهدف تلبية الطلب المتزايد على قوالب الصلب في المنطقة، مدفوعًا بنشاط البناء والبنية الأساسية، كما يستهدف المشروع تقليل الواردات وزيادة القيمة المحلية المضافة، مشيرا إلى أن المنشأة الصناعية الجديدة سوف تعتمد في إنتاجها على تقنية فرن القوس الكهربائي (EAF) التي تتميز بكثافة كربونية أقل مقارنة بإنتاج الصلب التقليدي.

ومن المتوقع أن يبدأ المشروع الإنتاج التجاري في عام 2028 بحجم إنتاج عند 306 آلاف طن خلال السنة الأولى من الإنتاج ليرتفع بحلول عام 2030 إلى 342 ألف طن سنويا.

مشروع في قطاع المركبات الكهربائية

وتم خلال الحفل توقيع اتفاقية استثمار لإنشاء مشروع تصنيع المواد الفعّالة للأنود المستخدمة في بطاريات الليثيوم للمركبات الكهربائية بالمنطقة الحرة بصلالة بتكلفة استثمارية تبلغ 35 مليون ريال عُماني، وسيتم تنفيذ المشروع من قبل شركة جي إف سي إل إي في للمواد المتقدمة، ويعد المشروع ثاني مشروع للشركة في قطاع المركبات الكهربائية في المنطقة الحرة بصلالة بعد توقيعها العام الماضي اتفاقية استثمار لمشروع المواد الكيميائية المتقدمة للبطاريات الكهربائية.

وقع اتفاقية الاستثمار نيابة عن المنطقة الحرة بصلالة الدكتور علي بن محمد تبوك الرئيس التنفيذي للمنطقة وعن الشركة المستثمرة المدير التنفيذي للشركة بي سي جين.

وقال الدكتور علي بن محمد تبوك يمثل توقيع هذه الاتفاقية خطوة استراتيجية نوعية تعزز مكانة المنطقة الحرة بصلالة كمحور إقليمي للصناعات المتقدمة، لا سيما في مجالات الطاقة النظيفة وتقنيات المركبات الكهربائية.

الاتفاقيات تعكس ثقة المستثمرين في المناطق الاقتصادية والحرة

200

مليون ريال عماني التكلفة الاستثمارية للمشاريع الجديدة

أبرز المشاريع الجديدة

المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

مصنع لقوالب الصلب

41 مليون ريال عماني القيمة الاستثمارية

306 ألف طن سنويا الطاقة الانتاجية

المنطقة الحرة بصلالة

مشروع تصنيع المواد الفعالة للأنود المستخدمة في بطاريات الليثيوم

35 مليون ريال عماني القيمة الاستثمارية

مدينة خزائن الاقتصادية

1 مصنع غراء ووحدة تقطيع وتجهيز البلاط — 6 مليون ريال عماني القيمة الاستثمارية

2 مصنع منتجات البنية الأساسية والأسمنت — 5 مليون ريال عماني القيمة الاستثمارية

3 مستودع أدوية متطور — 1.2 مليون ريال عماني القيمة الاستثمارية

4 مصنع لإنتاج الأنابيب البلاستيكية — 600 ألف ريال عماني القيمة الاستثمارية

بتكلفة إجمالية تبلغ 73.9 مليون ريال عُماني

توقيع اتفاقيات إنشاء الميناء البري ومجمع المباني الإدارية والتجارية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالظاهرة

عبري - الدقم :

وقّعت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة اتفاقيات الحزمتين الثالثة والرابعة لمشروع المنطقة الاقتصادية الخاصة بمحافظة الظاهرة، وتشمل إنشاء الميناء البري والمحجر البيطري ومجمع المباني الإدارية والتجارية، بتكلفة إجمالية تبلغ 73.9 مليون ريال عُماني.

وقّع الاتفاقيات نيابة عن الهيئة معالي قيس بن محمد اليوسف رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، فيما وقّعها عن الشركات المنفذة رؤساء مجالس الإدارة والرؤساء التنفيذيون للشركات العُمانية والسعودية المشاركة في تنفيذ المشروع.

وتبلغ تكلفة الحزمة الثالثة 48 مليونًا و58 ألف ريال عُماني، وتتضمن إنشاء البنية الأساسية للميناء البري والمحجر البيطري والمرافق المرتبطة بهما، على أن يتم تنفيذها من خلال ائتلاف يضم شركة إيدكس الدولية للهندسة والمقاولات، وشركة إيدكس السعودية، وشركة إيدكس مصر، وشركة السرين العالمية للمقاولات.

فيما تبلغ تكلفة الحزمة الرابعة 25.9 مليون ريال عُماني، وتشمل إنشاء مجمّع المباني الإدارية والتجارية والمرافق المصاحبة له، وسيتولى تنفيذها ائتلاف يضم شركة عُمان شابورجي وشركة شابورجي بالونجي السعودية.

وتنص اتفاقية الحزمة الثالثة على تنفيذ المرحلة الأولى من الميناء البري على مساحة كيلومتر مربع واحد من إجمالي مساحة تبلغ أربعة كيلومترات مربعة، إلى جانب إنشاء المحجر البيطري، والطرق الداخلية، ومنطقة الحاويات، والبوابة الجمركية، ومنصات التفتيش، ومرافق التخليص الجمركي، والمحطات الكهربائية الفرعية، وورش الصيانة، والمختبرات، وخزانات المياه، وأنظمة مكافحة الحرائق، إضافة إلى تزويد المشروع بأجهزة الأشعة السينية والماسحات الضوئية، وإنشاء مباني الإدارة والمكاتب والاستراحات ومساكن الموظفين والمسجد.

كما تشمل الحزمة الرابعة إنشاء مجمّع المباني الإدارية والتجارية بالمنطقة، الذي يضم ميدان المنطقة، ومركز الأعمال، والمبنى الإداري، والمركز التجاري، وفندقًا، ومركزًا صحيًا، إلى جانب الطرق الداخلية والمرافق المرتبطة بها، وتبلغ مساحة البناء في المرحلة الحالية 37.3 ألف متر مربع.

وروعي في تصميم المشروع تطبيق مبادئ المدن الذكية ومتطلبات شهادة الريادة في المباني الخضراء (LEED)، بما يعكس التوجه نحو تبني معايير الاستدامة والكفاءة البيئية في تنفيذ مشروعات المنطقة.

وأكد معالي قيس بن محمد اليوسف أن المنطقة الاقتصادية الخاصة بمحافظة الظاهرة تمثل أحد المشروعات الاستراتيجية التي تستهدف تعزيز الشراكة الاقتصادية بين سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية، مشيرًا إلى أن موقعها بالقرب من منفذ الربع الخالي يمنحها ميزة تنافسية عالية تجعل منها بوابة تجارية حيوية ونقطة التقاء رئيسة لتدفق البضائع والخدمات بين البلدين الشقيقين.

تبلغ تكلفة الحزمة الثالثة 48.58 مليون ريال عُماني وتتضمن البنية الأساسية للميناء البري والمحجر البيطري ومرافقهما

25.9 مليون ريال عُماني تكلفة الحزمة الرابعة وتشمل إنشاء المجمعات الإدارية والتجارية ومرافقها المصاحبة

توقيع اتفاقيات جديدة لاستكمال مرافق البنية الأساسية للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالظاهرة

بحجم استثمار عند 96.2 مليون ريال عُماني

تأسيس مشروع كوري لإنتاج السيارات الكهربائية وخلايا البطاريات بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

مسقط - الدقم :

وقعت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة اتفاقية حق انتفاع استثمارية مع شركة (EL B&T) كورية لتقنيات المركبات الكهربائية لتأسيس مشروع لإنتاج السيارات الكهربائية وخلايا البطاريات بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وقع الاتفاقية نيابة عن الهيئة معالي قيس بن محمد اليوسف رئيس الهيئة، وعن شركة (ELB&T) الدكتور يونج إل كيم (Dr. Young Ill Kim) المؤسس ورئيس مجلس إدارة المجموعة.

تبلغ القيمة الاستثمارية للمشروع حوالي 96.2 مليون ريال عماني (250 مليون دولار)، وسيتم تنفيذ المشروع على مرحلتين بطاقة إنتاجية تصل إلى 60 ألف سيارة سنويا و1.6 مليون خلية بطاريات عند اكتمال المرحلة الثانية.

وقال المهندس أحمد بن علي عكعاك الرئيس التنفيذي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم إن المشروع الجديد يأتي في إطار الجهود الحكومية المشتركة لتوطين الصناعات المختلفة في سلطنة عُمان واستقطاب استثمارات عديدة في قطاع المركبات.

وأوضح أن المشروع الجديد يعتبر إضافة جديدة لقطاع المركبات في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ويعد المشروع الثاني في هذا القطاع بعد مصنع كروة للسيارات الذي بدأ الإنتاج قبل عدة سنوات.

وأشار المهندس أحمد عكعاك إلى النجاح الذي حققه قطاع الصناعات الخضراء في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بعد توقيع عدد من الاتفاقيات في مجال تصنيع توربينات الرياح، مؤكدا أن إدارة المنطقة تسعى من خلال هذه المشروعات إلى توطين صناعات متقدمة في قطاع المركبات الكهربائية وتعزيز الاستثمار في الصناعات التحويلية الخضراء بما ينسجم مع مستهدفات رؤية عُمان 2040 واستراتيجية سلطنة عُمان في مجال الحياد الصفري الكربوني والتحول نحو الطاقة النظيفة.

وأكد أن مشروعات الصناعات الخضراء التي يتم تنفيذها في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تستهدف جعل سلطنة عُمان مركزا إقليميا للصناعات الخضراء وتأسيس عدد من الصناعات القائمة على الاستدامة والابتكار وبناء خبرات من الشباب العماني في صناعات المستقبل بما في ذلك تقنيات المركبات الكهربائية ومشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والصناعات الخضراء الأخرى.

وتبلغ المساحة المخصصة لمشروع إنتاج السيارات الكهربائية وخلايا البطاريات بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في المرحلة الأولى 467 ألف متر مربع ومن المتوقع أن تقوم الشركة بحجز مساحة إضافية بنحو 429 ألف متر مربع للمرحلة الثانية، ويمثل المشروع مدخلا لتطوير منظومة صناعية متكاملة لقطاع المركبات الكهربائية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من خلال تعزيز سلاسل القيمة المرتبطة بالبطاريات والمكونات الأخرى بما يسهم في استقطاب صناعات مكملة مستقبلا.

وقال الدكتور يونج كيم المؤسس ورئيس مجلس إدارة مجموعة (ELB&T) الكورية لتقنيات المركبات الكهربائية إن الشركة تتوقع الوصول إلى مرحلة التشغيل التجاري في مارس من عام 2028، مؤكدًا اهتمام الشركة بتعزيز استخدام الطاقة الخضراء في عملياتها الإنتاجية مشيرا إلى أن خطة الشركة تتضمن إنشاء محطة للطاقة الخضراء في المنشأة الصناعية بالدقم لتكون المصدر الرئيسي لتشغيل العمليات الإنتاجية.

وأوضح أن الشركة تدرس حاليًا مع إحدى الجهات في سلطنة عُمان تطوير محرك كهربائي خارجي للقوارب السريعة (RIBs) وقوارب الصيد، بما يدعم جهود خفض الانبعاثات الكربونية في البحار العُمانية، كما تبحث الشركة أيضا إنشاء مشروع مشترك لتطوير مفهوم قوارب الصيد بشكل أكبر، مع التوجه نحو تصدير هذه القوارب إلى إندونيسيا والهند وكوريا وأسواق دولية أخرى.

تنفيذ المشروع على مرحلتين بطاقة إنتاجية تبلغ 60 ألف سيارة و1.6 مليون خلية بطاريات سنويًا عند اكتمال المرحلة الثانية

تخصيص 467 ألف متر مربع للمرحلة الأولى من المشروع بالدقم مع خطة للتوسع بإضافة 429 ألف متر مربع للمرحلة الثانية

لمـاذا تختــار المنطقـــة الاقتصـــادية الخاصة بالدقم للاستثمار

موقع استراتيجي عالمي

- تقع الدقم على بحر العرب المفتوح مباشرة على المحيط الهندي بعيدًا عن مضيق هرمز، ما يمنحها ميزة لوجستية عالية.
- قريبة من خطوط الملاحة الدولية بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، ما يجعلها مركزًا مثاليًا للتجارة وإعادة التصدير
- تمثل بوابة للأسواق الإقليمية والعالمية دون تعقيدات جغرافية
- استقرار سياسي في سلطنة عُمان
- تقليل مخاطر التعطل الجيوسياسي

بنية أساسية متكاملة تضم:

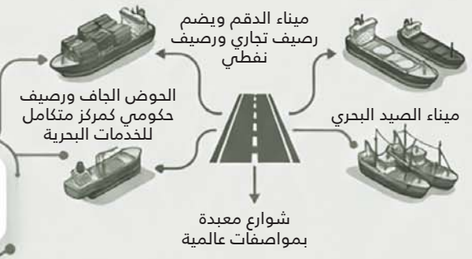

ميزة تنافسية في:
إعادة التصدير
الصناعات الموجهة للتصدير

مناطق صناعية ولوجستية وسياحية

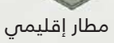

مطار إقليمي

تجمعات صناعية متخصصة ضمن منظومة اقتصادية متكاملة تربط الأسواق العالمية شرقًا وغربًا

(هذا التكامل يقلل التكاليف التشغيلية ويختصر زمن سلسلة الإمداد)

منطقة الصناعات التحويلية

- صناعات بتروكيماوية وتعدين وصناعات ثقيلة
- قرب استراتيجي من الميناء
- بنية لوجستية متقدمة
- رفع كفاءة الإنتاج وسلاسل الإمداد العالمية

منطقة الصناعات الخضراء والطاقة المتجددة

- الهيدروجين الأخضر والأزرق
- الطاقة الشمسية وطاقة الرياح
- المعادن الخضراء
- دعم الاقتصاد منخفض الكربون
- تعزيز مكانة الدقم كمركز عالمي للصناعات المستدامة

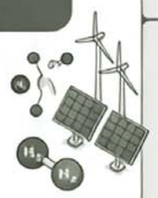

منطقة الصناعات الغذائية والسمكية

- قرب من ميناء الصيد البحري
- مجمع الصناعات السمكية
- فرص للصناعات الغذائية
- بنية لوجستية للوصول للأسواق الإقليمية والدولية

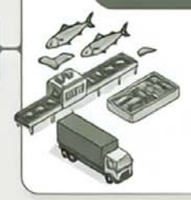

منطقة الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة

- الذكاء الاصطناعي والأتمتة
- الروبوتات والتعدين الذكي
- دعم ربط التكنولوجيا بالصناعة والخدمات

حوافز استثمارية تنافسية

- بيئة أعمال مرنة عبر نظام المحطة الواحدة لتسهيل الإجراءات
- إنجاز كافة خدمات المستثمرين في مكان واحد
- إعفاءات جمركية على الواردات داخل المنطقة
- أسعار تنافسية للأراضي والخدمات مقارنة بالمناطق الإقليمي
- بيئة مثالية للمشاريع الضخمة

تنوع الفرص الاستثمارية قطاعات متعددة تشمل:

- الصناعة الثقيلة والخفيفة
- الطاقة المتجددة (مثل مشاريع توربينات الرياح)
- اللوجستيات
- السياحة

(استقطبت استثمارات بمليارات الريالات ومشروعات نوعية في قطاعات حديثة)

دعم حكومي واستراتيجية

- مدعومة بخطط وطنية لتعزيز التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط
- **استراتيجية (2025–2030) تركز على:**
- جذب الاستثمارات
- تطوير القطاعات ذات الأولوية
- تعزيز السياحة والطاقة المتجددة

بيئة نمو مستدامة

- تبلغ مساحتها (2000 كم²) تسمح بالتوسع المستقبلي
- مصممة كـ قطب نمو اقتصادي جديد لعقود قادمة في سلطنة عُمان
- توازن بين التنمية الاقتصادية وجودة الحياة

التحول نحو اقتصاد الطاقة

- توقيع اتفاقيات استثمارية بمئات الملايين في قطاعات صناعية ولوجستية متقدمة
- اهتمام شركات دولية بسبب الموقع والحوافز والجاهزية

المقومات السياحية في الدقم

- شواطئ بكر تمتد على بحر العرب وتتميز بهدوءها وجمالها الطبيعي
- مناخ معتدل نسبيًا على مدار العام يجعلها وجهة مناسبة للسياحة في مختلف المواسم
- تضاريس طبيعية متنوعة تشمل السواحل والجبال والصحاري المفتوحة
- حديقة الصخور: موقع جيولوجي فريد بتشكيلات صخرية نادرة وطبيعية
- مواقع صيد وتراث بحري تعكس هوية المجتمع المحلي
- قربها من محمية طبيعية للكائنات الفطرية يعزز السياحة البيئية
- واجهات بحرية طويلة مناسبة للرحلات البحرية والتخييم والاستجمام
- بيئة هادئة ومفتوحة تدعم سياحة المغامرات والتأمل والطبيعة
- بنية أساسية متنامية تشمل فنادق ومرافق وخدمات سياحية
- موقع استراتيجي بين مسقط وظفار يعزز حركة الزوار والمسافرين

ثقة المستثمرين العالميين

- مرشحة لتكون مركزًا متقدمًا في مجالات:
- الهيدروجين الأخضر
- الطاقة المتجددة، طاقة الرياح ، الطاقة الشمسية
- (قربها من مصادر الطاقة، إلى جانب مساحاتها الشاسعة، ميزة تنافسية نادرة تدعم استقطاب المشاريع الكبرى في هذا القطاع)
- تعزيز تموضعها ضمن الاقتصاد منخفض الكربون وترسيخ دورها في التحول نحو الطاقة النظيفة

بمساحة إجمالية تبلغ نحو 104 آلاف متر مربع، في ولاية السيب بمحافظة مسقط

منطقة الذكاء الاصطناعي الخاصة تدعم التنويع الاقتصادي وتسرّع تنفيذ مشروعات الابتكار

معالي قيس اليوسف: إنشاء منطقة الذكاء الاصطناعي يعزز اقتصاد المعرفة ويدعم التنويع الاقتصادي ويُسرّع الابتكار

معالي المهندس سعيد المعولي: منطقة الذكاء الاصطناعي مشروع حيوي ضمن البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي وجاذبة للشركات الناشئة في هذا المجال

سعادة الشيخ فيصل الرواس: منطقة الذكاء الاصطناعي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكّنها من النمو والتوسع وتوفر فرص عمل نوعية للشباب العُماني

مسقط - الدقم :

في إطار التوجهات الوطنية نحو ترسيخ اقتصاد المعرفة وتعزيز التحول الرقمي، صدر المرسوم السُّلطاني رقم (2026/50) بإنشاء منطقة الذكاء الاصطناعي الخاصة في محافظة مسقط، في خطوةٍ استراتيجية تستهدف تسريع تنفيذ مشروعات الابتكار وبناء اقتصاد رقمي متكامل، بما يعزّز مستهدفات التنويع الاقتصادي ضمن الخطة الخمسية الحادية عشرة (2026–2030). ويُتوقّع أن يسجّل القطاع متوسط معدل نمو بالأسعار الثابتة يبلغ 10.8%، فيما تصل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 4.2%، الأمر الذي يعكس تنامي دور الاقتصاد الرقمي بوصفه أحد المحركات الرئيسة للنمو.

ونصّ المرسوم على أن يتولى مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تعيين الجهة المشغّلة لإدارة وتشغيل وتطوير المنطقة، وذلك بالتنسيق مع وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بما يضمن تكامل الأدوار المؤسسية وتهيئة بيئة استثمارية جاذبة للمشروعات التقنية المتقدمة.

نقلة نوعية نحو الاقتصاد الرقمي

وأوضح معالي قيس بن محمد اليوسف، رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، أن إنشاء المنطقة يواكب مستهدفات رؤية "عُمان 2040"، لاسيما في محور التنويع الاقتصادي، مؤكدًا أنها تمثل نقلة نوعية في مسار التحول نحو الاقتصاد الرقمي وتعزيز مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي للتقنيات المتقدمة. وأشار إلى أن ما تحقق من تطور في الخدمات الحكومية الرقمية، إلى جانب تكامل عمل الوحدات الاقتصادية، يشكّل قاعدة داعمة لنجاح هذا المشروع.

وبيّن معاليه أن المنطقة ستُقام على مساحة تُقدّر بنحو 104 آلاف متر مربع في ولاية السيب بمحافظة مسقط، بالقرب من مبنى هيئة الطيران المدني، بما يعزز تكاملها مع البنية الأساسية والخدمات اللوجستية، ويزيد من جاذبيتها للمستثمرين.

حوافز استثمارية وبيئة تنافسية

وأكد معاليه أن المنطقة ستخضع لأحكام قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، ما يوفّر حزمة متكاملة من الحوافز والتسهيلات، تشمل الإعفاءات والمزايا الاستثمارية التي تعزز قدرتها على استقطاب الشركات التقنية العالمية، لا سيما في مجالات الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والروبوتات. كما أشار إلى أن التكامل مع بقية المناطق الاقتصادية يسهم في تعزيز سلاسل الإمداد وربط الصناعات التقنية بالقطاعات الإنتاجية المختلفة.

أهداف استراتيجية لتعزيز التنافسية

ولفت إلى أن المنطقة تستهدف دعم نمو الاقتصاد الرقمي ليكون رافدًا رئيسًا للاقتصاد الوطني، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات التقنية، إضافة إلى إيجاد فرص عمل نوعية، وتحفيز ريادة الأعمال، وبناء قدرات وطنية متخصصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة، إلى جانب تعزيز موقع سلطنة عُمان كوجهة استثمارية مفضلة في هذا القطاع الحيوي.

مرسوم سلطاني بإنشاء منطقة الذكاء الاصطناعي الخاصة في محافظة مسقط

المساحة والموقع: 104,000 متر مربع مساحة المنطقة

تقع في ولاية السيب بمحافظة مسقط، بمحاذاة مبنى هيئة الطيران المدني

أهداف إنشاء المنطقة:

بنية أساسية متكاملة:

مجالات التركيز الاستراتيجية:

أثر المنطقة على الاقتصاد الوطني:

مستهدفات قطاع الاقتصاد الرقمي في الخطة الخمسية الحادية عشرة:

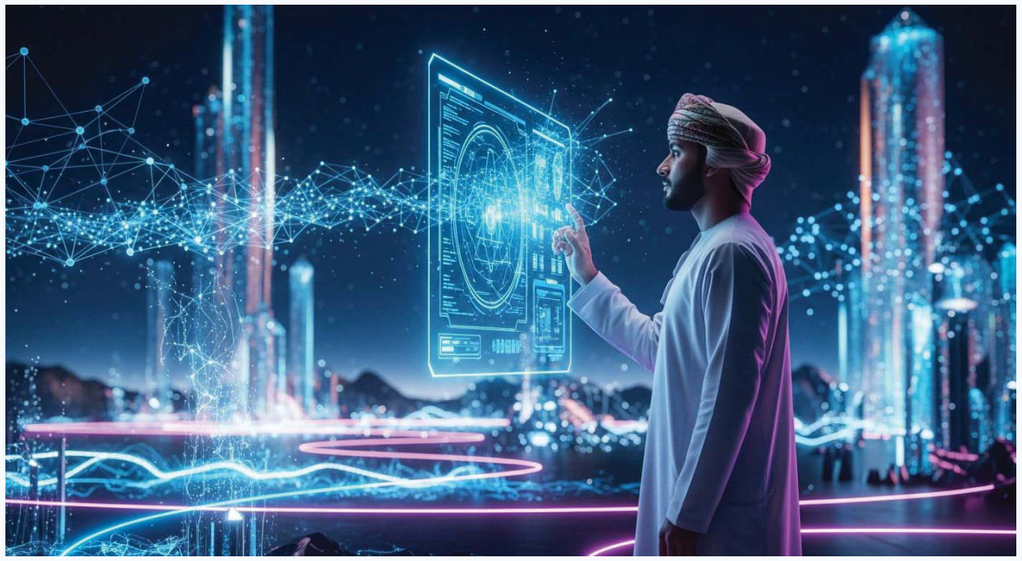

خارطة طريق تنفيذية متكاملة

وأشار إلى أن الهيئة، بالتعاون مع وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، تعمل على إعداد خارطة طريق تنفيذية وتشغيلية متكاملة، تتضمن إطارًا واضحًا للحوكمة، وتحديد الأدوار والمسؤوليات، وتطوير سياسات وإجـــراءات جاذبة للاستثمار، إلى جانب منظومة مؤشرات أداء لقياس الأثر الاقتصادي والتنموي للـمـنـطـقـة وضـمـان مـواءمـتـهـا مـع الأولويات الوطنية.

دعـم حكومي لمسيرة الاقتصاد الرقمي

مـن جـانـبـه، أكـد مـعـالـي المـهـنـدس سعيد بن حمود المعولي، وزير النقل والاتـصـالات وتقنية المـعـلـومات، أن إنشاء المنطقة يجسد الاهتمام السامي بدعم الاقتصاد الرقمي وتعزيز حضور سلطنة عُـمـان فـي مـجـالات التقنيات المتقدمة، مشيرًا إلى أنها تمثل أحد المـشـروعـات الحـيـويـة ضـمـن البرنامج الـوطـنـي للاقـتـصـاد الـرقـمـي، ومنصة جاذبة للشركات الناشئة محليًا وإقليميًا. وأضـــاف أن المـنـطـقـة سـتـوفـر بيئة متكاملة تمكّن هذه الشركات من النمو والتوسع وبناء نماذج أعمال تنافسية على المستوى الإقليمي.

تعزيز دور القطاع الخاص والاستثمار النوعي

بدوره، أوضح سعادة الشيخ فيصل بن عبد الله الرواس، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان، أن إنشاء منطقة متخصصة في الذكاء الاصطناعي يعكس توجهًا طموحًا لتعزيز مساهمة القطاعات التقنية في الاقتصاد الوطني، مؤكدًا أنها ستسهم في جذب الاستثمارات النـوعـيـة ونـقـل المـعـرفـة والـتـقـنـيـات الحديثة، إضافة إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص عمل نوعية للشباب العُماني.

زكية البلوشية: استقطاب الاستثمارات التقنية العالمية يعزز نقل الخبرات وبناء القدرات الوطنية، ويسهم في الترويج لسلطنة عُمان كوجهة واعدة في الاقتصاد الرقمي

إطـار تـشـريـعـي مـتـكـامـل وجـاذبـيـة استثمارية

مـن جانبها، أوضـحـت زكـية بنت محمد البلوشي، مدير دائرة التخطيط والدراسات في الهيئة، أن المرسوم تضمن إطارًا تشريعيًا واضحًا يحدد إنـشـاء المنطقة وآليات إدارتها ومنح الحوافز للمشروعات، بما يسهم في تسهيل جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتعزيز تكاملها مع بقية المـنـاطـق الاقـتـصـاديـة فـي السلطنة، إلـى جـانـب دعـم نـقـل الـمـعـرفـة وبـنـاء الـقـدرات الوطنية. مؤكدة أن استقطاب الاستثمارات التقنية العالمية يعزز نقل الخبرات وبناء القدرات الوطنية، ويسهم في الترويج لسلطنة عُمان كوجهة واعدة في الاقتصاد الرقمي.

بيئة متكاملة للابتكار والتقنيات المتقدمة

كما أشارت منال بنت حميد العبري، مدير دائـرة عـقـود واتـفـاقـيـات الاستثمار في الهيئة، إلـى إن المشروع يدعم التحول الـرقـمـي فـي قـطـاعـات حيوية عبر بنية متقدمة تعتمد على البيانات، بما يعزز الكفاءة والإنتاجية وقالت : أن المنطقة ستُطوَّر كبيئة متكاملة تدعم مختلف مراحل الابتكار، من البحث والتطوير إلى التطبيق والتشغيل، مستهدفة قطاعات تقنية متقدمة تشمل الذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات، والروبوتات، وإنترنت الأشياء، والأمـن السيبراني، ومراكز البيانات، بما يعزز كفاءة القطاعات الاقتصادية المختلفة ويرفع إنتاجيتها.

نمو متسارع في الاستثمارات

يُذكر أن عدد المناطق التي تشرف عليها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة ارتفع إلى 24 منطقة، في حين بلغت قيمة الاستثمارات الجديدة خلال عام 2025 نحو 1.4 مليار ريال عُماني، ليرتفع إجمالي حجم الاستثمار الملتزم إلى 22.4 مليار ريـال عُماني، مسجلًا نـمـوًا بنسبة 6.8% مقارنة بنهاية عام 2024، ما يعكس تنامي جاذبية هذه المناطق ودورها المحوري في دعم مسيرة التنويع الاقتصادي.

منال العبرية: المشروع يدعم التحول الرقمي في قطاعات حيوية عبر بنية متقدمة تعتمد على البيانات، بما يعزز الكفاءة والإنتاجية

إجمالي عدد المشروعات
2493
عقدًا استثماريًا
في 12 مدينة صناعية بـ"مدائن" في سلطنة عُمان

صحار الصناعية

عدد المشاريع : 531

نوع المشاريع:

الصناعات الثقيلة (الألمنيوم، الحديد، البتروكيماويات)

الصناعات التحويلية

الخدمات اللوجستية

الميزة: قربها من ميناء صحار وربطها بسلاسل التصدير العالمية

ريسوت الصناعية

عدد المشاريع : 247

نوع المشاريع:

الصناعات الغذائية

التعبئة والتغليف

الصناعات الخفيفة

الميزة: دعم التصدير نحو الأسواق الأفريقية والآسيوية عبر ميناء صلالة

الرسيل الصناعية

عدد المشاريع : 575

نوع المشاريع:

الصناعات المتوسطة والخفيفة

الورش الصناعية

الصناعات الهندسية

الميزة: قربها من العاصمة وتوفر سوق محلي كبير

نزوى الصناعية

عدد المشاريع : 197

نوع المشاريع:

الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة

الصناعات الغذائية والإنشائية

الميزة: تخدم المحافظات الداخلية

البريمي الصناعية

عدد المشاريع : 422

نوع المشاريع:

الصناعات الخفيفة

إعادة التصدير

التخزين والتجارة الحدودية

الميزة: موقع حدودي مع الإمارات

سمائل الصناعية

عدد المشاريع : 216

نوع المشاريع:

الصناعات الهندسية

الصناعات البلاستيكية

الورش الإنتاجية

الميزة: توسع صناعي سريع قريب من مسقط

صور الصناعية

عدد المشاريع : 112

نوع المشاريع:

الصناعات الخفيفة

الصناعات السمكية

الغاز

الأسمدة

السفن

الوادي الكبير الصناعية

عدد المشاريع : 11

نوع المشاريع:

الصناعات الخفيفة

مواد البناء

الصناعات الغذائية

واحة المعرفة مسقط

عدد المشاريع : 127

نوع المشاريع:

تكنولوجيا المعلومات

الاتصالات

الخدمات الرقمية

الميزة: أول منطقة تقنية متخصصة في سلطنة عمان

محاس الصناعية (مسندم)

عدد المشاريع : 23

نوع المشاريع:

لوجستيات وصناعات مرتبطة بالنقل البحري

مشاريع صغيرة ومتوسطة

الميزة: ربط بحري واستراتيجي مع مضيق هرمز

المضيبي الصناعية

عدد المشاريع : 12

نوع المشاريع:

صناعات ناشئة

مشاريع تحويلية صغيرة

الميزة: مدينة جديدة قيد التطوير الصناعي

عبري الصناعية

عدد المشاريع : 20

نوع المشاريع:

الصناعات الصغيرة

المواد الغذائية والإنشائية

الميزة: دعم التنمية في الظاهرة

التوزيع حسب المدن الصناعية وعدد ونوعية المشاريع

"مدائن" تدير 12 مدينة صناعية رئيسية، وتتنوع المشاريع فيها حسب موقع كل مدينة وميزتها الاقتصادية

لماذا تستثمر في ميناء صحار والمنطقة الحرة؟

1900

شركة تعمل ضمن منظومة ميناء صحار والمنطقة الحرة

42,000

وظيفة مباشرة وغير مباشرة يدعمها الميناء والمنطقة الحرة

49

دولة ممثلة ضمن قاعدة المستثمرين

الموقع الاستراتيجي:

يتفرد ميناء صحار والمنطقة الحرة بموقعه الاستراتيجي في قلب المنظومة اللوجستية والتجارية في سلطنة عُمان ويعد بوابة مهمة للتجارة العالمية بين أوروبا وآسيا.

بنية أساسية متطورة:

يتمتع ميناء صحار والمنطقة الحرة بمقومات متعددة تعزز الابتكار والكفاءة في قطاعات الخدمات اللوجستية والبحرية والتجارة في سلطنة عُمان

مزايا المنطقة الحرة:

تمتّع بملكية كاملة، وحوافز ضريبية، وإجراءات جمركية مبسّطة ضمن منظومة متكاملة تدعم التصنيع الأخضر واللوجستيات والتجارة

حلول مخصصة:

خيارات مرنة من الأراضي والمستودعات والتراخيص بحسب متطلبات عملك

استثمر في عُمان OMAN

يُجسّد ميناء صحار والمنطقة الحرة منظومة استثمارية متكاملة ذات ارتباط عالمي، تُعزّز كفاءة الحركة التجارية وتدعم نمو الأعمال على المدى الطويل. كما يوفّر، بفضل بنيته الأساسية المتطورة ونهجه القائم على الاستدامة، وصولًا مرنًا وسلسًا إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

حقائق وأرقام:

سهولة الوصول إلى

2.2

مليار نسمة عبر شبكات النقل المتكاملة

+30

مليار دولار أمريكي إجمالي حجم الاستثمارات

44

44 مليار دولار أمريكي حجم التبادل التجاري للميناء والمنطقة الحرة

أكثر من

3000

سفينة سنويًا

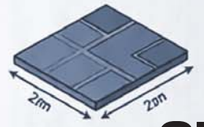

6720

هكتار إجمالي المساحة الكلية للميناء والمنطقة الحرة

2.6%

مساهمة الميناء والمنطقة الحرة في الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان

محطة الحاويات مجهزة للتعامل مع

مليون وحدة نمطية

أكثر من

75

مليون طن من البضائع يتم مناولتها سنويًا

المجمعات الصناعية:

تضمّ منظومة ميناء صحار والمنطقة الحرة مجمّعات صناعية متكاملة تشمل قطاعات:

البتروكيماويات

البلاستيك

المعادن

الأغذية والأدوية

الطاقة المتجددة

الاقتصاد الدائري قطاع المركبات

التقنيات المتقدمة

القطاع اللوجستي

(تمكّن هذه المجمّعات الشركات من العمل بكفاءة والوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية)

في لقاءٍ استراتيجي موسّع جمع الرؤساء التنفيذيين بالمناطق ومجموعة أسياد

الخطة الخمسية 2026–2030 تعزيز تنافسية المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والمدن الصناعية واستقطاب استثمارات مستدامة

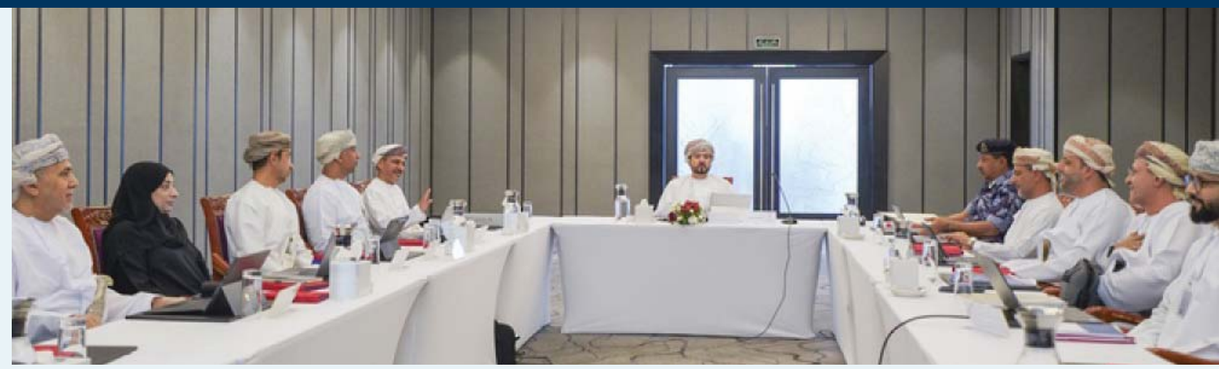

مسقط - الدقم :

في إطار توجهاته المستمرة لتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي ودعم مستهدفات النمو الاقتصادي المستدام، عقد مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، اجتماعه الثاني للعام الجاري برئاسة معالي قيس بن محمد اليوسف، رئيس المجلس، بحضور أعضاء المجلس.

واستعرض المجلس الموقف التنفيذي لقراراته السابقة، والسياسات الهادفة إلى رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتحقيق مستهدفات النمو الاقتصادي المستدام، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية.

كما استعرض مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، في لقاءٍ استراتيجي موسّع جمع الرؤساء التنفيذيين بالمناطق الاقتصادية والحرة والصناعية ومجموعة أسياد، آليات تفعيل اتفاقية الشراكة الشاملة مع جمهورية الهند في المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والمدن الصناعية، بما يسهم في تعزيز تدفقات الاستثمار والتبادل التجاري.

كما تناول اللقاء استعراض الخطط العملية لتعظيم الاستفادة من الاتفاقية في تطوير سلاسل الإمداد، وتعزيز التكامل الصناعي، والاستفادة من الموقع الاستراتيجي لسلطنة عُمان وشبكة موانئها المرتبطة بالأسواق العالمية، إلى جانب بحث سبل تعظيم الأثر الاقتصادي للمناطق وتفعيل دورها كمحركات رئيسية للنمو والاستثمار.

الخطة الخمسية

كما تم استعراض الخطة الخمسية للهيئة للفترة (2026 – 2030)، وما تتضمنه من مشاريع ورؤى ومبادرات، والتي تركز على تطوير منظومة الحوافز والمزايا التنافسية، بما يعزز قدرة المناطق على استقطاب الاستثمارات في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، وتطوير الدور اللوجستي والصناعي للمناطق، مدعومًا بالبنية الأساسية المتقدمة والربط البحري المباشر مع الأسواق الإقليمية والدولية.

كما تم خلال اللقاء استعراض مستجدات المناطق الجديدة، بما في ذلك المنطقة الحرة في مطار مسقط الدولي، والمنطقة الاقتصادية الخاصة في الروضة، والمنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة، وتقديم عروض تفصيلية حول تقدم الأعمال في مشاريع البنية الأساسية وجهود استقطاب الاستثمارات، وتضمن اللقاء كذلك عرضًا حول واقع الإعلام والتواصل المؤسسي في الهيئة والمناطق التي تشرف عليها، وسبل تطوير قنوات التواصل مع الشركاء وأصحاب المصلحة بما يعزز من فاعلية الرسائل الترويجية للمناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والمدن الصناعية.

وأكد عدد من المسؤولين أن اللقاء الخطة الخمسية للهيئة (2026–2030)، يستهدف تمكين المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية من تحقيق نمو متوازن في المشاريع والاستثمارات، وتعظيم أثرها الاقتصادي، من خلال التركيز على تنمية وتنظيم هذه المناطق وتوفير بيئة استثمارية جاذبة ومستدامة. وفي جانب التخطيط والتطوير، تركز الخطة على توفير حلول متكاملة تشمل أراضي مكتملة الخدمات وبنية أساسية استراتيجية، إلى جانب تطوير مناطق جديدة في مواقع معتمدة وفق دراسات اقتصادية وعمرانية، وتعزيز إنشاء التجمعات والأنشطة ذات الأولوية بما يتماشى مع مستهدفات "رؤية عُمان 2040".

مجلس إدارة الهيئة يعزز دور المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والصناعية في جذب الاستثمارات النوعية والتنمية الاقتصادية

وأوضحوا أن الخطة تولي اهتماما بتعزيز البيئة التنظيمية الداعمة للأعمال، والإشراف على أداء المناطق، إلى جانب تبسيط الإجراءات وتقديم خدمات متكاملة للمستثمرين، مع التركيز على رعاية ما بعد الخدمة لضمان استدامة الأعمال وتوسعها. ويُعد التسويق أحد المحاور الرئيسية في الخطة، حيث يتم العمل على تعزيز الشراكات مع الجهات ذات العلاقة لتنفيذ برامج ترويجية متكاملة محليا ودوليا، وتطوير مواد تسويقية وعروض قيمة تستهدف المستثمرين في القطاعات ذات الأولوية.

دعم التشغيل وتسريع الأعمال

وأكد مجلس الإدارة للهيئة أن الخطة ركزت على دعم التشغيل وتسريع الأعمال عبر تنفيذ المبادرات الاستراتيجية ذات الأولوية بما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، إلى جانب تعزيز التميز المؤسسي من خلال تطوير الكفاءات والأنظمة الداعمة لتنفيذ الاستراتيجية بكفاءة. والعمل بوتيرة متسارعة على تفعيل اتفاقية الشراكة الشاملة مع جمهورية الهند في المناطق التابعة للهيئة، مع التركيز على القطاعات الواعدة مثل اللوجستيات والموانئ والصناعات التحويلية وتقنية المعلومات والطاقة المتجددة، بما يعزز الاستفادة من مزايا الاتفاقية في تنمية التبادل التجاري،

أهداف الخطة الخمسية 2026 – 2030

1
- تعزيز تنافسية المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والمدن الصناعية
- استقطاب استثمارات مستدامة وعالية القيمة
- تطوير منظومة الحوافز والمزايا الاستثمارية
- دعم البنية الأساسية والربط اللوجستي
- مواءمة مستهدفات "رؤية عُمان 2040"

2 **الشراكات الدولية والتوسع الاستثماري**
- تفعيل اتفاقية الشراكة الشاملة مع جمهورية الهند
- تعزيز تدفقات الاستثمار والتبادل التجاري
- تطوير سلاسل الإمداد والتكامل الصناعي
- تسهيل الشراكات بين المستثمرين

3 **التكامل المؤسسي والشراكات**
- تنسيق الجهود بين الهيئة والمناطق ومجموعة أسياد
- رفع كفاءة الأداء المؤسسي
- تعظيم الأثر الاقتصادي للمناطق
- دعم توطين المشاريع والاستثمارات النوعية

4 **دعم الاستثمار وتسهيل الأعمال**
- حوافز وإعفاءات ضريبية وتسهيلات تملك
- تسريع الإجراءات وتبسيط الخدمات
- تطوير خدمات ما بعد الاستثمار
- تعزيز بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة

5 **استقطاب وتوطين الاستثمارات**
- اللوجستيات والموانئ
- الصناعات التحويلية
- تقنية المعلومات
- الطاقة المتجددة
- جذب استثمارات نوعية وإيجاد فرص عمل
- زيادة الصادرات وتنويع الاقتصاد

6 **الشراكة مع مجموعة أسياد**
- دعم تشغيل وإدارة المناطق الاقتصادية
- تعزيز سلاسل الإمداد واللوجستيات
- تسهيل التجارة وربط الأسواق العالمية
- رفع كفاءة بيئة الأعمال

الدكتور أحمد كشوب

زيانة الراشدية

الدكتور مسلم قطن

الدكتور سعيد القريني

وتسهيل الشراكات، ودعم توجهات التنويع الاقتصادي.

تعزيز التنسيق المؤسسي وتوحيد الجهود

من جانبه، أشار الدكتور أحمد بن سعيد كشوب، عضو مجلس إدارة الهيئة، إلى أن هذا اللقاء يجسد حرص مجلس الإدارة على تعزيز التنسيق المؤسسي وتوحيد الجهود بين مختلف الجهات المعنية والشركاء الاستراتيجيين، بما يسهم في رفع مستوى التكامل.

وأكد أن تكامل الأدوار بين الجهات ذات العلاقة يمثل ركيزة أساسية لدعم مستهدفات التنويع الاقتصادي، وتعزيز كفاءة الأداء في المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والصناعية، بما ينعكس إيجابًا على تحسين بيئة الاستثمار واستقطاب المشاريع النوعية وتحقيق قيمة مضافة مستدامة للاقتصاد الوطني.

وأكد الدكتور أحمد بن سعيد كشوب أن مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة يؤكد على أهمية تسريع تنفيذ المبادرات الاستراتيجية، وتعزيز التكامل بين مختلف الجهات، والاستفادة من الفرص التي تتيحها الشراكات الدولية، بما يسهم في زيادة تدفقات الاستثمار، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتحقيق نمو مستدام يعزز من تنافسية الاقتصاد الوطني.

قطاعات مؤهلة لتحقيق مكاسب عديدة

من جانبها قالت زيانة بنت محمد الراشدي عضو مجلس إدارة الهيئة: إن قطاعات اللوجستيات والموانئ والصناعات التحويلية وتقنية المعلومات والطاقة المتجددة تعتبر من القطاعات المؤهلة لتحقيق مكاسب عديدة من اتفاقية الشراكة الشاملة مع جمهورية الهند التي تعد أكبر اتفاق تجاري ثنائي شامل وقعت عليه سلطنة عُمان منذ توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، مشيرة إلى أن اللقاء الموسع للهيئة سلط الضوء على أهمية الاتفاقية والدور المطلوب من الشركات المشغلة للمناطق والشركات العاملة فيها خلال المرحلة المقبلة لتفعيل الاتفاقية والاستفادة من المزايا التي تتيحها لنمو التجارة البينية وإزالة القيود الجمركية وتسهيل الشراكات بين رجال الأعمال في البلدين.

استقطاب وتوطين الاستثمارات

وقال الدكتور مسلم بن محاد بن علي قطن رئيس مجلس إدارة مجموعة أسياد "إن المجموعة شريك استراتيجي للهيئة من خلال دورها البارز في إدارة وتشغيل عدد من المناطق الحرة والاقتصادية الخاصة التي تشرف عليها الهيئة، مشيرا إلى أن اللقاء الموسع كان فرصة مهمة للتعرف على خطط الهيئة للسنوات المقبلة سواء في مجال تطوير المناطق أو في مجالات استقطاب الاستثمارات وتوطين المشاريع وتوفير فرص العمل أمام الشباب."

وأكد في هذا الإطار أن مجموعة أسياد تدعم هذه التوجهات، و تعمل على تمكين سلاسل الإمداد ودعم القطاعات الإنتاجية والصناعية ورفع كفاءة المناطق التي تديرها عبر استقطاب الاستثمارات النوعية وتبسيط الإجراءات بما يعزز بيئة الأعمال وينعكس إيجابا على زيادة الصادرات وتنويع قطاعات الاقتصاد الوطني وإيجاد المزيد من الفرص الاستثمارية أمام الشباب العماني.

المزايا والحوافز الاستثمارية

فيما أكد الدكتور سعيد بن خليفة القريني، مدير عام تطوير قطاع الاستثمار بالهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمتحدث الرسمي للهيئة، أن المزايا والحوافز الاستثمارية تُعدّ من العوامل الأساسية في تعزيز جاذبية المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والمجمعات الصناعية في سلطنة عُمان، إذ تسهم في رفع قدرتها التنافسية على المستويين الإقليمي والدولي، واستقطاب الاستثمارات النوعية التي تحمل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

وقال إنه كلما كانت الحوافز واضحة ومرنة ومصممة بما يتناسب مع احتياجات المستثمرين، زادت قدرة هذه المناطق على جذب رؤوس الأموال، ونقل التقنيات الحديثة، وتوطين الصناعات، وإيجاد فرص عمل للمواطنين، وتعزيز الصادرات، كما أن تقديم مزايا مثل الإعفاءات الضريبية، وتسهيلات التملك أو الانتفاع، وسرعة الإجراءات، وتكامل البنية الأساسية والخدمات اللوجستية، يمنح المستثمرين الثقة والاستقرار اللازمين لاتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأمد.

حجم الاستثمار والخطة الاستراتيجية

كما أوضح المهندس أحمد بن علي عكعاك الرئيس التنفيذي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم: إن المنطقة استطاعت خلال السنوات الماضية مضاعفة حجم الاستثمار التراكمي ليصعد بنهاية ديسمبر الماضي إلى 6.4 مليار ريال عماني مقابل 3.6 مليار ريال عماني في ديسمبر من عام 2021، مشيرا إلى أن الخطة الاستراتيجية للمنطقة تركز على إنشاء مدينة ونظام بيئي مستدام للأعمال في المنطقة وتقديم حلول أعمال موثوقة مع تقديم الدعم والإرشاد للمستثمرين المحليين والدوليين لإنشاء وتنمية أعمالهم.

وأوضح أن الأهداف الاستراتيجية للمنطقة تتضمن توطين الاستثمارات في مختلف القطاعات، والتشغيل والإدارة

استعراض آليات تفعيل اتفاقية الشراكة الشاملة مع جمهورية الهند في المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والمدن الصناعية، بما يسهم في تعزيز تدفقات الاستثمار والتبادل التجاري

المهندس أحمد عكعاك

فيصل البلوشي

المهندس عزان الحسني

المهندس إبراهيم الزدجالي

الفعالة، وتطوير نمط حياة متوازن، وجذب السياحة والشركاء، وتحقيق التميز المؤسسي، موضحا أن المنطقة حققت خلال السنوات الماضية العديد من الإنجازات سواء في مجال استقطاب الاستثمارات وتنويعها أو في مجال تنشيط أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو في مجال توفير فرص العمل أمام الشباب العماني، مشيرا إلى أن نسبة التعمين في المشروعات القائمة في المنطقة ارتفعت بنهاية ديسمبر الماضي إلى 30.9 بالمائة مقابل 17.8 بالمائة في ديسمبر من عام 2021.

ويبلغ عدد الأنشطة الاقتصادية القائمة في المنطقة 492 نشاطا، والشركات العاملة حوالي 2000 شركة من 30 دولة، وتتوزع جنسيات المستثمرين على 34 دولة.

مشروع الواجهة البحرية

وأوضح عكعاك أنه خلال اللقاء استعرض مشروع الواجهة البحرية السياحية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بعد إنجاز المخطط العام التفصيلي للمنطقة السياحية الذي استهدف توزيع الأنشطة السياحية وفق أحدث أنظمة التخطيط العمراني، وتبلغ مساحة الواجهة البحرية الحالية 31 مليون متر مربع، وتتألف المنطقة السياحية من منطقة ساحلية بمساحة 15 كم مربعا ومنطقة جبلية بمساحة 15 كم مربعا أيضا، ويضم المخطط العام العديد من المكونات السياحية من بينها: فنادق من فئة 5 نجوم، وأراضٍ للمنتجعات السياحية الكبرى، وشقق فندقية بمساحات متنوعة، وأراض سكنية وسياحية "للفلل" المستقلة والمتلاصقة، بالإضافة إلى مناطق للسياحة البيئية المستدامة، والمراكز التجارية الترفيهية، والمسار الشاطئي الذي يربط مرافق المشروع، والتجمعات السكنية التي سيتم تشييدها على قمم التلال.

تمكين التجارة واستقطاب المشاريع

وأضاف فيصل بن علي البلوشي مدير عام المنطقة الحرة بمطار مسقط الدولي التابعة لمجموعة أسياد أن المنطقة تركز على تمكين التجارة واستقطاب المشاريع النوعية الدولية من خلال توفير بنية تحتية عالمية المستوى وأنظمة مبسطة وخدمات ذات قيمة مضافة تمكن الشركات من الازدهار عبر ربط جوي فعال، مؤكدا أن المنطقة تتطلع إلى أن تكون مركزا لوجستيا عالميا متكاملا مستفيدة من موقعها المميز بمطار مسقط الدولي الذي يتيح للمنطقة سرعةً أكبر في مناولة الشحنات وتقليل أوقات العبور وسهولة الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، كما تستفيد المنطقة أيضا من الخدمات اللوجستية متعددة الوسائط عبر منظومة أسياد التي تربط بين النقل الجوي والبحري والبري والمناطق الحرة والاقتصادية الخاصة، وتكاملها مع القطاع الخاص، بهدف زيادة حجم الصادرات والواردات عبر الشحن الجوي للمنتجات التي تتطلب سلاسل إمداد سريعة، مثل المنتجات الدوائية، والمواد الغذائية، وشحنات التجارة الإلكترونية.

مشروع تطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة في الروضة

وأشار المهندس عزان بن سعيد الحسني مدير مشروع تطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة في الروضة إلى مزايا المنطقة التي تقع بولاية محضة في محافظة البريمي وعلى مسافة حوالي 80 كم عن إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة و125 كم عن ولاية صحار؛ الأمر الذي يؤهلها لتكون قاعدة صناعية تصديرية ومحطة لوجستية مهمة تستفيد من الوصول السريع إلى ميناء جبل علي وميناء صحار وتعظيم المكاسب الاقتصادية للمشروعات التي سيتم إنشاؤها بالمنطقة.

وقال: إن المنطقة شهدت خلال الربع الأول من العام الجاري بدء تنفيذ مشروع تمهيد الأرض للمرحلة الأولى من قبل المطور، فيما سيتم خلال الأشهر القليلة المقبلة إسناد مشروع تنفيذ المرحلة الأولى لقنوات تصريف المياه السطحية، ومن المتوقع أن تبدأ أعمال تنفيذ البنية الأساسية للمرحلة الأولى من قبل المطور خلال الربع الثالث من العام الجاري.

مشروع تطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة

وتطرق المهندس إبراهيم بن يوسف الزدجالي مدير مشروع تطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة التي تقع بالقرب من الحدود العمانية - السعودية إلى الموقف التنفيذي للمنطقة، وقال: إن نسبة الإنجاز في الحزمة الأولى التي تشمل تنفيذ الطرق الرئيسة وقنوات تصريف المياه السطحية تتجاوز حاليًا 22 بالمائة ومتقدمة عن البرنامج الزمني المخطط له، في الوقت الذي يتم فيه العمل على استكمال طرح مناقصة الحزمة الثانية المتعلقة بتنفيذ الطرق الداخلية والخدمات المرتبطة بها، ومن المتوقع أن يتم خلال الفترة المقبلة القريبة إسناد الحزمة الثالثة لتنفيذ مرافق الميناء البري والمحجر البيطري والحزمة الرابعة لتشييد مجمع المباني الإدارية والتجارية بالمنطقة.

تكامل مؤسسي وشراكات استراتيجية لتعظيم الأثر الاقتصادي في المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والصناعية وجذب الاستثمارات النوعية في سلطنة عُمان

شراكات استراتيجية وتسهيلات محفّزة تدعم النمو وتسرّع توطين المشاريع وتعظيم الأثر الاقتصادي في مختلف القطاعات

سجّل مركز الاتصال بالهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة نشاطًا خلال الربع الأول من العام الجاري، حيث تعامل مع (269) طلب محلي ودولي مرتبطة بالاستثمار والاستفسارات حول الخدمات والإجراءات والتصاريح في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، بما يعكس استمرارية التفاعل مع المستثمرين وكفاءة منظومة الدعم والخدمات.

269

طلبًا استقبلها مركز الاتصال بالهيئة خلال الربع الأول من العام الجاري

المكالمات والمعالجة

عدد المكالمات الواردة:

269

مكالمة تم استلامها

معدل المعالجة:

تم التعامل مع

%80

من المكالمات بواسطة موظفي مركز الاتصال مباشرة

المعالجة الإضافية:

%20

من الطلبات تمت عبر المكاتب المعنية لإجراءات المعالجة الإضافية

فترة المعالجة

طلبات تتراوح بين نصف ساعة إلى يومين بحسب طبيعة الخدمة

توزيع الطلبات حسب المناطق:

- المنطقة الاقتصادي الخاصة بالدقم: ..... 182 طلباً
- المنطقة الحرة بصحار: ..... 55 طلباً
- المنطقة الحرة بالمزيونة: ..... 1 طلب
- المنطقة الحرة بصلالة: ..... 17 طلباً
- مدينة خزائن الاقتصادية: ..... 14 طلباً

محمود بن سعيد العوفي
كاتب صحفي اقتصادي

ما الذي يجعل المنطقة الاقتصادية ناجحة فعلاً؟

لم تعد البنية الأساسية المتطورة وحدها كافية لضمان نجاح المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية في جذب الاستثمارات وتحقيق النمو المستدام. فالموانئ الحديثة، والطرق المعبدة، وشبكات الطاقة والمياه، رغم أهميتها، تمثل اليوم "شرطًا أساسيًا" لا يختلف عليه المستثمرون، لكنها ليست العنصر الحاسم في قرار التمركز الاستثماري.

في ظل التحولات المتسارعة في الاقتصاد العالمي، أصبحت المنافسة بين المناطق الاقتصادية تدور حول ما هو أعمق من البنية الأساسية التقليدية، لتصل إلى جودة بيئة الأعمال، وكفاءة الإجراءات، ومرونة التشريعات، وقدرة المنظومة المؤسسية على الاستجابة السريعة لمتطلبات المستثمرين.

وتؤكد التجارب الدولية أن المناطق الاقتصادية الأكثر نجاحًا ليست بالضرورة تلك التي تمتلك أفضل البنى الأساسية فحسب، وإنما تلك التي استطاعت بناء منظومة استثمارية متكاملة تجمع بين البنية الأساسية المتطورة، والبيئة التشريعية الجاذبة، والخدمات الرقمية المتقدمة، وسهولة ممارسة الأعمال، والشراكة الفاعلة مع القطاع الخاص. فالمستثمر يبحث اليوم عن بيئة تمكنه من تأسيس مشروعه وتشغيله والتوسع فيه بكفاءة وسرعة وتكلفة تنافسية.

ومن هذا المنطلق، برز مفهوم "بيئة الاستثمار المتكاملة" باعتباره المرحلة الجديدة في تطور المناطق الاقتصادية، حيث لم يعد التركيز منصبًا على توفير الأراضي والمرافق والخدمات الأساسية فقط، بل امتد ليشمل تطوير منظومة متكاملة توفر للمستثمر تجربة سلسة تبدأ من مرحلة دراسة الفرصة الاستثمارية، مرورًا بالتأسيس والحصول على التراخيص، وصولًا إلى التشغيل والتوسع وربط المشروع بالأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

وفي سلطنة عُمان، تقود الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة هذا التحول النوعي من خلال تطوير نموذج متكامل للمناطق الاقتصادية يقوم على تعزيز التنافسية وتحسين بيئة الأعمال ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمستثمرين. فقد أولت الهيئة اهتمامًا كبيرًا بتطوير البنية الأساسية الحديثة في المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية، باعتبارها قاعدة الانطلاق لأي نشاط اقتصادي، حيث عملت على تنفيذ مشاريع استراتيجية في البنية الاساسية والمرافق والخدمات اللوجستية، بما يسهم في توفير بيئة تشغيلية متكاملة للمشروعات الاستثمارية.

وفي الوقت ذاته، لم تقتصر جهود الهيئة على الجانب الإنشائي، بل امتدت إلى تطوير البيئة التنظيمية والتشريعية وتبسيط الإجراءات وتعزيز التحول الرقمي، بما يرفع كفاءة رحلة المستثمر ويختصر الوقت والجهد والتكلفة. كما تعمل الهيئة على تقديم حزمة متكاملة من الحوافز والتسهيلات والمزايا التنافسية التي نص عليها قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، الأمر الذي يعزز جاذبية هذه المناطق للاستثمارات المحلية والأجنبية.

كما تواصل الهيئة تطوير منظومة الخدمات الرقمية والبوابات الإلكترونية التي تسهم في تسهيل الحصول على الخدمات والتراخيص والتصاريح، وتعزيز التكامل مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، بما ينعكس إيجابًا على سرعة إنجاز المعاملات وتحسين تجربة المستثمر. فالمستثمر اليوم لا يقيس نجاح المنطقة بحجم بنيتها الأساسية فقط، بل بمدى سهولة ممارسة الأعمال فيها، وسرعة اتخاذ القرار، ووضوح الإجراءات، وفعالية التواصل مع الجهات المختصة.

ويُعد توفير الخدمات المساندة عنصرًا أساسيًا في تعزيز تنافسية المناطق الاقتصادية، حيث تسهم الخدمات اللوجستية المتقدمة، وحلول الطاقة المستدامة، وسلاسل الإمداد المتكاملة، والخدمات المالية والتقنية، في خفض التكاليف التشغيلية ورفع الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للمشروعات العاملة داخل هذه المناطق.

وتنسجم هذه الجهود مع توجهات سلطنة عُمان نحو تنويع القاعدة الاقتصادية وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال استقطاب الاستثمارات النوعية ذات القيمة المضافة، وتوطين الصناعات المستهدفة، وتعزيز المحتوى المحلي، وإيجاد فرص العمل، ودعم الصادرات الوطنية.

وقد أسهمت هذه الرؤية في انتقال المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية في سلطنة عُمان من مفهوم "المواقع الاستثمارية المجهزة" إلى مفهوم "منصات الأعمال المتكاملة"، التي تجمع بين البنية الأساسية الحديثة، والتشريعات المحفزة، والخدمات الذكية، والحوكمة الفاعلة، والشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص، بما يعزز قدرتها على المنافسة إقليميًا ودوليًا.

ختامًا، فإن نجاح أي منطقة اقتصادية أو منطقة حرة أو مدينة صناعية لم يعد يُقاس بما تمتلكه من طرق وموانئ ومرافق فحسب، بل بقدرتها على تحويل هذه المقومات إلى قيمة اقتصادية مستدامة، واستثمارات منتجة، وفرص عمل نوعية، ومشروعات تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي. ومن هنا تبرز أهمية الدور الذي تقوم به الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في بناء بيئة استثمارية متكاملة ومتطورة، تجعل من المناطق الاقتصادية والحرة العُمانية وجهات جاذبة للاستثمار ومراكز فاعلة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، بما يدعم مستهدفات رؤية عُمان 2040 ويعزز مكانة السلطنة على خارطة الاستثمار العالمية.

تواصل الهيئة تطوير منظومة الخدمات الرقمية والبوابات الإلكترونية التي تسهم في تسهيل الحصول على الخدمات والتراخيص والتصاريح وتعزيز التكامل مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بما ينعكس إيجابًا على سرعة إنجاز المعاملات وتحسين تجربة المستثمر

سعادة الدكتور عبدالله العمري

رئيس هيئة البيئة في حوار خاص لـ الدقم Duqm Economic

8,882

تصريحًا بيئيًا في 2025 تعكس توسع النشاط الاستثماري في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية

مسقط - الدقم :

أكد سعادة الدكتور عبدالله بن علي العمري، رئيس هيئة البيئة، أن الهيئة تواصل تطوير منظومة التراخيص البيئية بما يواكب النمو المتسارع الذي تشهده المشاريع الاستثمارية والصناعية في سلطنة عُمان، وبما يعزز كفاءة الإجراءات ويسهم في تسريع إنجاز المعاملات دون الإخلال بالمعايير والاشتراطات البيئية، تحقيقًا للتوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية البيئة واستدامة الموارد الطبيعية.

وأوضح سعادته، في حوار خاص لـ"الدقم الاقتصادية"، أن عدد التصاريح البيئية التي أصدرتها الهيئة للمشاريع في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية خلال عام 2025 للفئات "أ، ب، ج" بلغ نحو 8,882 تصريحًا بيئيًا، من إجمالي 28,647 تصريحًا بمختلف أنواع التصاريح الصادرة عن الهيئة، ما يعكس حجم النشاط الاستثماري والتوسع التنموي الذي تشهده هذه المناطق.

وأشار إلى أن هذه التصاريح تغطي نطاقًا واسعًا من القطاعات والأنشطة، تشمل المشاريع الصناعية، والمناطق الاقتصادية الخاصة والحرة، والمدن والموانئ الصناعية، إلى جانب قطاعات المواد الكيميائية وإدارة النفايات والوقاية من الإشعاع والمخلفات السائلة والأنشطة البحرية والشؤون المناخية، بما يجسد تنوع الخدمات البيئية التي تقدمها الهيئة ودورها في تنظيم الأنشطة الاقتصادية وضمان توافقها مع المتطلبات البيئية المعتمدة.

ولفت سعادته إلى أن التطور المستمر في منظومة التراخيص البيئية انعكس إيجابًا على ارتفاع عدد التصاريح الصادرة وتحسن مستويات الامتثال البيئي في مختلف القطاعات، لا سيما في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية التي تشهد وتيرة متسارعة من الاستثمارات والمشروعات التنموية.

وفيما يلي نص الحوار:

التراخيص البيئية والمؤشرات

سعادة الدكتور، في البداية، كم بلغ عدد التراخيص البيئية التي أصدرتها هيئة البيئة للمشاريع في المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والمدن الصناعية؟ وما أبرز القطاعات التي استفادت من هذه التراخيص؟

بلغ عدد التصاريح البيئية الصادرة عن هيئة البيئة في عام 2025 للفئات "أ، ب، ج" نحو 8,882 تصريحًا بيئيًا، وذلك ضمن إجمالي 28,647 تصريحًا بمختلف أنواع التصاريح الصادرة عن الهيئة. وتشمل هذه التصاريح المشاريع الصناعية، والمناطق الاقتصادية الخاصة والحرة، والمدن والموانئ الصناعية، إضافة إلى قطاعات المواد الكيميائية، وإدارة النفايات، والوقاية من الإشعاع، والمخلفات السائلة، والأنشطة البحرية، والشؤون المناخية.

ويعكس هذا الرقم اتساع نطاق الخدمات البيئية التي تقدمها الهيئة للمشاريع الاستثمارية، ودورها في تنظيم النشاط الاقتصادي بما يضمن توافقه مع الاشتراطات البيئية، خاصة في المناطق ذات الكثافة الصناعية والاستثمارية.

تطوير منظومة التراخيص البيئية لمواكبة النمو الاستثماري والصناعي

تحسن الالتزام البيئي في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية من 30% إلى 91.3% (2021 – 2025)

مسار تدريجي لمعالجة المخالفات البيئية يبدأ بالرصد والإنذار وينتهي بتطبيق الجزاءات وفق اللوائح

هل يمكن استعراض نسب النمو في عدد التراخيص البيئية مقارنة بالسنوات السابقة؟ وما دلالات هذه المؤشرات على وتيرة النشاط الاستثماري؟

شهدت التصاريح البيئية للفئات "أ، ب، ج" نموًا ملحوظًا خلال الفترة من 2021 إلى 2025؛ إذ ارتفعت من 2,340 تصريحًا في عام 2021 إلى2,983 تصريحًا في 2022، ثم 4,664 تصريحًا في 2023، و4,669 تصريحًا في 2024، وصولًا إلى 8,882 تصريحًا في 2025. وبذلك تكون التصاريح قد نمت بنحو 90% مقارنة بعام 2024، وبنحو 280% مقارنة بعام 2021.

وتدل هذه المؤشرات على تسارع وتيرة النشاط الاستثماري، وارتفاع الطلب على الخدمات البيئية، وتحسن كفاءة منظومة التصاريح الإلكترونية. كما تعكس قدرة الهيئة على مواكبة النمو الصناعي والاستثماري من خلال إجراءات أكثر سرعة ووضوحًا، دون الإخلال بمتطلبات حماية البيئة.

سعادتكم، ما متوسط المدة الزمنية لإصدار التراخيص البيئية للمشاريع؟ وهل هناك جهود لتسريع الإجراءات دون الإخلال بالمعايير؟

تعتمد الهيئة في إصدار التصاريح البيئية على تصنيف المشاريع حسب مستوى الأثر البيئي. فهناك تصاريح تصدر تلقائيًا للمشاريع منخفضة أو متوسطة المخاطر عند استيفاء الاشتراطات، كما تصدر بعض التصاريح خلال24 ساعة، في حين أن التصاريح التي تتطلب تقييمًا فنيًا أو دراسة تفصيلية تصدر خلال متوسط يقارب5 أيام عمل.

وقد ساهم التحول الرقمي وتطوير منظومة التصاريح في تسريع الإجراءات، إلى جانب التوجه نحو تبسيط مسارات المشاريع الأقل أثرًا، مع الإبقاء على التقييم الفني المتعمق للمشاريع الصناعية الكبرى أو المشاريع الواقعة في مناطق ذات حساسية بيئية.

ما أبرز الاشتراطات البيئية التي يتم التركيز عليها عند منح التراخيص للمشاريع الصناعية الكبرى؟

تركز الهيئة عند منح التصاريح للمشاريع الصناعية الكبرى على مجموعة من الاشتراطات، أهمها: إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي للمشاريع عالية التأثير، الالتزام بمعايير جودة الهواء والمياه والتربة، إدارة النفايات والمواد الكيميائية، التحكم في الانبعاثات، خطط الرصد والامتثال البيئي، وخطط الطوارئ والاستجابة للتلوث.

ويأتي ذلك منسجمًا مع الأهداف الاستراتيجية لهيئة البيئة، التي تشمل تحسين جودة الأوساط البيئية، وإدارة المواد الكيميائية، وإدارة النفايات والاقتصاد الدائري، والتغير المناخي، ضمن 10 أهداف استراتيجية لتحقيق التوازن بين صون البيئة والتنمية المستدامة.

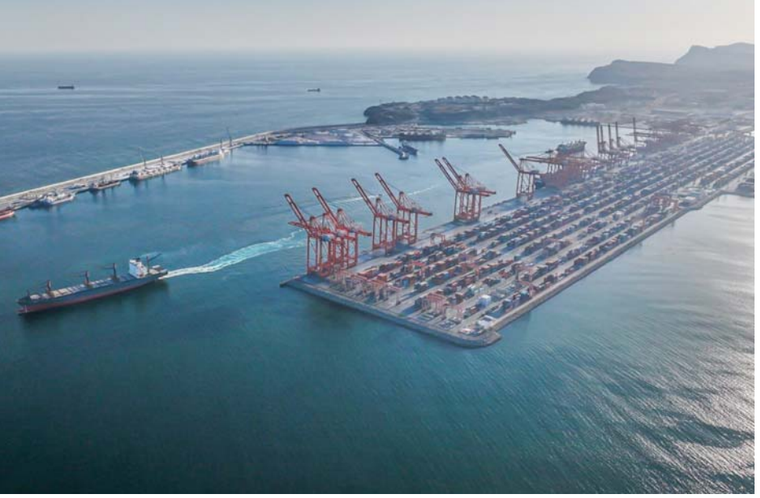

سعادتكم، هل تختلف متطلبات التراخيص البيئية بين المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة مقارنة ببقية المناطق؟ وكيف يتم تحقيق التوازن بين التيسير الاستثماري وحماية البيئة؟

نعم، تختلف متطلبات التصاريح بحسب موقع المشروع وطبيعته ومستوى أثره البيئي. فبعض مشاريع الفئة "ب" داخل المناطق الصناعية المعتمدة والمناطق الحرة والموانئ الصناعية يمكن أن تصدر لها التصاريح تلقائيًا عند إقرار صاحب المشروع بالاشتراطات البيئية، بينما قد تتطلب المشاريع المشابهة خارج هذه المناطق مراجعة أوسع أو دراسة تقييم أثر بيئي بحسب حساسية الموقع وطبيعة النشاط.

ويتحقق التوازن من خلال تصنيف المشاريع حسب مستوى الأثر البيئي؛ حيث يتم تسريع التصاريح للمشاريع منخفضة ومتوسطة المخاطر، مقابل إخضاع المشاريع عالية التأثير لتقييمات فنية أكثر تفصيلًا. وبهذا تضمن الهيئة تسهيل الاستثمار المسؤول، مع الحفاظ على جودة البيئة وحماية الموارد الطبيعية.

تطبيق الإجراءات البيئية والرقابة

كيف تتابع هيئة البيئة التزام المشاريع في المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية بالاشتراطات البيئية بعد منح التراخيص؟

تتابع هيئة البيئة التزام المشاريع بعد منح التصاريح من خلال منظومة رقابية تشمل الزيارات الميدانية، التفتيش، مراجعة الالتزام بالاشتراطات، متابعة المؤشرات البيئية، ورصد جودة الهواء والمياه والتربة، إلى جانب استخدام الأنظمة الرقمية ومحطات الرصد. وقد شهدت الزيارات الميدانية للرقابة ارتفاعًا من 18,564 زيارة إلى 53,144 زيارة بين 2021 و2025، أي ما يقارب 2.86 ضعفًا، بما يعكس توسع الرقابة البيئية وتحولها إلى رقابة أكثر انتظامًا وارتباطًا بالبيانات.

ما الآليات الرقابية التي تعتمدها الهيئة لضمان الامتثال البيئي؟ وهل يتم استخدام تقنيات رقمية أو أنظمة رصد ذكية؟

تعتمد الهيئة على آليات متعددة، منها التفتيش الميداني، محطات رصد جودة الهواء، الأنظمة الذكية لرصد الانبعاثات، منصة جودة الهواء "نقي"، والمنصات الرقمية الخاصة بالبيانات البيئية والجرد الوطني للانبعاثات. كما تجاوز عدد محطات رصد جودة الهواء 50 محطة، مع إتاحة بيانات لحظية للمجتمع وأصحاب القرار.

وتتجه الهيئة كذلك ضمن خططها إلى تطوير منصة "الوشق" ونظام التراخيص البيئية المتكامل، وتوظيف الطائرات بدون طيار وأجهزة الاستشعار للرصد الآني، بما يعزز الرقابة الذكية ويقلل الاعتماد على الأساليب التقليدية فقط.

سعادة الدكتور، هل هناك مؤشرات أو إحصاءات حول مستوى الالتزام البيئي في تلك المناطق؟

نعم، تشير المؤشرات إلى تحسن كبير في مستوى الالتزام البيئي؛ فقد ارتفعت نسبة الالتزام البيئي من 30% إلى نحو 91.3% بين 2021 و2025، أي بما يعادل أكثر من ثلاثة أضعاف. كما بلغ مستوى جودة الهواء 98%، وجودة التربة

إصدار بعض التصاريح البيئية خلال 24 ساعة للمشاريع المستوفية، ومتوسط 5 أيام عمل للتصاريح التي تتطلب تقييمًا فنيًا

دعم استخدام الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة وربط المشاريع الصناعية بمسارات خفض الانبعاثات

تنسيق متكامل بين الجهات المشغلة للمناطق لتوحيد الاشتراطات البيئية وتبادل البيانات وتسريع الإجراءات

87%، وجـودة البيئة البحرية 86.8%، وهي مؤشرات تعكس أثر الرقابة والرصد وتحسن منظومة الامتثال البيئي.

كيف يتم التعامل مع المنشآت غير الملتزمة بيئيًا؟ وما الإجراءات التصحيحية أو الجزاءات المطبقة؟

يتم التعامل مع المنشآت غير الملتزمة وفق مسار تدريجي يبدأ برصد المخالفة، ثم توجيه الإنذارات، وإلزام المنشأة بخطط تصحيحية، ومتابعة تنفيذ المعالجات المطلوبة. وفي حال استمرار المخالفة أو وجود أثر بيئي جسيم، تطبق الجزاءات وفق اللوائح والأنظمة المعمول بها. والهدف الأساسي هو تصحيح الوضع البيئي ورفـع مستوى الالـتـزام، وليس تعطيل النشاط الاقتصادي، مع ضمان حماية البيئة والصحة العامة.

إلى أي مدى يتم التنسيق مع الجهات المشغلة للمناطق الاقتصادية والحرة والصناعية لتعزيز الامتثال البيئي؟

يـتـم التنسيق مـع الجـهـات المشغلة للمناطق الاقتصادية والحرة والصناعية من خلال التكامل في التصاريح، والمتابعة المـيـدانـيـة، وتـبـادل الـبـيـانـات، وتوحيد الاشتراطات، بما يضمن عدم ازدواجية الإجـراءات ويـحـافـظ على مستوى عالٍ من الحماية البيئية. ويُعد هذا التنسيق ضـروريًـا لتحقيق الـتـوازن بين تسهيل الاستثمار وتعزيز الامتثال البيئي داخل المناطق ذات الكثافة الصناعية.

الحياد الصفري الكربوني والاستدامة

سعادتكم، ما دور هيئة البيئة في دعم توجه سلطنة عُمان نحو تحقيق الحياد الصفري الكربوني؟ وما الأطر الزمنية المرتبطة بذلك؟

تعمل سلطنة عُمان وفق الخطة الوطنية المحدثة للحياد الصفري، الهادفة إلى الوصول إلى الحياد الصفري الكربوني بحلول عام 2050. وتعمل هيئة البيئة، بالتكامل مع مركز عُمان للحياد الصفري وباقي الجهات الوطنية، على دعم هذا التوجه من خلال السياسات والتشريعات البيئية والمناخية، وتطوير أدوات الرصد والإبلاغ، ودعـم الاقـتـصـاد منخفض الكربون، وتعزيز الاستثمارات الصديقة للبيئة.

كيف تنعكس سياسات خفض الانبعاثات على المشاريع في المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية؟

تنعكس سياسات خفض الانبعاثات على المشاريع الصناعية من خلال رفع متطلبات الرصد، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وتقليل الانبعاثات، وتشجيع التقنيات النظيفة، وربـط التصاريح البيئية بخطط إدارة الانبعاثات. كما تدعم هذه السياسات توجه المشاريع نحو الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، واحتجاز الكربون، بما يعزز تنافسية المناطق الصناعية ويقلل المخاطر البيئية والمناخية.

هل توجد متطلبات محددة لقياس البصمة الكربونية للمشاريع؟ وهل يتم إلزام الشركات بتقارير دورية في هذا الشأن؟

تـوجـد مـتـطـلـبـات مـتـزايـدة لـقـياس الانبعاثات والبصمة الكربونية، خصوصًا مـن خلال الـنـظـام الـوطـنـي للإبلاغ عن الـشـؤون المناخية، والمنصة الرقمية للجرد الوطني لانبعاثات الغازات الدفيئة "مـنـاخ". وتـدعـم هـذه الأدوات التقارير الـدوريـة والشفافية المناخية، وتساعد على بناء قاعدة بيانات وطنية للانبعاثات، بما يمكّن من متابعة الأداء المناخي للمشاريع والقطاعات المختلفة.

التحول الرقمي يعزز سرعة إصدار التصاريح ومتابعة الالتزام عبر التفتيش والأنظمة الرقمية ومحطات الرصد

ارتفاع الزيارات الميدانية للرقابة على المناطق من 18,564 إلى 53,144 زيارة (2021–2025) بزيادة 2.86 ضعف

ما أبرز المبادرات التي أطلقتها الهيئة لتعزيز الاقتصاد الأخضر وتقليل الانبعاثات الصناعية؟

تشمل أبـرز المـبـادرات دعـم مشاريع الكربون الأزرق واسـتـزراع أشجار القرم، تطوير المنصة الوطنية لجرد الانبعاثات "مـنـاخ"، دعـم إعـادة الـتـدويـر، معالجة النفايات الصناعية والخـطـرة، وتشجيع التحول نحو الاقتصاد منخفض الكربون. كما تشير المؤشرات إلى أن نسبة إعادة التدوير بلغت 38%، وارتفع عدد مصانع إعادة التدوير إلى 85 مصنعًا في 2025، إلى جانب ارتفاع نسبة النفايات الخطرة المعالجة من 50% إلى 65% بين 2024 و2025.

كيف تدعم الهيئة استخدام الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة داخل المناطق الصناعية؟

تدعم الهيئة استخدام الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة من خلال ربط المشاريع الصناعية بمسارات خفض الانبعاثات، وإدماج متطلبات كفاءة الموارد والطاقة ضـمـن الاشـتـراطـات البيئية، وتشجيع المشاريع المرتبطة بالهيدروجين الأخضر، واحتجاز الكربون، والطاقة المتجددة. كما تتضمن الخطط المستقبلية مشاريع لخفض انبعاثات التغير المناخي تشمل الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، واحـتـجـاز الـكـربـون، ومنصة وطنية لجرد الانبعاثات بالذكاء الاصطناعي.

التكامل المؤسسي والتشريعي

سـعـادة الـدكـتـور، فـي إطـار التكامل المؤسسي، كيف يتم التنسيق بين هيئة البيئة والجهات المعنية بالمناطق الاقتصادية والحرة والصناعية لضمان تكامل الأدوار في تطبيق الاشتراطات البيئية؟

يـتـم التنسيق مـن خلال الـتـكـامـل في التصاريح، والمتابعة الميدانية، وتبادل البيانات، وتوحيد الاشتراطات البيئية مع الجهات المشغلة للمناطق الاقتصادية والحرة والصناعية. ويسهم هذا التنسيق في تقليل الازدواجية، وتسريع الإجراءات، وضـمـان وضـوح الأدوار بين الجهات، مع الحفاظ على مستوى عالٍ من الحماية البيئية.

هـل هـنـاك تحديثات تشريعية مرتقبة لتعزيز الحوكمة البيئية فـي المناطق الاقتصادية والصناعية؟

شهدت المنظومة التشريعية البيئية تـحـديـثـات مـهـمـة، مـنـهـا لائـحـة تنظيم التصاريح البيئية، ولائحة تنظيم تصدير المخلفات، ولائحة تنظيم المواد الكيميائية الخطرة، ولائحة الوقاية الإشعاعية وأمن وأمـان مصادر الأشعة والمواد النووية، ولائحة التحكم في الضوضاء في البيئة العامة، ولائحة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، إضـافـة إلـى الاستراتيجية الوطنية للانتقال المنظم للحياد الصفري.

وتـسـهـم هـذه الـتـحـديـثـات فـي تعزيز الـحـوكـمـة الـبـيـئـيـة، وتـنـظـيـم الأنـشـطـة الـصـنـاعـيـة، ورفـع مـسـتـوى الامـتـثـال، ومـواءمـة الـتـشـريـعـات الـوطـنـيـة مع المتطلبات الدولية.

كيف تواكب الهيئة أفضل الممارسات الدولية في إدارة البيئة الصناعية؟

تواكب الهيئة أفضل الممارسات الدولية مـن خلال الالـتـزام بالمعايير الوطنية والدولية لجودة الهواء والمياه والتربة، وتطبيق الاتـفـاقـيـات البيئية الـدولـيـة، واستخدام التقنيات الحديثة في الرصد والرقابة. كما تعمل الهيئة ضمن منظومة تضم 22 اتفاقية ومنظمة دولية، من بينها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقيات بازل، واستوكهولم، وروتردام، وميناماتا، والمنظمة البحرية الـدولـيـة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

التحديات والفرص المستقبلية

سـعـادة الـدكـتـور، كيف يمكن تحقيق التوازن بين متطلبات جذب الاستثمارات الصناعية وتحقيق أهـداف الاستدامة البيئية في المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والمدن الصناعية؟

يـتـحـقـق الـتـوازن مـن خلال تصنيف المشاريع حسب مستوى الأثـر البيئي، وتسريع التصاريح للمشاريع منخفضة ومتوسطة المخاطر، وإلزام المشاريع عالية التأثير بدراسات تقييم الأثر البيئي، وتعزيز الرقابة بعد التشغيل. وتؤكد المؤشرات أن هذا النهج يدعم الاستثمار دون الإخلال بحماية البيئة.

مـا الـفـرص المتاحة لتعزيز الصناعات الخضراء في هذه المناطق؟

تتمثل أبـرز الفرص في إعـادة التدوير، إدارة الـنـفـايـات الـصـنـاعـيـة والـخـطـرة، الطاقة المتجددة، الهيدروجين الأخضر، احتجاز الكربون، الكربون الأزرق، الائتمان الكربوني، وتقنيات الرصد الذكي. كما تشير الخطط المستقبلية إلى التركيز على تعظيم عوائد الاقتصاد الدائري، وتطوير سـيـاسـات الـتـمـويـل الأخـضـر، وتمكين سلاسـل القيمة المحلية والإقليمية، وتحفيز الاسـتـثـمـار فـي إعـادة الـتـدويـر والطاقة البديلة.

كيف تـرى الهيئة مستقبل الاستثمار المستدام في سلطنة عُمان في ظل التوجهات العالمية نحو الاقتصاد الأخضر؟

تـرى الـهـيـئـة أن مستقبل الاسـتـثـمـار المستدام في سلطنة عُمان واعد، خاصة مع تنامي الطلب العالمي على المشاريع منخفضة الـكـربـون، وتـطـور منظومة التصاريح والرقابة الرقمية، وتوسع فرص الاقتصاد الدائري. وتدعم المؤشرات هذا التوجه؛ فقد بلغت نسبة النفايات المعاد تدويرها نحو 39% متجاوزة هدف 35%، وارتفع عدد مواقع إعادة التدوير إلى 85 موقعًا، مع إعادة تدوير نحو 1.77 مليون طن من النفايات، إلى جانب تحقيق جودة هـواء بلغت 98% ونسبة الـتـزام بيئي تقارب 91.3%.

وبذلك تمثل سلطنة عُمان بيئة جاذبة للاسـتـثـمـار الـمـسـؤول، خـصـوصًـا في الصناعات الخضراء، والتقنيات النظيفة، وإدارة الـمـوارد، والـمـشـاريـع الداعمة للحياد الصفري.

تطوير منصة "الوشق" ونظام التراخيص البيئية وتوظيف الطائرات بدون طيار وأجهزة الاستشعار للرصد الآني

10 أهداف استراتيجية لتحقيق التوازن بين صون البيئة والتنمية المستدامة

فـرص استثماريـة
متنوعة في قطاع الصناعات الدوائية

مسقط - الدقم :

تقدّم الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة فرصًا استثمارية واسعة ومتنوعة أمام المستثمرين في قطاع الصناعات الدوائية، تشمل إنشاء مصانع الأدويـة الممـاثلة، والمختبرات البحثية، وتصنيع المواد الدوائية الفعالة، إلى جانب إنتاج اللقاحات والمستحضرات الحيوية. كما يوفّر قطاع الأجهزة الطبية فرصًا واعدة في مجالات المعدات الطبية، والحلـول الصحية الرقـمـية، والأدوات الجراحية، وأجهزة المراقبة الصحية الذكية.

وتعـزّز سلطنة عُـمان مكانتها بوصفها بـوابـة استراتيجية للاسـتـثـمار فـي هذا القطاع، مستفيدة من موقعها الجغرافي وبنيتها الأسـاسـيـة المتطورة والحوافز الاستثمارية التنافسية، بما يجعلها مركزًا إقليميًا واعدًا للصناعات الدوائية والتقنيات الطبية الحديثة.

وفـي هـذا الإطـار، وفّـرت المـنـاطـق الاقـتـصـاديـة الـخـاصـة والـمـنـاطـق الـحـرة والـمـدن الصناعية مـسـاحـاتٍ مخصصة للاستثمار في الصناعات الدوائية والأجهزة الطبية، ضمن جهودها الرامية إلى تعزيز التنويع الصناعي ودعـم القطاعات ذات القيمة المضافة.

نمو متسارع في سوق الأدوية

وحسب بيانات الهيئة يبلغ عدد المشاريع والمصانع الدوائية الرئيسية القائمة نحو 11 مشروعًا ومصنعًا، موزعة على مختلف المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية، بما يعكس تنوع القاعدة الاستثمارية في قطاع الصناعات الدوائية في سلطنة عُمان.

ويشهد سوق الأدوية في سلطنة عُمان نموًا متسارعًا؛ حيث بلغ حجمه نحو 752.4 مليون دولار في عام 2024، مع توقعات بارتفاعه إلى 1.24 مليار دولار بحلول عام 2031، بمعدل نمو سـنـوي مـركـب يبلغ 7.4 بالمائة. كما ارتفعت واردات الأدوية مـن 565 مـلـيـون دولار فـي عـام 2021 إلى 670.3 مليون دولار في عام 2023، مسجلةً معدل نمو بلغ 8.9 بالمائة، ما يعكس تنامي الطلب المحلي والإقليمي على الصناعات الدوائية ويؤكد جاذبية هذا القطاع للاستثمار والتوسع الصناعي.

حجم سوق الأدوية العالمي

وعـلـى الصعيد العـالـمـي، يُـقـدّر حجم سـوق الأدويـة بنحو 1.2 تريليون دولار في عام 2025، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 4.7 بالمائة، حيث تتصدر أسـواق أمريكا الشمالية المشهد بقيمة 691.5 مليار دولار، تليها آسـيـا بـ249.6 مليار دولار، وأوروبـا بـ205.2 مليار دولار، فيما تسجل أسـواق دول الخليج نحو 9.9 مليار دولار، وأفريقيا 13.6 مليار دولار، وأمريكا الجنوبية 33.9 مليار دولار.

تجمعات دوائية متنامية في المناطق

تـبـرز عـدة تجمعات دوائيـة وطبية في مختلف المـنـاطـق الاقـتـصـاديـة والـحـرة والصناعية في سلطنة عُمان، من بينها المنطقة الحرة بصلالة التي تستقطب اسـتـثـمارات تـتـجـاوز 600 مليون دولار، وتضم مشاريع نوعية مثل مصنع فيليكس للأدوية، وشركة ظفار للصناعات الدوائية، والمجمع الدوائي الدولي، وشركة عُمان للصناعات الدوائية.

كما تحتضن مدينة خزائن الاقتصادية استثمارات تُقدّر بنحو 600 مليون دولار، تشمل مجمع الصناعات الدوائية المتكامل، ومصنع اللقاحات الحيوانية، ومصنع أوبال بيوفارما، ومدينة الدواء، فيما تستقطب مدائن استثمارات تتجاوز 100 مليون دولار عبر مشاريع متخصصة تشمل ميناجين، والسفراء العالميون للصحة، والفارابي للأدويـة البيطرية والزراعية، والصناعات الدوائية الوطنية.

وفـي المنطقة الحرة بصحار، تتواصل الجـهـود لتعزيز الـصـنـاعـات الـدوائـيـة عبر مشاريع استراتيجية تشمل جلفار الخليج للصناعات الدوائية، وشركة عُمان للمنتجات الـدوائـيـة، وشـركـة البنسلين الصناعية المتكاملة.

وتـسـتـفـيـد الـصـنـاعـات الـدوائـيـة في سلطنة عُمان من عدد من معززات القيمة المحلية، مـن بينها الجبس المستخدم في السواغات الدوائية، وتحلية المياه ومعالجتها، وزيوت الأسماك والسكوالين، والحجر الجيري والدولوميت، إلى جانب مـشـروع مصنع البنسلين بـصـحـار. كما يوفر قطاع الأجهزة الطبية فرصًا واعدة في مجالات البوليمرات الطبية، والمطاط واللاتكس الطبي، والمنسوجات الطبية، والمواد اللاصقة الطبية.

قصص النجاح

وتعكس قصص النجاح المتحققة في القطاع الإمكانات التنافسية التي تتمتع بـهـا الـسـلـطـنـة؛ حيث تـقـوم الـصـنـاعـات الدوائية الوطنية بالتصدير إلى أكثر من 50 دولة حول العالم، فيما افتتحت شركة ظفار للصناعات الدوائية مصنعًا جديدًا في ريسوت خلال عام 2024، كما يمثل مصنع فيليكس فارما أحد أبرز المشاريع النوعية باستثمار يبلغ 150 مليون دولار وطاقـة إنتاجية تصل إلـى مليار قرص وكـبـسـولـة سـنـويًـا، إلـى جـانـب شركة ميناجين للصناعات الدوائية التي تأسست في الرسيل عام 2024 والمتخصصة في علاجات الأورام والأمراض النادرة.

قطاع الأجهزة الطبية يفتح آفاقًا واعدة في المعدات الطبية والحلول الصحية الرقمية والأدوات الجراحية وأجهزة المراقبة الذكية

وفّرت المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية مساحاتٍ مخصصة للاستثمار في الصناعات الدوائية والأجهزة الطبية

تنوع الفرص الاستثمارية يشمل مصانع الأدوية المماثلة والمختبرات البحثية وتصنيع المواد الدوائية الفعالة واللقاحات والمستحضرات الحيوية

بيئة استثمارية مرنة وخدمات متكاملة للمستثمرين

وتـواصـل الـهـيـئـة الـعـامـة للمناطق الاقـتـصـاديـة الـخـاصـة والـمـنـاطـق الـحـرة تقديم خدمات متكاملة لتسهيل رحلة المستثمر عبر خدمات النافذة الواحدة، وتبسيط إجـراءات التأسيس والترخيص والتسجيل، وتوفير فرق دعم متخصصة، إلـى جـانـب تـسـريـع إجـــراءات التخليص الـجـمـركـي، والـمـسـاعـدة فـي الامـتـثـال لمعايير منظمة الصحة العالمية وهيئة الغذاء والـدواء الأمريكية ومعايير الاتحاد الأوروبـي GMP، فضلًا عن توفير حلول مخصصة للبنية الأساسية والمرافق وفق احتياجات المستثمرين وبأسعار تنافسية.

وفيما يتعلق بالحوافز القطاعية، يتم إبـرام اتفاقيات شراء مسبقة تتراوح بين 10% إلى 20% من الإنتاج مع عدد من الشركات العاملة فـي القطاع الـدوائـي والصحي، من بينها فيليكس للصناعات الدوائية، وميناجين للصناعات الدوائية، وأوبـال بايـو فـارمـا، وظـفـار فـارمـا، وعز الدوائية، ومصنع المستلزمات الصحية، بـمـا يـعـزز مـن اسـتـدامـة الـطـلـب على الـمـنـتـجـات الـمـحـلـيـة. كـمـا تُـمـنـح بعض المنتجات الوطنية أفضلية سعرية بنسبة 10% فـي المناقصات الحكومية، إلى جانب الإعفاء من الرسوم الجمركية على المواد الخام والمعدات، بما يسهم في رفـع الـقـدرة التنافسية لهذه الصناعات وتعزيز نموها.

تأسيس المصانع الدوائية والإجراءات التنظيمية

وتـبـدأ خـطـوات تأسيس مصنع دوائـي أو طـبـي فـي سلطنة عُـمـان بالحصول على الموافقة المبدئية من مركز سلامة الدواء بوزارة الصحة، يليها تفعيل النشاط الصناعي لـدى وزارة الـتـجـارة والصناعة وترويج الاستثمار، ثم الاتفاق على موقع الـمـشـروع واعـتـمـاد مخططات المصنع، وصولًا إلى إصدار الترخيص النهائي بعد استيفاء معايير الممارسات التصنيعية الجيدة (GMP)، بما يعكس البيئة التنظيمية المرنة والداعمة لنمو الاستثمارات النوعية في القطاع الصحي والصناعات الدوائية.

الاقتصاد القائم على المعرفة بوابة التنويع الاقتصاديّ

الدكتور عارف بن خميس الفزاري
باحث في المعرفة

يشهد العالم اليوم تحولات تقنية واقتصادية متسارعة فرضتها الثورة الصناعية الرابعة (4.0)، حيث لم تعد الموارد الطبيعية وحدها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، بل أصبحت المعرفة والابتكار والتقنية ورأس المال الفكري من أهم عناصر بناء الاقتصادات الحديثة.

يشير تقرير البنك الدولي "أين تكمن ثروة الأمم؟ قياس رأس المال في القرن الحادي والعشرين"(2006) إلى أنّ الجزء الأكبر من ثروة الدول المتقدمة يعتمد على رأس المال غير الملموس، الذي يشمل المعرفة والمهارات ورأس المال الفكري وجودة المؤسسات، حيث يمثل هذا النوع من رأس المال النسبة الأكبر من إجمالي الثروة في معظم الدول مرتفعة الدخل، إذ يتجاوز 60% من إجمالي الثروة، بينما تشكل الموارد الطبيعية أقل من 10% من ثروتها الاقتصادية.

وفي هذا السياق، برز الاقتصاد القائم على المعرفة (The Knowledge-Based Economy) باعتباره النموذج الأكثر قدرة على تحقيق التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي، خاصة للدول الريعية التي تسعى إلى تقليل اعتمادها على النفط والغاز. وتأتي سلطنة عُمان ضمن هذه الدول التي جعلت من الاقتصاد القائم على المعرفة موجها رئيسًا في أولوية التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة ضمن إطار رؤية عُمان 2040، باعتباره بوابة استراتيجية لبناء اقتصاد تنافسي متنوع ومستدام.

ويُقصد بالاقتصاد القائم على المعرفة، بحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (1996)، بأنه الاقتصاد الذي يعتمد على إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها بوصفها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي ورفع الإنتاجية، من خلال الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير والابتكار وتطوير المهارات البشرية والبنية الأساسية التقنية.

وتكمن أهمية الاقتصاد القائم على المعرفة في قدرته على دعم التنويع الاقتصادي من خلال إيجاد قطاعات إنتاجية جديدة لا تعتمد على الموارد الناضبة، حيث يشير تقرير الاقتصاد الرقمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)2019)، إلى أن الاقتصاد الرقمي العالمي بلغت قيمته نحو 11.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2016، وهو ما يعادل 15.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مما يعكس دوره المتزايد في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية والتحول نحو اقتصادات أكثر تنوعًا واستدامة.

وتؤكد التجارب الدولية أهمية الاستثمار في المعرفة، إذ بلغت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في كوريا الجنوبية 5.13% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2024 وفق بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2026)) كما تم ذكره أعلاه، بينما تسهم قطاعات الخدمات المتقدمة في سنغافورة بنحو 73% من الناتج المحلي استنادًا إلى بيانات البنك الدولي (2024).

وبحسب مؤشر الابتكار العالمي (2023)، تقوم مدخلات الابتكار على البيئة المؤسسية ورأس المال الفكري والبحث والتطوير والبنية التحتية وتطور الأسواق والأعمال، بينما تتمثل المخرجات في المعرفة والتكنولوجيا والمخرجات الإبداعية.

وتوضح هذه المؤشرات أن نجاح الاقتصاد القائم على المعرفة يرتبط بقدرة الدول على توظيف هذه المدخلات ضمن سياساتها الوطنية، وهو ما تسعى إليه سلطنة عُمان لتقليل الاعتماد على النفط وتعزيز التنويع الاقتصادي. فرغم التقدم في سياسات التنويع، لا تزال الإيرادات النفطية تشكل النسبة الأكبر في الاقتصاد العُماني. وتشير الخطة الخمسية الحادية عشرة ورؤية عُمان 2040 إلى أن الهدف يتمثل في رفع مساهمة القطاعات غير النفطية بشكل كبير، وتعزيز الاقتصاد الرقمي والابتكار وريادة الأعمال. وقد ارتفعت مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة، إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في تحويل هذه المساهمة من نمو كمي إلى نمو نوعي قائم على القيمة المضافة العالية والمعرفة والإنتاجية.

وقد وضعت رؤية عُمان 2040 أهدافًا وتوجهات استراتيجية تتعلق ببناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة والابتكار، حيث تركز على رفع مساهمة الاقتصاد الرقمي وتحسين ترتيب سلطنة عُمان في المؤشرات الدولية مثل مؤشر الابتكار العالمي ومؤشر التنافسية العالمية ومؤشر الجاهزية الشبكية.

وتتمتع سلطنة عُمان بعدد من المقومات التي تؤهلها لهذا التحول، من أبرزها الموقع الجغرافي الاستراتيجي والاستقرار السياسي والبنية الأساسية المتقدمة نسبيًا، إضافة إلى أن المجتمع العُماني مجتمع فتي، ما يمثل فرصة مهمة لبناء قاعدة بشرية منتجة في حال تم الاستثمار الصحيح في التعليم والتدريب والتأهيل. كما شهدت سلطنة عُمان توسعًا في البنية الرقمية والاتصالات وارتفاعًا في استخدام الإنترنت والخدمات الحكومية الإلكترونية، وهو ما يعزز جاهزية الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي والمعرفي.

لكن هذا التحول يواجه بعض التحديات، من أبرزها محدودية الإنفاق على البحث والتطوير(R&D)، إذ لا تزال هذه النسبة أقل من المتوسط العالمي. ففي كوريا الجنوبية، تبلغ نسبة الإنفاق على البحث العلمي 5.13% من الناتج المحلي الإجمالي، كما ذُكر أعلاه، بينما تبلغ في سنغافورة 2.03% وفقًا لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2026). في المقابل، لا تزال كثير من الاقتصادات النامية، ومنها بعض دول المنطقة، عند مستويات أقل من المعدل العالمي.

كما أن ضعف الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل يمثل تحديًا جوهريًا، حيث يشير تقرير مستقبل الوظائف الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (2023) إلى أن ستة من كل عشرة موظفين سيحتاجون إلى التدريب قبل عام 2027، في حين لا تتوافر فرص تدريب كافية إلا لنصف الموظفين فقط. كما يتوقع أصحاب العمل أن 44% من مهارات الموظفين ستتغير أو تتعطل خلال السنوات الخمس المقبلة، مما يتطلب تحديثًا مستمرًا للبرامج التعليمية والتدريبية.

ومن التحديات أيضًا الحاجة إلى تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، حيث لا تزال بعض المؤسسات تعتمد على النمط التقليدي في الإدارة والإنتاج، ما يقلل من سرعة التكيّف مع التحول الرقمي. كما أن جذب الكفاءات والاحتفاظ بها يمثل تحديًا تنافسيًا في ظل سعي دول المنطقة لاستقطاب العقول المتميزة.

وفي المقابل، توجد فرص واعدة أمام الاقتصاد العُماني يمكن أن تحدث تحولًا نوعيًا كبيرًا. فالتوسع في الاقتصاد الرقمي يفتح مجالات واسعة في التجارة الإلكترونية والتقنيات المالية والأمن السيبراني والذّكاء الاصطناعيّ والخدمات اللوجستية الذكية. كما أن توجه سلطنة عُمان نحو الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر يمثل فرصة استراتيجية، خاصة مع التوجه العالمي نحو الاقتصاد الأخضر. ويشير تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (2023) إلى نمو كبير في الاستثمارات العالمية بالطاقة المتجددة، حيث بلغت 1.3 تريليون دولار في عام 2022، مما يعكس اتساع الفرص المرتبطة بالهيدروجين الأخضر والطاقة النظيفة. وهو ما يمنح سلطنة عُمان فرصة تنافسية قوية إذا تم ربط هذا القطاع بالبحث والتطوير والتقنية المحلية.

ويبرز هنا الدور المحوري للحكومة والقطاع الخاص في قيادة هذا التحول. فالحكومة مسؤولة عن تطوير السياسات والتشريعات، وتحفيز الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير، وتعزيز البيئة التنظيمية الداعمة للابتكار، وتوسيع البنية الرقمية. أما القطاع الخاص، فيتولى تحويل المعرفة إلى قيمة اقتصادية عبر الاستثمار في المشاريع التقنية وتمويل الشركات الناشئة وتوفير فرص العمل النوعية.

وتقدم التجارب الدولية نماذج مُلهمة يمكن الاستفادة منها. فقد تحولت كوريا الجنوبية من دولة محدودة الموارد في ستينيات القرن الماضي إلى واحدة من أكبر الاقتصادات الصناعية والتقنية عالميًا، بسبب الاستثمار المكثف في التعليم والبحث والتطوير. كما نجحت سنغافورة في بناء اقتصاد تنافسي عالمي رغم محدودية مواردها الطبيعية وصغر حجمها الجغرافي، وقد أسهم هذا التحول الاقتصادي في رفع مستوى الدخل، حتى أصبح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنغافورة من بين الأعلى عالميًا، إذ بلغ نحو 90,674 دولارًا أمريكيًا في عام 2024 وفقًا لبيانات البنك الدولي.

ومن أهم الدروس المستفادة أن الاقتصاد القائم على المعرفة يحتاج إلى رؤية طويلة المدى وربط فعلي بين التعليم وسوق العمل ومنظومة وطنية متكاملة للابتكار. ويمكن تطبيق ذلك في سلطنة عُمان عبر رفع الإنفاق على البحث والتطوير وتطوير المناهج التعليمية وتعزيز الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص وتحسين البيئة التشريعية للاستثمار الرقمي ودعم ريادة الأعمال وتوسيع برامج التحول الرقمي والاستثمار في الصناعات المستقبلية.

في المحصلة، لم يعد الاقتصاد القائم على المعرفة خيارًا تنمويًا إضافيًا، بل أصبح ضرورة استراتيجية تفرضها التحولات العالمية ومتطلبات المستقبل. فالنفط قد يصنع الثروة المؤقتة، لكن المعرفة هي التي تضمن استدامتها. وإذا نجحت سلطنة عُمان في تحويل رأس المال الفكري إلى قوة إنتاج حقيقية، فإنها ستكون قادرة على بناء اقتصاد أكثر تنوعًا واستقرارًا وازدهارًا، يواكب المستقبل ويحقق تطلعات الأجيال القادمة.

تكمن أهمية الاقتصاد القائم على المعرفة في قدرته على دعم التنويع الاقتصادي من خلال إيجاد قطاعات إنتاجية جديدة لا تعتمد على الموارد الناضبة

لم يعد الاقتصاد القائم على المعرفة خيارًا تنمويًا إضافيًا بل أصبح ضرورة استراتيجية تفرضها التحولات العالمية ومتطلبات المستقبل

استعراض الفرص الاستثمارية لمخطط واجهة الدقم البحرية أمام المطورين ورجال الأعمال

مسقط - الدقم Duqm Economy :

استعرضت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، خلال لقاء موسع جمع المطورين العقاريين ورجال الأعمال وممثلي شركات القطاع الخاص والمؤسسات التمويلية والمصرفية، المخطط العام للمخطط السياحي لواجهة الدقم البحرية، وذلك في إطار جهودها لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص واستقطاب الاستثمارات النوعية إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وهدف اللقاء الذي حضره معالي قيس بن محمد اليوسف، رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، بمشاركة عدد من المطورين العقاريين، وممثلي شركات القطاع الخاص، والمؤسسات التمويلية، والبنوك، إلى تقديم الرؤية التطويرية والسياحية للمخطط العام للواجهة البحرية بالدقم، واستعراض أبرز الفرص الاستثمارية والمشروعات السياحية والعقارية المقترحة، بما يسهم في ترسيخ مكانة الدقم كوجهة استثمارية وسياحية واعدة على مستوى المنطقة.

وتبلغ مساحة المخطط 31 كيلومترًا مربعًا، وبواجهة بحرية بطول 15 كيلومترًا تتمتع بمقومات طبيعية فريدة، ويجمع المخطط بين الشواطئ والتكوينات الصخرية والمشاهد الطبيعية المميزة، ليشكل وجهة متكاملة تجمع بين السياحة الفاخرة والسكن الراقي والسياحة البيئية والترفيهية.

ويستند المشروع إلى رؤية طويلة المدى تستهدف تحويل الواجهة البحرية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم إلى مركز حضري وسياحي نابض بالحياة، مدعومًا بميناء عالمي ومارينا متكاملة ومرافق ضيافة وترفيه متعددة الاستخدامات. ويتضمن المخطط المقترح تطوير أكثر من 2600 وحدة ضيافة فندقية بحلول 2040، وأكثر من 3700 وحدة سكنية، وأكثر من 63 ألف متر مربع من المساحات التجارية، إلى جانب مرافق ثقافية وترفيهية تمتد على أكثر من مليون متر مربع، مع توقعات باستقطاب حوالي 370 ألف زائر سنويًّا، بما يعكس حجم الفرص المتاحة للمستثمرين والمطورين في قطاعات السياحة والضيافة والعقار والتجزئة.

ويتميز المشروع بموقع استراتيجي يربط بين مسقط وصلالة، مدعومًا ببنية أساسية متطورة تشمل مطار الدقم الدولي، وميناء الدقم، وشبكات الطرق الحديثة، إلى جانب الحوافز الاستثمارية التي توفرها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، مثل الإعفاءات الضريبية لمدة تصل إلى 30 عامًا، وملكية أجنبية بنسبة 100 بالمائة، وحق انتفاع بالأراضي يصل إلى 99 عامًا، ما يعزز جاذبية المشروع أمام المستثمرين المحليين والدوليين. وبلغ إجمالي حجم الاستثمار الملتزم به في القطاع السياحي بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بنهاية العام الماضي أكثر من 853 مليون ريال عُماني.

وتضم قائمة الاستثمارات السياحية بالدقم 21 فندقًا، و10 شقق فندقية، بالإضافة إلى مشروع سياحي متعدد المرافق يضم فنادق وفللًا وشققًا فندقية. وتعكس هذه الأرقام نمو الطلب على الخدمات السياحية بالمنطقة وارتفاع أعداد السياح والزوار، وبيئة الأعمال النشطة، والتسهيلات والحوافز التي تقدمها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وإدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وأشارت الإحصاءات الصادرة عن إدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم إلى أن إجمالي المشروعات السياحية المكتملة بلغ بنهاية العام الماضي 16 مشروعًا، منها 11 مشروعًا قيد الإنشاء، و5 مشروعات لم تبدأ الأعمال الإنشائية. ويعكس المخطط الجديد لواجهة الدقم البحرية انتقال المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من مرحلة توفير البنية الأساسية والخدمات المساندة إلى مرحلة صناعة الوجهة السياحية المتكاملة، عبر تطوير بيئة عمرانية وسياحية تجمع بين السكن والترفيه والضيافة والتجارة، بما يعزز من قدرتها على جذب رؤوس الأموال النوعية، ويرفع من مساهمة القطاع السياحي في تنويع الاقتصاد الوطني ضمن مستهدفات رؤية عُمان 2040.

وتستفيد الدقم من موقعها الجغرافي الفريد على بحر العرب، إضافة إلى امتلاكها واجهة بحرية ممتدة تصل إلى 31 كيلومترًا مربعًا ضمن المخطط الجديد، بما يوفر فرصًا لتطوير مشاريع سياحية متنوعة تشمل المنتجعات البحرية، والمراسي السياحية، والمرافق الترفيهية، والسياحة البيئية مثل حديقة الصخور وسياحة المغامرات. كما تتميز المنطقة بمناخ معتدل نسبيًّا خلال فصل الصيف، ما يجعلها محطة جذب إضافية للسياحة الداخلية والإقليمية.

وأكدت الهيئة خلال اللقاء أن تطوير الواجهة البحرية بالدقم يمثل محطة محورية ضمن خططها لتعظيم القيمة الاقتصادية للموقع، وإيجاد بيئة عمرانية وسياحية متكاملة تستجيب لمتطلبات السوق وتواكب التوجهات العالمية في تطوير المدن الساحلية المستدامة.

ويأتي هذا اللقاء ضمن سلسلة من المبادرات التي تنفذها الهيئة لتعزيز فرص الاستثمار، وتوسيع قاعدة الشراكة مع القطاع الخاص، وتسريع وتيرة التنمية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية عُمان 2040.

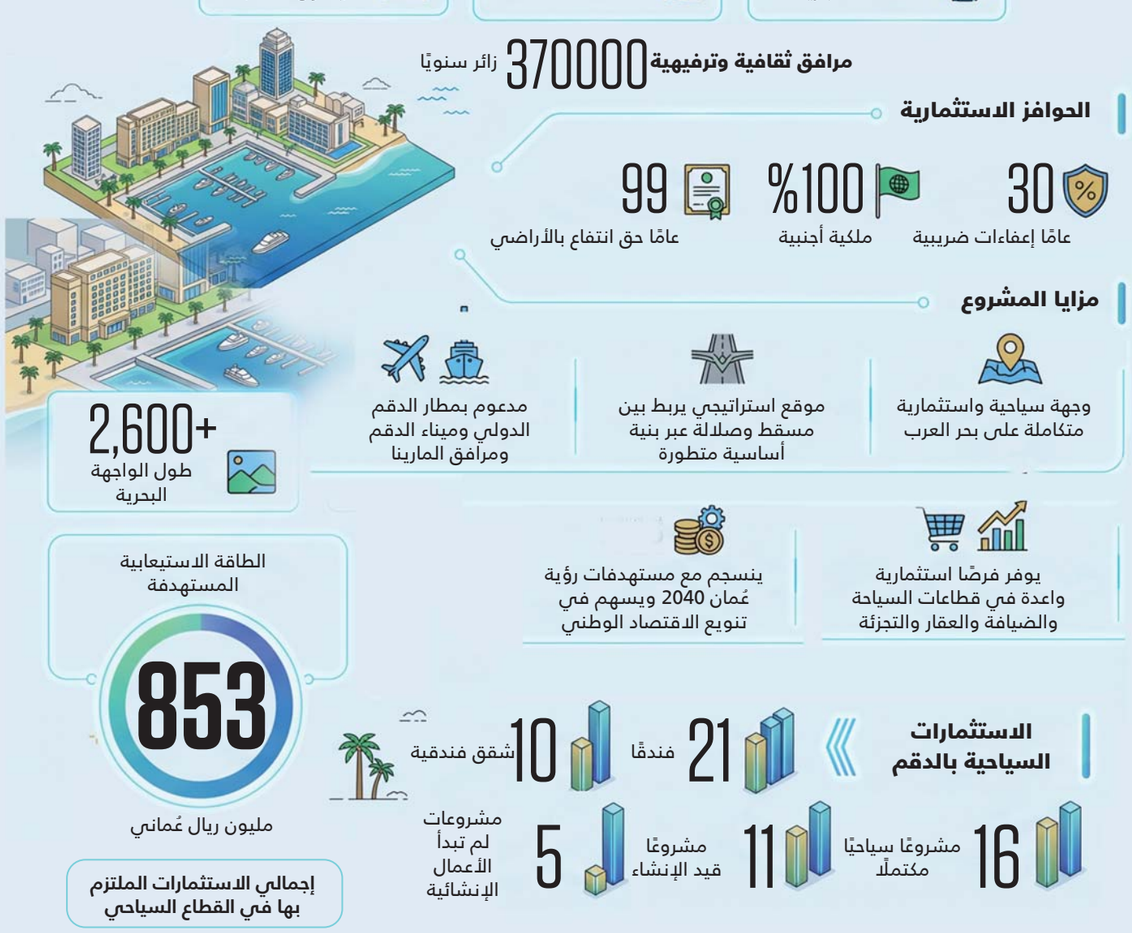

على مبادئ القانون العام الإنجليزي والتشغيل الفعلي خلال العام الجاري

مركز عُمان المالي العالمي خطوة استراتيجية لتعزيز الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات

مسقط - الدقم:

يمثل إنشاء مركز عُمان المالي العالمي نقلة نوعية في منظومة التنمية الاقتصادية والاستثمارية في سلطنة عُمان، بوصفه ركيزة استراتيجية تعزز تكامل السياسات المالية والاستثمارية مع ممكنات الإنتاج والتصنيع والتصدير، وتدعم بناء بيئة أعمال متقدمة قادرة على استقطاب رؤوس الأموال النوعية وتحفيز النمو المستدام.

ولا يقتصر دور المركز على استقطاب المؤسسات المالية العالمية، وإنما يتجاوز ذلك ليشكّل منصة تمويل وتنظيم متكاملة تسهم في دعم المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية، من خلال تسهيل تدفق رؤوس الأموال، وتوفير أدوات تمويل مبتكرة، وتعزيز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين، بما يرفع من كفاءة القرار الاستثماري ويعزز تنافسية السلطنة إقليميًا وعالميًا.

ومن شأن المركز أن يسهم في تمكين المشاريع الصناعية واللوجستية والاستثمارية الكبرى، عبر ربطها بمنظومة مالية وتشريعية مستقلة ومرنة، قائمة على أفضل المعايير الدولية، بما يعزز قدرتها على التوسع، ورفع القيمة المضافة، وتسريع وتيرة التنفيذ، إلى جانب دعم القطاعات المساندة، وتوطين المعرفة، وتوفير فرص عمل نوعية، انسجامًا مع مستهدفات رؤية "عُمان 2040".

معالي سلطان الحبسي: المركز بيئة ممكّنة لإدارة الاستثمارات وتأسيس الشركات ودعم الابتكار المالي

معالي عبدالسلام المرشدي: المركز يمثل بنية أساسية متطورة وبيئة مالية آمنة وشفافة للمستثمرين

ويأتي إنشاء مركز عُمان المالي العالمي، الصادر بالمرسوم السُّلطاني السّامي رقم (8 / 2026)، متوافقًا مع التوجهات الاستراتيجية لسلطنة عُمان الرامية إلى تنويع الاقتصاد الوطني، وتعزيز مكانتها كمركز عالمي للخدمات المالية، واستقطاب رؤوس الأموال، ودعم الابتكار.

وقد أصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه – أمرًا سلطانيًا ساميًا بتعيين وتسمية أعضاء مجلس إدارة مركز عُمان المالي العالمي، حيث يُمثّل هذا التعيين خطوةً محوريةً في مسار تأسيس المركز، ويعكس الاهتمام السامي بتعزيز مكانة سلطنة عُمان على خارطة المال العالمية.

ويترأس مجلس إدارة مركز عُمان المالي العالمي صاحبُ السمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد نائبُ رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، بعضوية نخبة من القيادات والخبرات الرفيعة من القطاعات الحكومية والمالية والتنظيمية والدولية وهم: معالي سلطان بن سالم الحبسي وزير المالية نائبًا للرئيس، ومعالي عبدالسلام بن محمد المرشدي رئيس جهاز الاستثمار العُماني، ومعالي أحمد بن جعفر المسلّمي محافظ البنك المركزي العُماني، وسعادة محمود بن عبدالله العويني، وسعادة ملهم بن بشير الجرف، وخبير دولي مستقل.

أهداف المركز

ويهدف المركز إلى إيجاد بيئة جاذبة للاستثمارات والبنوك التجارية والمؤسسات المالية العالمية المتخصصة في الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية، والخدمات المالية والتأمينية، وغيرها من الأنشطة المساندة، إلى جانب نقل المعرفة وتوفير وظائف نوعية في القطاعات المالية والمصرفية.

ويعكس تأسيس المركز التزام سلطنة عُمان ببناء منظومة مالية موثوقة وفعّالة، تقدم خدمات متطورة تلبي احتياجات المستثمرين والمؤسسات العالمية، معتمدة على الاستقلال الإداري والمالي والتشريعي، وتطوير إطار تنظيمي وقانوني وقضائي يواكب المعايير الدولية، ومبني على مبادئ القانون العام الإنجليزي.

خطة التشغيل التدريجي

وسيتم تشغيل المركز وفق خطة تدريجية تشمل ثلاث مراحل رئيسية، تبدأ باستكمال الأطر القانونية والتشريعية والتشغيلية خلال الربع الثالث من عام 2026، يليها التدشين المبدئي وإطلاق المرحلة الأولى في الربع الرابع من العام ذاته، وصولًا إلى التشغيل الكامل للمركز خلال الربع الأول من عام 2027، بما يضمن جاهزية المنظومة التنظيمية والتشغيلية واستقطاب المؤسسات المالية والاستثمارية العالمية.

الحوكمة والحوافز والإعفاءات

ووفقًا لقانون المركز، تعتمد حوكمته على مجلس الإدارة، إلى جانب ثلاث هيئات مستقلة هي: هيئة المركز، وهيئة تنظيم المركز المالي، وهيئة حسم المنازعات. وسيتخذ المركز من مدينة العرفان واجهة رئيسية له، مع إمكانية التوسع في مواقع أخرى وفقًا لأحكام القانون، كما يقدّم حزمة من الحوافز والإعفاءات الضريبية تصل إلى 50 عامًا لجذب الاستثمارات المالية والقطاعات المساندة.

وسيعمل المركز خلال المرحلة المقبلة على استكمال الأطر التشريعية والتنظيمية، وإشراك ذوي العلاقة والشركات المستهدفة والخبراء القانونيين، إلى جانب وضع الأطر التشغيلية اللازمة لإطلاق أعماله والبدء في التشغيل الفعلي خلال العام الجاري.

تعزيز دور القطاع المالي وإدارة الاستثمارات

أكد عددٌ من أصحاب المعالي والسعادة، في وقت سابق، أن إنشاء مركز عُمان المالي العالمي يمثل خطوة استراتيجية مهمة لتعزيز دور القطاع المالي في دعم التنويع الاقتصادي وترسيخ مكانة سلطنة عُمان كمركز مالي إقليمي ودولي. وأشاروا إلى أن المركز سيسهم في توفير بيئة استثمارية متكاملة وجاذبة لإدارة الاستثمارات وتأسيس الشركات وبناء الشراكات، مستفيدًا من المقومات التنافسية التي تتمتع بها السلطنة، وفي مقدمتها الاستقرار السياسي وتطور البنية التشريعية والاقتصادية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية عُمان 2040.

وقال معالي سلطان بن سالم الحبسي وزير المالية ورئيس اللجنة الإشرافية لمرحلة تأسيس المركز، إن إنشاء مركز عُمان المالي العالمي سيسهم في تعزيز دور القطاع المالي في تحقيق مستهدفات التنويع الاقتصادي، بالتكامل مع جهود تطوير القطاع المالي والاستثماري والتوجهات المستقبلية لسلطنة عُمان.

وأضاف معاليه أن المركز سيعمل كبيئة ممكنة لإدارة الاستثمارات وتأسيس الشركات وبناء الشراكات التجارية، مستفيدًا من تسهيل حركة رؤوس الأموال والخدمات المالية، ودعم الابتكار المالي، مؤكدًا أن السلطنة تمتلك مقومات تنافسية مهمة تشمل الاستقرار السياسي والجاذبية الاستثمارية والشراكات الاقتصادية الدولية.

وأكد إن المركز يمثّل مشروعًا وطنيًا استراتيجيًا متكاملًا يربط بين الرؤية الوطنيّة طويلة المدى والمعايير العالميّة للنّزاهة المؤسسية، ومن خلال الحوكمة الرشيدة والتنظيم الموثوق، سيبعث المركز رسائل ثقة واضحة للمُستثمرين العالميين ويعزز مكانة سلطنة عُمان كوجهة موثوق بها لرؤوس الأموال.

وسيتولى مجلس الإدارة الإشراف على استكمال الأطر التشريعيّة والتنظيميّة والتشغيليّة وتقديم التوجّه الاستراتيجي للمركز لتحقيق أهدافه، وترسيخ منظومة حوكمة قائمة على النزاهة والشفافية والمساءلة، بما يعزّز الثقة الدولية في المركز، ويُمهّد الطريق للتدشين المبدئي لأعماله بنهاية هذا العام.

الاستقرار والنزاهة والكفاءة

من جانبه، أكد معالي عبد السلام بن محمد المرشدي رئيس جهاز الاستثمار العُماني وعضو اللجنة الإشرافية للمشروع، أن تأسيس المركز يُعد تتويجًا للجهود المبذولة في تحقيق الاستقرار المالي والتنويع الاقتصادي، ويعكس الحرص السامي على إيجاد بيئة استثمارية جاذبة تعزز مكانة سلطنة عُمان كمركز مالي يتميز بالاستقرار والنزاهة والكفاءة.

سعادة المهندس أحمد الذيب: تكامل المركز مع المناطق الاقتصادية والحرة يعزز تدفق رؤوس الأموال وسرعة القرار الاستثماري

سعادة أحمد الشرقي: المركز يعزز التنويع الاقتصادي ويجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

سعادة محمود العويني: مزايا تنافسية متكاملة تجعل المركز وجهة رائدة للشركات والمستثمرين

وأوضح معاليه أن المركز سيتميّز ببنية أساسية مبتكرة ومتطورة للخدمات المالية، وبيئة آمنة وشفافة للمؤسسات والمستثمرين، بما يجعله نقطة جذب استراتيجية لرؤوس الأموال، ويسهم في تحقيق مستهدفات رؤية "عُمان 2040"، لا سيما في مجال الدبلوماسية الاقتصادية.

تطوير المنظومة الاقتصادية والمالية

بدوره، قال سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب نائب رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، إن إنشاء مركز عُمان المالي العالمي يمثل تحولًا نوعيًا في تطوير المنظومة الاقتصادية والمالية في سلطنة عُمان، ويجسّد رؤية استراتيجية متكاملة تربط القطاع المالي مباشرة بممكنات الاستثمار والإنتاج في المناطق الاقتصادية.

وأوضح أن المركز يشكّل ركيزة أساسية لتمكين الاستثمارات النوعية ذات القيمة المضافة، من خلال منظومة مالية وتشريعية مستقلة قادرة على دعم تمويل المشاريع الكبرى في قطاعات استراتيجية تشمل الصناعة، واللوجستيات، والطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، والتقنيات المتقدمة.

كفاءة تدفق رؤوس الأموال

وأشار إلى أن التكامل بين المركز والمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة سيعزز كفاءة تدفق رؤوس الأموال، ويرفع مستوى الثقة لدى المستثمرين الدوليين، ويُسهم في استقطاب الاستثمارات طويلة الأجل والشراكات الاستراتيجية.

وأكد سعادته أن الهيئة تعمل على مواءمة السياسات والحوافز الاستثمارية مع الأطر التنظيمية للمركز، بما يضمن بيئة أعمال متكاملة تجمع بين البنية الأساسية المتطورة، والتشريعات الجاذبة، والحوكمة الفعالة، وسهولة ممارسة الأعمال.

أفضل الممارسات العالمية والمزايا التنافسية

من جانبه، أوضح سعادة محمود بن عبد الله العويني أمين عام وزارة المالية ورئيس اللجنة التنفيذية لمشروع التأسيس، أن إنشاء المركز يأتي استكمالًا لمسيرة تطوير القطاع المالي، في ظل التحسن الذي شهدته المؤشرات الاقتصادية والتصنيف الائتماني للسلطنة، بما يسهم في تسريع تحقيق مستهدفات رؤية "عُمان 2040".

وأشار إلى أن تأسيس المركز جاء وفق نهج مدروس قائم على أفضل الممارسات العالمية، وبما يتلاءم مع المزايا التنافسية التي تتمتع بها سلطنة عُمان من موقع جغرافي واستقرار سياسي وعلاقات دولية راسخة.

خطوة استراتيجية

وفي السياق ذاته، قال سعادة أحمد بن سعيد الشرقي رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى، إن إنشاء مركز عُمان المالي العالمي يُعد خطوة استراتيجية لبناء اقتصاد مالي حديث قادر على المنافسة إقليميًا ودوليًا، ويجسّد الرؤية الثاقبة لجلالة السلطان المعظم – حفظه الله ورعاه –.

حوافز وإعفاءات ضريبية تصل إلى 50 عامًا لجذب الاستثمارات المالية والقطاعات المساندة

منظومة مالية موثوقة وفعّالة بمعايير دولية تخدم المستثمرين والمؤسسات العالمية

تمكين المشاريع الصناعية واللوجستية الكبرى عبر إطار مالي وتشريعي مستقل ومرن

بيئة جاذبة للبنوك والمؤسسات المالية العالمية في الخدمات المصرفية والتأمينية والتجارية والإسلامية

وأوضح أن المركز يمثل كيانًا ماليًا وتشريعيًا مستقلًا، يوفر بيئة آمنة وجاذبة للشركات الدولية، ويستهدف تعزيز مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي، واستقطاب الاستثمارات النوعية، ودعم الابتكار المالي والتقنيات الحديثة، وخلق فرص عمل نوعية للشباب العُماني.

وأشار إلى أن المركز سيستقطب طيفًا واسعًا من القطاعات، تشمل البنوك العالمية، وشركات إدارة الأصول، وصناديق الاستثمار، ورأس المال الجريء، وأسواق التمويل المستدام، والتكنولوجيا المالية، إضافة إلى الشركات المهنية في مجالات المحاماة والتدقيق والاستشارات.

جهود لتنويع مصادر الدخل

وتواصل سلطنة عُمان جهودها لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل، من خلال تطوير القطاع المالي ليكون أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي المستدام، حيث يشكّل إنشاء مراكز مالية متخصصة استجابة طبيعية للتحولات المتسارعة في الاقتصاد العالمي والدور المتنامي للخدمات المالية والمصرفية والتقنيات الحديثة.

ويأتي تأسيس المركز انسجامًا مع رؤية "عُمان 2040"، وبما يسهم في تعزيز التنويع الاقتصادي وتطوير قطاع الخدمات المالية، وترسيخ موقع سلطنة عُمان باعتبارها منصةً موثوقًا بها للرّبط بين أسواق دول مجلس التعاون وجنوب آسيا وشرق أفريقيا، وفق أفضل المعايير الدولية.

طريقك إلى أفضل الخدمات المصرفية للشركات

- إدارة الأموال والسيولة
- خدمات الضمان والحفظ
- دفع الفواتير
- خدمات نظام حماية الأجور والرواتب
- التحويلات والمدفوعات بالجملة
- خدمة التحويل السريع إلى دولة الإمارات العربية المتحدة
- خدمة إيداع الشيكات عن بُعد
- الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت
- الاستشارات التجارية
- خدمات التمويل التجاري عبر الإنترنت
- تحصيل الأموال
- الخدمات المصرفية بين الشركات B2B

البنك الوطني العماني NBO

nbo.om

افتتاح أول حي أعمال متكامل في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

الدقم - الدقم Duqm Economy :

احتفلت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بافتتاح المرحلة الأولى من مشروع "ميسان سكوير الدقم – ريزيدنس"، التي تضم 104 وحدات سكنية إلى جانب 130 وحدة تجارية متنوعة استقطبت مستثمرين من 22 دولة وبقيمة استثمارية تقدر بنحو 10 ملايين ريال عُماني.

رعى حفل الافتتاح معالي قيس بن محمد اليوسف رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة.

وقال صادق بن جعفر رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة ميسان العقارية، إن هذا المشروع يعد أول حي أعمال متكامل في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ويمتد على مساحة إجمالية تبلغ 122 ألف متر مربع ويتم تنفيذه عبر عدة مراحل ليضم عند اكتماله 20 مبنى موزعة على قطاعات السكن والتجارة والضيافة والتجزئة تتضمن 424 وحدة سكنية متكاملة الخدمات.

وأضاف في كلمته أن المشروع يمثل نقلة نوعية في قطاع التطوير العقاري، كونه أول حي أعمال متكامل يجمع بين السكن والتجارة والضيافة والأعمال ضمن بيئة حضرية حديثة صممت وفق أعلى المعايير العالمية.

وأشار إلى أن هذا المشروع يعكس الثقة المتزايدة من المستثمرين الدوليين في المستقبل الاقتصادي والاستثماري للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم كأيقونة عمرانية حديثة تجسد مستوى التطور الحضاري والعمراني.

تضم المرحلة الأولى 104 وحدات سكنية إلى جانب 130 وحدة تجارية متنوعة

استقطاب مستثمرين من 22 دولة وبقيمة استثمارية تقدر بنحو 10 ملايين ريال عُماني

تبلغ المساحة الإجمالية للمشروع 122 ألف متر مربع ويضم عند اكتماله 20 مبنى متعدد الاستخدامات تشمل 424 وحدة سكنية متكاملة الخدمات

استثمر في عُمان OMAN

منظومة متكاملة توطن مشاريع إنتاج وتخزين وتصنيع الغذاء

181

مليون ريال عماني استثمارات مدينة الغذاء في "خزائن الاقتصادية"

تواصل مدينة الغذاء في خزائن الاقتصادية دورها الاستراتيجي في رفع القيمة المضافة للمنتجات الغذائية، ودعم تنويع الاقتصاد، وتعزيز منظومة الأمن الغذائي في سلطنة عُمان

أبرز المشاريع القائمة

حجم الاستثمارات

مستهدفات مدينة الغذاء

عملاق الأمازون:
كيف يُدار أكبر منجم حديد في العالم بعقول البشر وعضلات الآلات ؟

كاراخاس - الحدث الاقتصادي :

كاراخاس: المحرر

لم أكن أتخيل يوماً أن الرحلة إلى واحدة من أعمق النقاط في غابات البرازيل الساحرة بخضرتها ستكون رحلة إلى المستقبل والتكنولوجيا؛ حيث تلتقي الطبيعة البكر بأعتى ما توصلت إليه التكنولوجيا، من مجمع كاراخاس (Carajás) التابع لشركة فالي (Vale) البرازيلية. أكتب لكم قصة صعود واحدة من أكبر شركات التعدين في العالم التي تمدّ الكوكب بشريان الحياة من خامات الحديد ومعادن أخرى، وتدير اليوم عملياتها العملاقة دون أن تلمس يد بشرية عجلة القيادة.

مدرجات هائلة ومناجم مفتوحة

وقفت على شرفة مطلة على منجم كاراخاس المفتوح، وهو الأكبر من نوعه على كوكب الأرض، ولم أرَ مثله من قبل. المنظر يسلب الأنفاس؛ حفرة كبيرة جداً من المدرجات الحجرية الحمراء الغائرة في عمق الأرض، تمتد على مدى البصر وسط غابات من الأشجار المرتفعة. هنا يقبع احتياطي مذهل من مختلف أنواع الحديد والمعادن، يتدفق منه أكثر من نصف إنتاج "فالي" السنوي لتغذية مصانع الصلب حول العالم، لكن العجيب ليس الحجم، بل انعدام الأصوات البشرية المعتادة في مواقع العمل التقليدية؛ هنا لا يُسمع سوى أصوات الآلات ومعدات الحفر.

مقر ذكي وآلات ذاتية القيادة

انتقلت بعد ذلك إلى مقر إدارة المنجم، وهو مركز تحكم رقمي متطور، يشبه غرف عمليات المراقبة في ملاعب كرة القدم وربما أكبر. خلف شاشات زجاجية كبيرة وبملابس أنيقة، يجلس المهندسون يوجّهون العمليات عبر شاشات اللمس والذكاء الاصطناعي، على بُعد كيلومترات كاملة من مناطق الحفر.

من تلك النوافذ الرقمية، شاهدت أسطولاً من الشاحنات الهيدروليكية العملاقة التي تتسع لحمولة تفوق (320 طناً)، وهي تتحرك بدقة داخل المنجم؛ تصعد وتهبط المنحدرات، وتصطف تحت الحفارات الضخمة دون وجود سائق واحد داخل مقصوراتها. هذه الوحوش الآلية والحفارات ذاتية القيادة تُدار برمجياً بالكامل. ووفقاً لبيانات الشركة، فإن هذا التحول الرقمي رفع معدلات الأمان وخفّض استهلاك الوقود بنسبة 11%، وزاد الإنتاجية بنفس النسبة. وقد أكد لي أحد العاملين أن العمل لا يتوقف أبداً طوال اليوم، أي 24 ساعة، إلا في حال حدوث أعطال.

واحة الأمازون البيئية: ومشروع الأمل

غادرت صخب الآلات متوجهاً إلى الجانب الإنساني والبيئي للشركة. لطالما ارتبط التعدين بتدمير الطبيعة والتلوث، لكن كاراخاس تقدم نموذجاً جيداً يُحتذى به؛ إذ تشرف الشركة على حماية وإدارة مليون هكتار من غابات الأمازون المحيطة بالمنجم، وهي مساحة تعادل 10 أضعاف مساحة العمليات التعدينية نفسها.

دخلت إلى حديقة حيوان كاراخاس المفتوحة، أو ما يُعرف بـ(Vale Amazônia BioPark)، وهي محمية ممتدة على 30 هكتاراً في قلب الغابة الوطنية. هناك، لمحت عدة أنواع من الفهود البرازيلية، وطيور الماكاو بألوانها الزاهية، وأنواعاً مختلفة من القرود والطيور بأشكال لم أرَ مثلها من قبل، إلى جانب حيوانات نادرة تعيش في بيئة طبيعية محمية. ويُذكر أن الحديقة تدعم أبحاثاً علمية لحفظ الأنواع المهددة بالانقراض.

وفي طريقنا للمغادرة، استوقف الفريق الذي ذهبت بصحبته كي تكون لنا بصمة وذكرى في هذا المكان؛ كانت الفكرة جميلة جداً، وقد قال أحدهم إن هناك أشجاراً زُرعت من وفود وزيارات سابقة قبل عقود. نعم، زرعنا شجراً لا أذكر نوعه، ربما يكون شجرة صنوبر أو باوباب. لقد أثبتت لي زيارتي لكاراخاس أن مستقبل الصناعات الثقيلة يمكن أن يحافظ على الإنسان والطبيعة في آن واحد؛ فـ"فالي" حافظت على البيئة من خلال التكنولوجيا وتطور الآلات التي تحفر في قلب الأرض لاستخراج الثروات دون حوادث، بينما تحافظ في الوقت ذاته على رئة العالم الخضراء حية تتنفس عبر التزامها ومسؤولياتها تجاه البيئة والمجتمع.

فالي صحار... حيث تُضاف قيمة للحديد العالمي

تمتلك شركة "فالي" واحداً من أهم مشاريعها العالمية في المنطقة الحرة بصحار، عبر مجمعها الصناعي في ميناء صحار، الذي بدأت عملياته في سلطنة عُمان عام 2011. ويُعد مجمع الشركة في صحار اليوم بوابة "فالي" للأسواق الإقليمية، حيث يزوّد مصانع الحديد في عُمان والخليج بمواد أولية ذات جودة، ويساهم في دعم الصناعات التحويلية المحلية.

والأهم من ذلك، وبحسب البيانات، أن "فالي" تدرس حالياً فرصاً جديدة في عُمان مرتبطة بإنتاج الحديد منخفض الكربون وتطوير حلول مرتبطة بالهيدروجين الأخضر، بما يتماشى مع مستهدفات البلاد للوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2050.

ومع توسّع مشاريع الطاقة النظيفة والصناعات الثقيلة في صحار والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، تبدو عُمان مرشحة لتكون مركزاً محورياً جديداً لـ"فالي" في المنطقة، ليس فقط كمحطة لوجستية، بل كقاعدة صناعية للمستقبل.

لقد أثبتت لي زيارتي إلى كاراخاس أن المستقبل ليس بعيداً؛ إنه يحدث الآن في البرازيل، تُدار المناجم بالذكاء الاصطناعي. وفي سلطنة عُمان، يُعاد تشكيل مستقبل الحديد عبر القيمة المضافة والطاقة النظيفة، وبينهما تكتب "فالي" قصة جديدة للصناعة العالمية.

تحوّل مناجم كاراخاس إلى نموذجٍ للاقتصاد الصناعي المؤتمت منخفض التكلفة والانبعاثات

من البرازيل إلى سلطنة عُمان: سلاسل قيمة الحديد تنتقل نحو الاقتصاد الأخضر العالمي

مناجم كاراخاس تُدار بالذكاء الاصطناعي... وفي سلطنة عُمان يُعاد تشكيل مستقبل الحديد بالطاقة النظيفة والقيمة المضافة

أثبتت الزيارة أن مستقبل الصناعات الثقيلة يمكن أن يحافظ على الإنسان والطبيعة في آنٍ واحد

منجم كاراخاس بالأرقام:

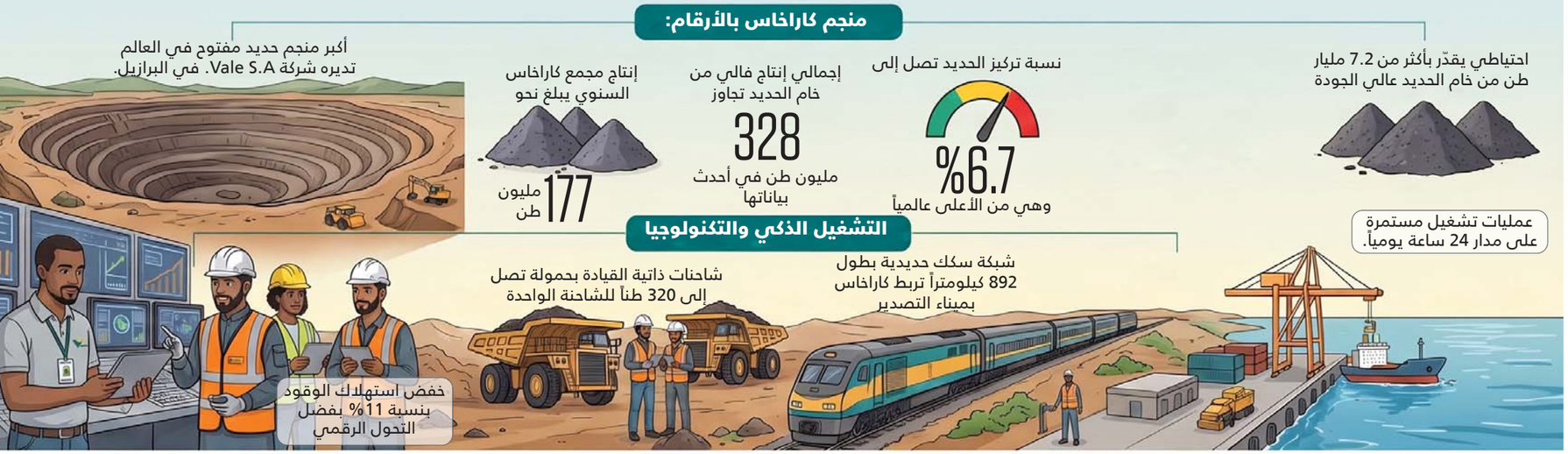

أبرز أسواق التصدير

تُصدّر فالي خام الحديد إلى:

- الصين وهي أكبر مستورد
- اليابان
- كوريا الجنوبية
- المانيا
- هولندا
- تركيا
- سلطنة عمان

الاستدامة والبيئة

فالي في المنطقة الحرة بصحار

الحضور العالمي لفالي

من فكرة محلية إلى علامة عالمية..

"عُمان لاكجري" ترسّخ حضور العطر العُماني الفاخر من مدينة الرسيل الصناعية إلى الأسواق الدولية

مسقط - الدقم :

تمكّنت علامة Omanluxury "عُمان لاكجري" من ترسيخ مكانتها كواحدة من أبرز قصص النجاح العُمانية في قطاع الصناعات المتخصصة والعطور الفاخرة، بعدما انطلقت من مدينة الرسيل الصناعية لتصل بمنتجاتها إلى العديد من الأسواق الإقليمية والعالمية، مستندةً إلى رؤية وطنية طموحة تجمع بين الهوية العُمانية الأصيلة ومعايير الابتكار والجودة العالمية.

وخلال مسيرة امتدت لنحو 14 عامًا، نجحت العلامة العُمانية في التحول من مشروع ريادي ناشئ إلى دار عطور متخصصة تنافس كبرى العلامات العالمية في قطاع العطور الفاخرة، عبر تقديم منتجات تحمل روح سلطنة عُمان وتترجم إرثها الثقافي والطبيعي في تركيبات عطرية راقية ذات طابع عالمي.

انطلاقة برؤية وطنية

تأسست "عُمان لاكجري" عام 2012 على يد رائدي الأعمال العُمانيين معتصم الهنائي ومعاذ السناوي، انطلاقًا من رؤية تستهدف تقديم تجربة عطرية تعبّر عن عمق الثقافة العُمانية وتنوع بيئاتها الطبيعية، وتعيد صياغة الموروث العُماني في قالب معاصر قادر على الوصول إلى الأسواق الدولية.

ولم تقتصر الفكرة على تأسيس مشروع تجاري تقليدي، وإنما جاءت كمبادرة تحمل رسالة ثقافية واقتصادية، تهدف إلى إبراز قيمة العطر العُماني وتعزيز حضوره ضمن صناعة العطور العالمية، عبر منتجات تعكس الهوية الوطنية بأسلوب فني فاخر.

ومن خلال مصنعها في مدينة الرسيل الصناعية، تواصل الشركة تطوير وإنتاج عطور متخصصة وفق أعلى معايير الجودة العالمية، مع التركيز على المزج بين الأصالة العُمانية والاتجاهات الحديثة في صناعة العطور الفاخرة.

التراث العُماني في قلب المنتج

وقال معتصم بن راشد الهنائي صاحب شركة الفخامة العُمانية إن العلامة حرصت منذ انطلاقتها على توظيف العناصر العُمانية الأصيلة في مختلف تفاصيل منتجاتها، حيث شكّل اللبان العُماني، وخاصة لبان محافظة ظفار، مكوّنًا رئيسيًا في عدد من عطورها، ليصبح رمزًا للحضور العُماني في تركيباتها العطرية الفاخرة.

وأوضح أن الهوية البصرية للعلامة استلهمت كذلك من الموروث المحلي،

معتصم الهنائي :إنتاج سنوي يصل إلى 100 ألف عبوة عطرية يتم تسويقها محليًا وتصدير جزء كبير منها إلى الأسواق الإقليمية والعالمية

حيث صُممت زجاجات العطور بما يعكس تفاصيل الدشداشة العُمانية، فيما جاء الغطاء مستوحى من "الكمة" التقليدية، مع لمسات فضية تعبّر عن جماليات "المريّة" العُمانية، في تجسيد بصري يجمع بين التراث والأناقة المعاصرة.

وأشار الهنائي إلى أن "عُمان لاكجري" حرصت، بالتوازي مع الحفاظ على هويتها العُمانية، على التعاون مع نخبة من أبرز صُنّاع العطور العالميين، بهدف تقديم منتجات تضاهي أرقى العلامات الدولية من حيث الجودة والابتكار والتفرّد.

توسع دولي وحضور متنامٍ

وأكد معتصم الهنائي أن جودة المنتجات وتميز الهوية التجارية أسهما في تعزيز انتشار العلامة خارج سلطنة عُمان، حيث استطاعت خلال فترة وجيزة التوسع إلى عدد من الأسواق الإقليمية والعالمية، شملت دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا والهند والصين، في خطوة عززت حضور العطر العُماني ضمن قطاع العطور الفاخرة عالميًا.

وأضاف أن العلامة تواصل ترسيخ مكانتها الدولية عبر إطلاق مجموعات عطرية متخصصة ضمن فئة "النيش"، التي تعتمد على التميز والتفرد في التكوين والهوية، ومن أبرزها عطر "رويل انسنس" الذي يجسد الجرأة والإبداع، وعطر "زافار" المستوحى من بخور الظفاري، إلى جانب عطر "كيدن" الذي يعكس روح الضيافة العُمانية.

جوائز عالمية وتميز صناعي

وذكرصاحب شركة الفخامة العُمانية أن "عُمان لاكجري" نجحت في حصد عدد من الجوائز والتكريمات الدولية، تأكيدًا على جودة منتجاتها ومكانتها المتنامية في قطاع العطور الفاخرة، حيث تُوجت بجائزة أفضل عطر "نيش" لعام 2025 خلال معرض بيوتي وورلد الشرق الأوسط 2025 عن عطر "كيدن"، في إنجاز يعكس قدرة العلامات العُمانية على المنافسة في الأسواق العالمية.

100 ألف عبوة عطرية سنويًا

وفيما يتعلق بخطوط الإنتاج أوضح معتصم الهنائي أن المصنع يضم خطوط إنتاج متخصصة ومجهزة بأحدث التقنيات المستخدمة في صناعة العطور الفاخرة، حيث تمر المنتجات بمراحل دقيقة تشمل تطوير التركيبات العطرية والتعبئة والتغليف وفق معايير جودة عالمية تضمن الحفاظ على تميز المنتج العُماني وقدرته التنافسية في الأسواق الدولية.

وأضاف يبلغ حجم الإنتاج السنوي للشركة نحو 100 ألف عبوة عطرية، يتم تسويقها محليًا وتصدير جزء كبير منها إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، في إطار خطط التوسع المستمرة التي تنتهجها العلامة لتعزيز حضورها الدولي وترسيخ مكانة العطر العُماني الفاخر عالميًا.

مشيرًا إلى أن مصنع الشركة في مدينة الرسيل الصناعية حظي بإشادة من الجهات المعنية بقطاعي الصناعة وريادة الأعمال، نظير التزامه بتطبيق أعلى معايير الجودة والإنتاج، وإسهامه في تعزيز الصناعة الوطنية ورفع القيمة المحلية المضافة.

صناعة وطنية بهوية عالمية

وتؤمن "عُمان لاكجري" بأن الهوية الثقافية تمثل جوهر العلامة التجارية، إذ تستلهم منتجاتها من التراث العطري العُماني الغني، مع التركيز على توظيف المواد الخام المحلية والتعاون مع الكفاءات الوطنية والمواهب العالمية المتخصصة في صناعة العطور.

وتواصل "عُمان لاكجري" اليوم مسيرتها نحو مزيد من التوسع والنمو، مدفوعة برؤية ترتكز على بناء صناعة عطرية عُمانية متكاملة قادرة على المنافسة عالميًا، بما يسهم في تعزيز مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي للصناعات المتخصصة والمنتجات ذات القيمة المضافة، وتحويل قصة العلامة من مشروع ناشئ إلى نموذج وطني ملهم في النجاح الصناعي وريادة الأعمال.

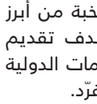

تأسست عام 2012 على يد رائدي الأعمال العُمانيين معتصم الهنائي ومعاذ السناوي

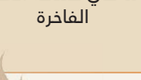

تمتد مسيرتها لنحو 14 عامًا في صناعة العطور الفاخرة

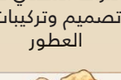

توظّف الهوية العُمانية والتراث المحلي في تصميم وتركيبات العطور

استخدام اللبان العُماني الظفاري كمكوّن رئيسي في عدد من العطور

تصميم العبوات مستوحى من:

الدشداشة العُمانية — الكمة التقليدية — المريّة العُمانية

إطلاق مجموعات عطرية "نيش" متخصصة تعكس التفرّد والهوية العُمانية من أبرزها:

كيدن — زافار — رويل انسنس

توسعت إلى أسواق:

دول الخليج
أوروبا
الهند
الصين

التعاون مع نخبة من أبرز صُنّاع العطور العالميين

حصدت جائزة أفضل عطر نيش لعام 2025 في معرض بيوتي وورلد الشرق الأوسط عن عطر "كيدن"

تصدير جزء كبير من الإنتاج إلى الأسواق الإقليمية والعالمية

مدينة ثمريت الصناعية بوابتك اللوجستية والصناعية الواعدة

استثمر في بيئة أعمال متطورة تشجع القطاع الخاص، وتفتح لك آفاقاً واسعة للنمو والنجاح في سلطنة عُمان.

تمكين القطاع الخاص، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في سلطنة عُمان

معلومات أساسية

الموقع
محافظة ظفار

سنة الإعلان
2016

المساحة الإجمالية
4 ملايين متر مربع

إدارة وتشغيل
المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن"

الأنشطة

التعدين

معالجة المعادن

المنتجات الزراعية

الخدمات اللوجستية

الـرؤى

تطوير القطاعات الـصـنـاعـيـة واللـوجـسـتـيـة والـتـنـمـويـة والاجتماعية في مـحـافـظـة ظـفـار

المزايا الرئيسية لمدينة ثمريت الصناعية

موقع استراتيجي
تقع في جنوب سلطنة عُمان بالقرب من ميناء صلالة ومطار صلالة الدولي

وصول فعّال إلى الأسواق
اتصال سلس بالأسواق الخليجية والعالمية عبر الطرق البرية والبحرية والجوية

بنية أساسية حديثة ومتكاملة
حوافز استثمارية جاذبة تشمل مزايا ضريبية وجمركية
سهولة الوصول إلى الموارد الطبيعية التي تدعم القطاعات التجارية والصناعية

القرب من مناطق الامتياز ومواقع المحاجر ومنطقة نجد الزراعية

ميزة تنافسية لاستقطاب صناعات متنوعة

تشمل الصناعات التعدينية والجبسية والإسمنتية ومواد البناء، إلى جانب الصناعات الغذائية والتحويلية

يتضمن مشروع تطوير مدينة ثمريت الصناعية:

مكونات المشروع

إنشاء وتجهيز المباني الإدارية والخدمية والمرافق العامة

تنفيذ أعمال الطرق والتمديدات الكهربائية وشبكات المياه

إنشاء محطتين لمعالجة مياه الصرف الصحي

تقديم الخدمات الاستشارية الهندسية

صالح بن نبهان المعمري
رئيس التحرير

منطقة الذكاء الاصطناعي الخاصة والاستفادة منها

لا يختلف اثنان اليوم على أن الذكاء الاصطناعي يمثل المجال الأسرع تطورًا في عصرنا الحديث، وأحد أهم القطاعات التي تتسابق الدول والمؤسسات والأفراد إلى توظيفها والاستفادة من إمكاناتها المتسارعة فقد أصبحت تطبيقاته تمس مختلف القطاعات الحيوية، من الاقتصاد والأمن والتعليم والصحة إلى المعرفة والابتكار، فضلًا عن دوره المتنامي في دعم صناعة القرار على المستويات الاستراتيجية.

وتأتي الخطوة الوطنية بإنشاء منطقة الذكاء الاصطناعي الخاصة، بموجب المرسوم السلطاني رقم (2026/50)، ترجمةً عملية للرؤية المستقبلية لسلطنة عُمان، وتجسيدًا لتوجه استراتيجي يحمل أبعادًا اقتصادية وتنموية تتجاوز حدود التقنية، ليُسهم في إعادة رسم ملامح الاقتصاد الوطني خلال العقود المقبلة.

ويعكس إنشاء هذه المنطقة قراءةً واعية للتحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وإدراكًا بأن المنافسة في المستقبل لن تقوم على الموارد التقليدية وحدها، وإنما على امتلاك المعرفة، وإنتاج التقنيات والبرمجيات، واستقطاب الكفاءات، وبناء منظومات الابتكار، واحتضان الطاقات الشابة القادمة من الجامعات العُمانية والعالمية، إلى جانب تأسيس شركات متخصصة تستثمر في التقنيات المتقدمة وتستفيد من البيئة الاستثمارية التي توفرها المنطقة، مدعومة بالحوافز والتسهيلات التي أتاحها قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2025/38).

هذه المنطقة، أريد لها ألا تكون مشروعًا عقاريًا أو استثماريًا تقليديًا، وإنما منصةً متكاملةً لاقتصادٍ جديد يرتكز على البيانات، والحوسبة السحابية، ومراكز البيانات، والتقنيات المتقدمة، والأمن السيبراني، والحلول الذكية، والطائرات المسيّرة، وغيرها من التقنيات المستقبلية، بما يؤسس لمرحلة جديدة في مسيرة التنويع الاقتصادي التي تتبناها سلطنة عُمان ضمن مستهدفات "رؤية عُمان 2040".

وتبلغ مساحة المنطقة نحو (104) آلاف متر مربع، في موقع استراتيجي ملاصق لمطار مسقط الدولي، بما يمنحها ميزة تنافسية لاستقطاب الاستثمارات النوعية، وتطوير منظومة تقنية متقدمة قادرة على جذب الشركات العالمية العاملة في مجالات أشباه الموصلات، ومراكز البيانات، والذكاء الاصطناعي، وغيرها من الصناعات الرقمية ذات القيمة المضافة العالية.

وتمتلك سلطنة عُمان فرصة استراتيجية لتعزيز موقعها في هذه السوق العالمية المتنامية، مستفيدةً من موقعها الجغرافي، واستقرارها السياسي، ومرونة بيئتها التشريعية، وتوافر البنية الأساسية اللازمة للاستثمار.

وإذا ما نجحت المنطقة في استقطاب الشركات العالمية، وتوطين أنشطة البحث والتطوير، وبناء شراكات فاعلة مع الجامعات والكليات ومراكز الابتكار، فإنها لن تكون مجرد منطقة اقتصادية متخصصة، بل نواة لاقتصاد عُماني جديد، تقوده المعرفة، وتصنع فيه الخوارزميات والبيانات قيمةً اقتصادية تتجاوز قيمة الموارد التقليدية، ليصبح الذكاء الاصطناعي أحد أهم محركات النمو والتنمية المستدامة في سلطنة عُمان خلال المرحلة المقبلة.

هذه المنطقة أُريدَ لها ألا تكون مشروعًا عقاريًا أو استثماريًا تقليديًا وإنما منصةً متكاملةً لاقتصادٍ جديد يرتكز على البيانات والحوسبة السحابية ومراكز البيانات والتقنيات المتقدمة والأمن السيبراني والحلول الذكية والطائرات المسيّرة

Zone Services Platform

A Digital Gateway to Investment Opportunities and Integrated Services

The Digital Services Platform (Zone Services) is the unified digital gateway established by the Public Authority for Special Economic Zones and Free Zones (OPAZ) to explore investment opportunities and access integrated services across Special Economic Zones, Free Zones, and Industrial Cities in the Sultanate of Oman. The platform aims to enable investors to directly access promising opportunities and benefit from a comprehensive digital services ecosystem that simplifies procedures and accelerates transaction processing, thereby enhancing the efficiency of the business environment and reinforcing Oman's attractiveness as an investment destination.

Gateway to Successful Investment

- Unified digital platform for investors
- Easy and fast electronic procedures
- Digital issuance of permits and licences

- Real-time application tracking
- Integration with relevant authorities
- Flexible and secure investment environment

Smart Tools for Successful Investment

- OMAP Interactive Land Map
- Electronic Ticketing System
- Electronic Application Tracking

- Permits and Contracts Management
- Digital Investor Services

A Seamless Journey... Greater Investments

- Text size and page direction controls
- Flexible and responsive digital design
- Easy access and user-friendly experience
- Compatibility with screen readers

Digital Services for Investors and Companies

First: Permit and Licence Issuance Services

- Signage and Advertising Board Permit
- Building Permit
- Building Completion Certificate
- Infrastructure Services and Excavation Permit
- Temporary Workers' Camp Permit
- Building Permit Renewal

Second: Commercial and Investment Services

- Investment Application
- Commercial Registration of the Project
- Amendment of Commercial Registration Details
- Industrial Activity Licence
- Investor Work Permit
- Commercial Activity Licence
- Issuance or Renewal of Environmental Permit – Category I / II / III

Third: Environmental Services

- Environmental Licences
- Environmental Audit Report

Fourth: Temporary Contract Service Providers Management

- Registration / Appointment of Temporary Contract Service Providers
- Replacement of Temporary Contract Service Providers

Fifth: Contract Services

- Usufruct Agreement Cancellation
- Usufruct Agreement Amendment

Key Platform Advantages

- Unified digital services platform
- Simplified procedures for investors
- Fully electronic transaction processing
- Fast issuance of permits and licences

- Integration among relevant authorities
- Enhanced investment and business environment
- Application tracking and electronic payment
- Issuance of documents and permits in digital format

منصة «خدمات المناطق»

بوابة رقمية للفرص الاستثمارية والخدمات المتكاملة

تُعدّ منصة "خدمات المناطق" البوابة الرقمية الموحدة التي أنشأتها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة لاستكشاف الفرص الاستثمارية والاستفادة من الخدمات المتكاملة في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية في سلطنة عُمان. وتهدف المنصة تمكين المستثمرين من الوصول المباشر إلى الفرص الواعدة، وتقديم منظومة خدمات رقمية متكاملة تُبسّط الإجراءات وتُسرّع إنجاز المعاملات، بما يعزّز كفاءة بيئة الأعمال ويرسّخ جاذبية الاستثمار في سلطنة عُمان.

بوابة استثمار ناجح

- متابعة الطلبات لحظة بلحظة
- تكامل مع الجهات المختصة
- بيئة استثمارية مرنة وآمنة

- منصة رقمية موحدة للمستثمرين
- إجراءات إلكترونية سهلة وسريعة
- إصدار التصاريح والتراخيص رقمياً

أدوات ذكية لاستثمار ناجح

- إدارة التصاريح والعقود
- خدمات المستثمرين الرقمية

- خريطة الأراضي التفاعلية OMAP
- نظام التذاكر الإلكتروني
- تتبع الطلبات إلكترونيًا

رحلة سلسة.. استثمارات أكبر

- التحكم بحجم النص واتجاه الصفحة
- تصميم رقمي مرن ومتجاوب

- سهولة الوصول والاستخدام
- التوافق مع قارئات الشاشة

الخدمات الرقمية للمستثمرين والشركات

أولًا: خدمات إصدار التصاريح والتراخيص

- تصريح اللافتات واللوحات
- تصريح البناء
- شهادة إتمام البناء
- تصريح خدمات البنية الأساسية والحفر
- تصريح مخيم مؤقت للعمال
- تجديد تصريح البناء

ثانيًا: الخدمات التجارية والاستثمارية

- طلب استثمار
- قيد المشروع في السجل التجاري
- تعديل بيانات السجل التجاري
- ترخيص النشاط الصناعي
- ترخيص عمل مستثمر
- ترخيص النشاط التجاري
- إصدار أو تجديد التصريح البيئي – الفئة الأولى / الثانية / الثالثة

ثالثًا: الخدمات البيئية

- التراخيص البيئية
- تقرير التدقيق البيئي

رابعًا: إدارة موردي الخدمات بعقود مؤقتة

- تسجيل / تعيين موردي الخدمات بعقود مؤقتة
- استبدال مزودي الخدمات بعقود مؤقتة

خامسًا: خدمات العقود

- إلغاء عقد الانتفاع
- تعديل عقد الانتفاع

أبرز مزايا المنصة

- تكامل بين الجهات المختصة
- تعزيز بيئة الاستثمار والأعمال
- متابعة الطلبات والدفع الإلكتروني
- إصدار الوثائق والتصاريح بصيغة رقمية

- منصة رقمية موحدة للخدمات
- تسهيل إجراءات المستثمرين
- إنجاز المعاملات إلكترونيًا
- سرعة إصدار التصاريح والتراخيص